



المشروع القومى للترجمة



العولمة والتحرير

التنمية فى مواجهة أقوى حدثين

الأمم المتحدة - الأنكتاد (١٩٩٦)

ترجمة

ياسر محمد جاد الله　　عربى مدبولى أحمد

اشراف علمي ومراجعة

مصطفى محمد عز العرب

238



المشروع القومى للترجمة

العولمة والتحرير

التنمية فى مواجهة أقوى حدثين

الأمم المتحدة - الأنكتاد (١٩٩٦)

ترجمة

ياسر محمد جاد الله　　عربى مدبولى أحمد

إشراف علمى ومراجعة
مصطفى محمد عز العرب



مقدمة

لقد أصبحت العولمة من العبارات التى يتم ترديدها على الألسنة وبشكل متكرر، خاصة وأنها تداخلت وبدون مقدمات إلى فروع العلم المختلفة، لذلك هناك عولمة اقتصادية وعولمة سياسية ، وعولمة ثقافية ... ألخ .

إن ذلك يزيد من ضرورة فهمنا لهذه الظاهرة والتى سوف يكون لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية على مجريات أمورنا، حتى على المستوى الفردى. لقد أصبح العالم الآن بلا حدود بالمعنى التقليدى المتعارف عليه، حيث تعدت وتخطت هذه العولمة تلك الأسوار المصطنعة، بل وأصبح هذا التدفق فى التعامل وما قد يصاحبه من مشكلات مجالاً للبحث المستمر.

إن الخطورة فى هذه العولمة أننا مازلنا نحاول أن نتلمس الخطى فيها، فى حين أنها تسير ليست بخطوات بل بسرعة تفوق أى سرعة متعارف عليها، وأن العالم بدأ يتكيف معها سواء على المستوى الدولى أو القومى. إن ذلك يتطلب منا ليس فقط التعرف عليها، بل محاولة مجارتها والتكيف معها، وإلا سوف نكون فى عالم اخر أو فى حارة السرعة البطيئة، من هذا السباق الذى أفرزته العولمة.

تمثل صفحات هذا الكتاب محاولة ـ وان كانت متأخرة بعض الشيء ـ للتعرف عليها، خاصة وأن هذا الكتاب تمت ترجمته فى فترة كان الحديث عن العولمة أمراً جديداً، مما استلزم وقتاً ليس بالقليل لترجمته قام به الباحثان المجدان عربى مدبولى و ياسر جاد الله ، وهى محاولة جريئة منهما لإقتحام هذا المجال الجديد والذى يمثل بداية طيبة سوف يعقبها جهد آخر حتى يمكن نقل هذه المعرفة إلى القارىء لموضوعات ذات أهمية وتأثيرعلى اقتصادنا وعلى العالم أجمع .



الفصل الأول

التجارة والتنمية فى اقتصاد
عالمى يسوده التحرير والعولمة

أ ـ مقدمة

١/ لم تعد عملية التنمية منذ المؤتمر الثامن للأنكتاد متشابهة على مستوى العالم، فلقد استطاعت عدد من الدول ـ خاصة في آسيا ـ أن تحقق معدلات مرتفعة من النمو في أعقاب هذا المؤتمر، في حين تمكنت بعض الدول الأخرى من تعجيل معدلات النمو بها. كما استطاعت أمريكا اللاتينية أن تخرج من أزمة المديونية الدولية ـ تلك الأزمة التي أثقلت كاهلها الاقتصادي لمدة عقد كامل ـ وفي الوقت الذي حققت بعض الدول النامية الفقيرة ـ خاصة الأفريقية ـ معدلات نمو معتدلة تواكب معدلات النمو السكاني، لم تتمكن دولاً أخرى من تحقيق معدلات تسمح لها بمقابلة معدلات النمو السكاني. ومن ثم يمكن القول أن هناك تفاوت في الظروف الاقتصادية بين الدول النامية بعضها لبعض منذ المؤتمر الأخير للأنكتاد.

٢/ لقد ارتبطت التغيرات السابق الإشارة إليها في الفقرة السابقة بالتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي. ووُصفت هذه التغيرات بمصطلحات التحرير والعولمة وما إلى ذلك. وبطبيعة الحال فإن هذه التغيرات تؤكد على أهمية تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على مداخل السياسات الناجحة في عملية التنمية. ومن ثم يركز هذا التقرير على دراسة فرص النمو والتنمية المتواصلة التي توفرها عملية التحرير والعولمة، وكذلك المخاطر والآثار السلبية التي قد تنتج عن العولمة. كما يناقش التقرير بعض مداخل السياسات التي تسمح باقتناص الفرص وتلافي الآثار السلبية الناتجة عن العولمة.

ب ـ التحرير واقتصاد عالمى تسوده العولمة :

١ـ تحرير وإتساع المجال للمشروعات الخاصة :

٣/ لقد أصبح التحرير هو السمة المميزة للسياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم منذ العقد الماضى، حيث اتخذت جميع الحكومات خطوات فعالة تجاه توسيع دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى. ففى بعض الدول (دول التخطيط المركزى على سبيل المثال) يعتبر هذا التحول تحولاً جوهرياً فى النظام الاقتصادى السائد. وفى الدول الأخرى (عدد من دول أمريكا اللاتينية) يعد هذا تغييراً فى الفلسفة المتبعة ومدخلاً لدفع التنمية. وفى دول أخرى (بعض دول أوربا مثلاً) يمثل ذلك تعديل فى دور الحكومة فى الاقتصاد المختلط.

٤/ لقد أثرت سياسات التحرير على أنواع معينة من الإجراءات، ففى الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول، يتطلب تغيير النظام اتجاه الدولة إلى التخلى عن إنتاج السلع والخدمات، من خلال وضع الإطار المؤسسى والقانونى الذى يسمح بتفعيل اقتصاد السوق فى هذه الدول. وفى الاقتصاديات التى تعتمد على القطاع الخاص فى العملية الإنتاجية يلاحظ تقلص دور الدولة فيها. وفى كلا الحالتين (الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول واقتصاديات السوق) نتج هذا التقلص عن خصخصة مؤسسات الدولة. ويبدو فى اقتصاديات السوق الانخفاض الواضح لدور الدولة والذى إمتد إلى خصخصة المنظمات الحكومية. كذلك هناك بعض التسهيلات فى القوانين لمقابلة احتياجات القطاع الخاص من تمويل والاتجاه لحماية البيئة وما إلى ذلك. أما بالنسبة لاقتصاديات التحول فهناك حاجة لتقوية نظم الضبط Regulatory Regimes، فالأسعار فى كل الدول تعكس فعلياً الندرة النسبية وتعطى فرصة أكبر لطاقات القطاع الخاص والتى تعد عنصراً ضرورياً لنجاح السياسة الاقتصادية. ويعكس هذا بدوره تأكيداً جديداً على دور الملكية الخاصة للوحدات الإنتاجية (المزارع ـ الشركات ـ التعاونيات ـ المؤسسات الأسرية) باعتبارها الوسائل الأكثر فاعلية وكفاءة فى تنظيم الإنتاج الاقتصادى.

٥/ بدأ التحرير فى الدول النامية يأخذ دوراً واسعاً، ففى اقتصاديات شرق وجنوب شرق أسيا ـ والتى تتسم بالديناميكية ـ يلاحظ أن التحرير مر بخطى متأنية، كما بدأت الحكومات فى فتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية وقللت من دعمها للقطاع الخاص تدريجياً، وكان ذلك فى الصناعات التى تتطلب قوة تنافسية عالية فى الأسواق الدولية. واتسم التحرير بالسرعة فى دول أسيوية أخرى، وبالتغلب فى أفريقيا، فى حين أنه تم بخطى سريعة فى دول أمريكا اللاتينية. ولقد جاء التحرير فى هاتين المجموعتين كجزء من سياسة رد الفعل التى اتبعتها هذه الدول فى مواجهة انخفاض معدلات النمو والأزمات المالية فى بعض الدول.

٦/ تمثل المعاملات الخارجية مفتاحاً لاستراتيجية التحرير فى جميع الدول. ويرجع ذلك إلى أن تحرير التجارة الدولية والاستثمار وحركة رأس المال يساعد هذه الدول على تحسين الكفاءة التخصيصية ورفع معدلات النمو بها. ويعد تحسن الابتكارات والإنتاجية للمنشآت المحلية من المنافع المتوقعة لزيادة الانفتاح فى التجارة نتيجة لزيادة المنافسة. كذلك يستفيد المستهلكين من خلال توسيع قاعدة اختيار السلع والخدمات أمامهم ومن خلال السعر المنخفض الناتج عن المنافسة الدولية. كما أنه من المحتمل زيادة قدرة الدول التى فتحت أبوابها للمنافسة الخارجية على امتصاص أية صدمات خارجية، وفى الوقت نفسه تساعد زيادة تحركات (أو تدفقات) عوامل الإنتاج ـ خاصة رأس المال والتكنولوجيا ـ الدولة فى التغلب على صعوبات الوقوع فى مصيدة الميزة النسبية الساكنة وتحقيق تحركات مستمرة فى مواردها الوفيرة بما يحقق نمو اقتصادى وزيادة فى الإنتاجية. وأصبحت حرية حركة رأس المال تعنى انخفاض درجة الارتباط بين الادخار والاستثمار المحليين، حيث لم يعد الاستثمار المحلى يتقيد بسلوك الادخار المحلى الضعيف، بل على العكس فمن الممكن تدفق المدخرات المحلية للخارج، حيث الطلب المتزايد عليها.

٧/ هكذا يتضح أن التحرير حدث بسرعات وبطرق وأساليب مختلفة على مستوى التجارة والاستثمار والتمويل. ويعد تحرير التجارة متعددة الأطراف ـ تلك العملية التى بدأت بنشأة ما عرف بالجات GATTمنذ حوالى خمسين عاماً ـ خطوة جادة فى هذا الاتجاه اكتملت فى جولة أوروجواى والتى نجم عنها تخفيض التعريفات الجمركية بدرجة غير عادية وإزالة جميع القيود غير التعريفية الأخرى (منها الحصص المفروضة على الواردات من قبل دولة أو مجموعة من الدول). والأكثر من ذلك أن هذه التخفيضات تبلورت فى صورة اتفاقيات مع وجود آليات للتسوية فى حالة النزاع. وبالرغم من التحرير الجزئى للتجارة الخارجية فى بعض القطاعات مثل الزراعة والملابس الجاهزة (تعد هذه القطاعات ذات أهمية خاصة فى الدول النامية)، إلا أن تحرير التجارة الدولية يتقدم بدرجة واضحة.

٨/ أما فيما يتعلق بتحرير الاستثمار، فلقد حدث ذلك بطريقة غير معتادة، فبينما قامت أغلب الدول المتقدمة بتحرير نظم الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) سواء المتجه للداخل أو للخارج ـ خاصة فى الثلاثين سنة الأخيرة ـ بدأت غالبية الدول النامية ودول وسط وشرق أوروبا فى هذه العملية حديثاً. ويلاحظ أن هذه الدول عندما شعرت بالدور الهام والإيجابى للاستثمار الأجنبى المباشر فى زيادة معدل النمو الاقتصادى بدأت فى اتخاذ خطوات مستمرة فى تحرير نظم الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للداخل. فخلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٤) حدث ٣٧٣ تغييراً فى النظم المحلية للاستثمار

الأجنبى المباشر، وكان ٣٦٨ منها فى اتجاه زيادة التحرير. وتضمنت هذه التغيرات بوجه عام عدة تعديلات فيما يتعلق بالعوائق الموجودة أمام الاستثمار الأجنبى ووضع أسس لمعالجتها والعمل على زيادة الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبى، مع بعض الخطوات الأخرى لتأكيد التفعيل الحقيقى للسوق وأهميته. كذلك صاحبت إجراءات التحرير عموماً مجموعة أخرى من الإجراءات التى هدفت إلى تحسين بيئة المناخ الاستثمارى للشركات متعددة الجنسيات، خاصة من خلال ضمان إنتاج أفضل للمستثمرين الأجانب.

٩/ ولم يكن هذا التحرير بالأمر العادى، إذ أصبح القطاع الصناعى مفتوحاً للاستثمار الأجنبى المباشر فى غالبية الدول، فى حين كان الانفتاح أقل سرعة فى قطاعات الموارد الطبيعية والخدمات والتى ما زالت مقيدة من جانب العديد من الدول حتى الدول المتقدمة. وبدأ عدد ليس بالقليل من الدول النامية فى تحرير الاستثمار الأجنبى للخارج. ولم تغفل إجراءات التحرير أخذ جهود التكامل الإقليمى فى الاعتبار على الرغم من أنها غير مرتبطة بالإطار متعدد الأطراف، ويلاحظ أن هذه المجهودات فى طريقها إلى تحقيق الإطار متعدد الأطراف، فما زال يعدو اتجاه العالم للتحرير نحو التحرير الكامل والذى يبرز ويكتمل بنظام التجارة العالمى فى شكل خلق وضع يسمح للشركات بالحرية فى تنظيم أعمالها عبر الحدود الدولية.

١٠/ لقد صاحب تحرير التجارة والاستثمار الأجنبى تحريراً فى المعاملات المالية. ففى الدول المتقدمة مثلت عملية تحرير تدفقات رؤوس الأموال منذ السبعينيات أهم أهداف السياسة حيث تضاعفت عملية التحرير المالى فى هذا العقد، فى حين يلاحظ انخفاض درجة التحرير المالى فى الدول النامية بوجه عام، إلا أن خطوات التغيير أصبحت أسرع من ذى قبل، واستطاعت بعض الدول النامية تحرير الاستثمار بداخلها حيث أزالت قيود تدفقات الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب تماماً، كما تبنت بعض الدول النامية عملية تحرير حساب رأس المال، هذا بالإضافة إلى إتساع نطاق تحرير تعامل المواطنين فى العملات الأجنبية وزيادة اتجاههم إلى حيازة ودائع بالعملات الأجنبية فى البنوك المحلية.

١١/ لقد صاحب النمو الحالى فى استثمارات المحفظة للدول النامية عدة إجراءات زادت عما فرضه البند رقم VIII من صندوق النقد الدولى، والذى يتطلب تحرير العديد من التدفقات المالية فى حساب رأس المال مثل مدفوعات الفائدة على القروض وصافى تدفقات الدخل على الاستثمارات الأخرى. وتضمن هذا خفض القيود على التدفقات الرأسمالية، وبخاصة تلك القيود على ملكية الأجانب من خلال الاستثمار الأجنبى. فعلى سبيل المثال اعتبرت سبع دول فقط من ٣٣ دولة مصنفة على أنها أسواق صاعدة فى نهاية ١٩٩٣(وفقاً لتصنيف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ما زالت تقيد حرية مصادرة رأس المال المستثمر فى الأسهم.

١٢/ إن تدويل استثمارات محفظة الأسهم لا يقتصر على تعاملات الأجانب فى سوق الأسهم فقط، بل يتضمن كذلك قيام المستثمرين ببيع وشراء حصص الشركات الأجنبية فى سوق الأسهم المحلى لديهم. وتوجد حالياً العديد من أسهم منشآت الدول النامية المدرجة بقوائم تبادل الأسهم فى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، وزاد عدد الأوراق المالية المدرجة منذ بداية التسعينيات وخاصة الأوراق المدرجة من شركات أمريكا اللاتينية.

١٣/ لقد تأثر تحرير التجارة والاستثمار بالتوسع فى ترسيخ جهود التكامل الإقليمى، والتى استمرت حتى بعد التوصل لنتائج جولة أوروجواى وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO. ويقاس ثقل الإقليمية من خلال التجارة بين الأعضاء فى أى تحالف إقليمى والتى تحتل بالفعل أكثر من نصف تجارة العالم. فلقد توسع الاتحاد الأوربى EU وتم تطبيق الاتفاقيات المساعدة مع بعض دول وسط أوربا، وتتضمن العديد من المشروعات الأوربية دولاً مختلفة من حيث مستويات التنمية وذلك على التوازى بين الدول المتقدمة والنامية. ويقوم التعاون الإقليمى الفرعى بين الدول النامية ودول عديدة فى مرحلة التحول بدوره فى عملية التقدم. وهناك تأكيد متزايد على تحرير الاستثمار والخدمات والتعاون التكنولوجى، وكذلك على التنسيق التدريجى بين السياسات الدولية ذات التأثير على التجارة والاستثمار. لقد بدأت الاتفاقيات الدولية الإقليمية تميل إلى تضمين موضوعات جديدة مثل البيئة؛ التنافسية؛ معايير العمل؛ تحرير أسواق العمل الإقليمية؛ والتكامل النقدى، وهذا يعكس بدوره رغبة الحكومات فى الحصول على فرص لدفع عملية التحرير أكثر من الاتجاه ببطء نحو التعددية العالمية.

١٤/ ترتبط هذه التطورات بالتأثير على أنماط التجارة الدولية والإنتاج والاستثمار بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء فى المجموعات الإقليمية. وتتفق معظم التنبؤات على أن تأثير خلق هذه التكتلات للتجارة وكفاءتها الديناميكية قد يفوق الأثر المحتمل لتحويل التجارة والاستثمار بالنسبة لدول العالم الثالث. ويلاحظ فى دول العالم الثالث بوجه عام خطورة التكتلات فى منعها لبعض الدول من القيام بالتجارة، حتى لو كانت نتائج جولة أوروجواى ستقلل بدرجة مؤثرة من مخاطر تحويل التجارة بين التكتلات نتيجة للتعريفة الجمركية، حيث تظل عملية تحويل التجارة مؤثرة على خلق قطاعات فى المناطق التى ستظل التعريفة بها مرتفعة، والتى تتضمن القطاعات المستفيدة فى الدول النامية كالزراعة والمنسوجات. كذلك قد يرتفع أثر التكتلات على تدمير التجارة ، فى المناطق التى تسيطر عليها الحكومات نتيجة لعمل قوانين تقييدية ومعايير إقليمية وعلى شبكات المعلومات الإقليمية.

٢- عولمة الاقتصاد العالمى :

١٥/ ساعدت سياسات التحرير السابق الإشارة إليها على زيادة المساحة الاقتصادية المتاحة للمنتجين والمستثمرين وبالتالى تبنىٍّ عملية العولمة على نطاق واسع فى الاقتصاد العالمى. فالملاحظ أن المنتجين والمستثمرين أصبحوا يتصرفون كما لو أن السوق العالمى سوق واحدة ومنطقة إنتاجية واحدة لها فروع إقليمية داخل كل دولة، بدلاً من اعتبار العالم مجموعة من الاقتصاديات القومية التى تربطها تدفقات تجارة واستثمار. وبوجه عام هناك فرق واضح بين درجة عولمة كل من التجارة والاستثمار والتمويل الدولى. لقد زادت التعاملات المالية مع وجود تكامل الأسواق المالية بين الدول المتقدمة والنامية وانصهارها فى النظام المالى الدولى بشكل أسرع من تكامل باقى الأسواق فى السنوات العشر الأخيرة، ويعد النمو السريع فى نسبة التعاملات المالية عبر الدول إلى إجمالى صافى التدفقات الرأسمالية الدولية (بما فيها الدول النامية) من أبرز خصائص الزيادة الحالية فى التدفقات المالية الدولية. ويبدو واضحاً أن نسبة كبيرة من تدفقات المحفظة قصيرة الأجل سريعة الدوران وسهلة الارتداد. أما فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة الدولية فلم يتوسعا بنفس درجة توسع التعاملات المالية الدولية، فيلاحظ نمو الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسيات بمعدلات تفوق معدلات نمو التجارة. والأهم من ذلك أن كل من الإنتاج والتجارة المتكاملين دولياً بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات يمثلان فى نفس الوقت عاملين منفصلين ومتداخلين مع بعضهما البعض فيما يتعلق بزيادة الاعتمادية بين الاقتصاديات فى الأنشطة الإنتاجية ونقل الجودة عالمياً.

١٦/ كما يعد بحث المنشآت الخاصة والعامة - أى المنتجين وأصحاب الأصول - عن الربح فى العالم كله بمثابة القوة الرئيسية التى تدفع عملية العولمة الآن. وقد ساعد التطوير التكنولوجى وتخفيض تكاليف الاتصالات والنقل على تسهيل مجهودات هذه المنشآت. أن هذه الشركات انتهجت الإستراتيجيات التى تسمح لها باستغلال جميع الموارد المتاحة من القوة التنافسية ودمج ممتلكات أصولها مع الأصول المحددة لأغراض معينة بهدف الحفاظ على زيادة الحصة السوقية وتعظيم الأرباح فى الاقتصاد العالمى فى ظل التغير التكنولوجى السريع واتجاه أذواق المستهلكين ناحية النمطية، وتحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا عبر الحدود الدولية. ومن شأن انتهاج هذه الإستراتيجيات تقليل تكلفة التعاملات وتعظيم الكفاءة والأرباح من خلال الاختيار المناسب لصور التعاملات الدولية وتوزيع الأصول والإنتاج على المستوى العالمى.

١٧/ يمثل التطور التكنولوجى أهم العوامل التى دفعت العولمة فى الإنتاج والتمويل، حيث ساعد على تخفيض تكاليف النقل الدولى للسلع والأفراد والاتصال الدولى، كما

أدى التقدم التكنولوجى فى الصناعة إلى تسهيل تجزئة العملية الإنتاجية واتسعت النظرة إلى التقسيم الدولى للعمل والتعاملات الدولية، فلم يقتصر تخفيض تكاليف الاتصال والنقل وتجزئة العملية الإنتاجية على تحويل العديد من السلع غير القابلة للإتجار لسلع قابلة للإتجار ولكنها عجلت كذلك من عملية تدويل الإنتاج والخدمات. وفى الوقت نفسه أدى الانخفاض فى تكلفة الاتصالات الدولية والتطور فى تكنولوجيا المعلومات إلى توفير إمكانيات واسعة للتدفقات المالية الدولية.

١٨/ لقد أدى التقدم فى علم الإدارة إلى تسهيل استخدام وحدات الإنتاج الأجنبية - المطبق من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر - حيث ساعد على تحسين قدرة المنشآت على تنمية هياكل الإدارة وجعلها قادرة على التعامل مع العديد من الوحدات الإنتاجية المتناثرة على مستوى الكرة الأرضية. وربما تكون الثورة التى حدثت فى تكنولوجيا أشباه الموصلات وتطبيقاتها فى الاتصالات المتعددة بمثابة أهم العوامل التى أدت إلى إتمام عملية عولمة الإنتاج بسرعة كبيرة، حيث مكنت من القدرة على نقل كمية ضخمة من المعلومات بتكلفة منخفضة جداً وساعدت المنشآت على تنويع مراحل إنتاجها جغرافياً بدون فقد التحكم الإدارى فى العملية الإنتاجية، كما سمحت هذه التكنولوجيا للمؤسسات بإتباع اقتصاديات الحجم واستغلال وفورات التركيز أو المزج بين إنتاج الحجم الكبير مع الإنتاج الخاص وفقاً لمتطلبات كل سوق على حدة.

١٩ / لقد ساعدت هذه العوامل على عولمة التمويل، حيث سمحت للمؤسسات المالية بالإطلاع على شروط التعامل فى الأسواق على مستوى العالم، كما مكنت من إجراء التفاصيل الدقيقة للعمليات الحسابية بسرعة للتوصل إلى فرص الربح على مستوى مناطق العالم المختلفة. ولقد ساعد التوسع فى وسائل التمويل والأعمال والقبول المتزايد للإنجليزية كلغة دولية للأعمال على المزيد من الدفع لعملية العولمة المالية.

٢٠/ تمثل العولمة ناتج التحرير، ولكنها بدأت فى حركة قوية تدفع العمل نحو زيادة التحرير. فيلاحظ اتجاه المنشآت - التى ترى الإنتاج الدولى هام للمنافسة والربحية - للضغط على حكوماتها للحصول على الشروط التى تسمح لهم بالعمل على مستوى العالم. وهذا لا يؤدى إلى تحرير التجارة الدولية فحسب، وإنما يؤدى إلى حرية الدخول وحقوق التأسيس والمعاملة الوطنية بالإضافة إلى حرية المعاملات المالية الدولية والتنظيم والخصخصة.

٢١/ كما تمثل القوى الاقتصادية الكلية بالدول ضغوطاً أخرى على الشركات والحكومات، حيث أدى انخفاض الطلب الكلى والموجات العارمة من البطالة إلى إظهار هذا الضغط فى الدول المتقدمة خلال العقدين الماضيين الأمر الذى أثر على سياسات هذه الدول. ولقد أدى انخفاض نمو الطلب المحلى وما تبعه من خفض الأرباح فى الدول النامية إلى بحث هذه الدول عن النمو والربح فى أسواق أخرى. كذلك قامت

بالضغط على حكوماتها لفتح الأسواق الأخرى. ومن ناحية أخرى أدى ثبات معدلات البطالة - بجانب العوامل السابقة - إلى زيادة تهديد الحماية والاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بهذه الدول .

ج - التحرير والعولمة والتنمية :

١- دور الدولة :

أ - الدولة والمؤسسات والتنمية فى اقتصاد عالمى :

٢٢/ تلعب آليات السوق دوراً هاماً فى عملية التنمية، حيث تحول دور الحكومة إلى تهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، وتسهيل وتبنى التوسع فى الأعمال الخاصة. وليس بالضرورة أن يكون هذا إيجابياً، فلقد نجحت العديد من حكومات الدول المتقدمة والنامية فى إتباع سياسة وسيطة للتأثير على معدلات الادخار والاستثمار، وهذا بهدف زيادة التفعيل الكفء للأسواق، وتسهيل الوصول للأسواق العالمية وانتشار التكنولوجيا ولتشجيع القدرات الفعلية فى الإنتاج والخدمات وللتوصل إلى أفضل شروط ممكنة لتنافسية شركاتهم. وتعتبر هذه السياسات هامة بالنسبة للدول النامية حيث تحتاج الشركات فيها لبناء قدراتها لتشارك بفاعلية فى الأسواق والإنتاج العالمى. ويعتبر تشجيع المنشآت صغيرة أو متوسطة الحجم فى هذه الدول جزءاً هاماً من السياسات الحكومية لتنشيط النمو بها.

٢٣/ هكذا يتضح أن التحول نحو الاعتماد على قوى السوق فى تخصيص الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادى الكلى يعنى دور جديد (ولكنه ليس أقل أهمية) للدولة فى تنشيط عملية التنمية الاقتصادية. فالحكومات تشجع الابتكار وتنمية الموارد البشرية، وكذلك تقوم بتنمية وصيانة البنية الأساسية التى تخدم الأغراض الدولية، وكذلك للتأكيد على التدفق الحر للمعلومات، وتقوم الحكومة أيضاً بمساعدة العناصر الأساسية فى السوق (المنتجين والمستهلكين) فى تحويل طلباتهم لسوق آخر أكثر تنافسية، ويتم هذا من خلال تسهيل التدريب وتقديم الخدمات والدعم للشركات.

٢٤/ يوجد اتجاه لدى أغلب دول العالم نحو عدم تشجيع تدخل الحكومة بشكل كبير فى المناخ الاقتصادى. فبالنظر للتنمية الناجحة وخبرة دول شرق آسيا فى التحول الاقتصادى يلاحظ قدرة الحكومة على إتباع سياسات فعالة تهدف إلى تحسين قدرات شركاتها ومؤسساتها فى مواجهة المنافسة الدولية، فضلاً عن تعديلها لبعض سياساتها لزيادة معدلات الادخار والاستثمار المحلى. وهناك درس هام يمكن تعلمه من خبرة دول شرق آسيا وهو أنه يمكن للسياسات المستخدمة فى زيادة معدل التراكم الرأسمالى أن

تؤثر تأثيراً كبيراً على عملية تشجيع التغير التكنولوجى والتنافسية الدولية والتنمية الصناعية، وهذا ما تقوم به سياسات (ترويج الصادرات) وبعض السياسات الأخرى الأكثر تركيزاً على قطاعات أو صناعات بعينها.

ب ـ الدولة والتنمية المتواصلة :

٢٥/ يجب على السياسة الحكومية أن تتعامل بشكل مناسب مع أى انهيار بالسوق أو العجز المرتبط بالقدرة على التعامل مع الظواهر الخارجية، ومن الأمثلة الهامة فى هذا الشأن عدم قدرة السوق على تحقيق التوافق بين البيئة والنشاط الاقتصادى. ودائماً ما تفشل الأسواق ونظم المحاسبة المرتبطة بها (سعر السوق) فى التفرقة بين الموارد الطبيعية وتقييمها، والتى تتضمن جميع الموارد البيئية ـ كأصول ـ أوالتكاليف والمنافع المرتبطة بالعوامل الخارجية للإنتاج والاستهلاك. ففى ظل غياب تدخل الحكومات والتعرف على الحقوق للمنتجات العامة أو السلع سهلة المنال مثل الماء والهواء، فمثل هذه الأصول البيئية تعامل على أنها منتجات مجانية فى العملية الإنتاجية وبالتالى يزيد استخدامها فى الأنشطة الإنتاجية. ففى هذه الحالات، خاصة عندما تتعرض قدرة الخدمات البيئية على الاستمرارية للخطر، هنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الحكومة لتحديد شروط التدخل فى هذه التكاليف الخارجية المرتبطة بفائض الاستخدام.

٢٦/ لقد قامت الحكومات بالتدخل فى بعض الحالات بشكل ضار. فمثلاً يتم تقييم الموارد بأقل من قيمتها ويحدث ذلك إما نتيجة تقدير تكلفتها الحدية بأقل من قيمتها أو بدعم المنتجات الخاصة. هكذا يلاحظ أن أسعار الماء والطاقة والأسمدة عادة ما تقَّيم بأقل من تكلفتها الحدية الاجتماعية، وفى كثير من الأحيان تقيم بأقل من تكلفتها الحدية الإنتاجية. فتتدخل الحكومة فى أسواق المنتجات الزراعية من خلال دعم السعر، الضرائب الزراعية، وضرائب الصادرات ومن ناحية أخرى يلاحظ أن تدخل الحكومات فى الدول المتقدمة يهدف إلى المحافظة على أسعار المنتجات الزراعية أعلى من معدلها العالمى. أما فى الدول النامية، تتدخل الحكومات فى تحديد أسعار منتجاتها الزراعية للحفاظ عليها فى مستوى أقل من مستواها العالمى. وكلا النوعين من التدخل له أثر معاكس ـ استاتيكى وديناميكى ـ فى إدارة الموارد الطبيعية.

٢٧/ ولا تساهم السياسات الموجهة نحو قطاعات الموارد الطبيعية على إحداث اختلالات فى إدارة تلك الموارد. فالسياسات التى تشجع التصنيع من نفقات الزراعة لا تشجع الاستثمار فى تحويل الأرض. ويمكن أن تمثل سياسات التجارة مشكلة حيث تؤدى حماية الزراعة إلى مزيد من استخدام الموارد فى الزراعة بدلاً من استخدامها

فى نشاط اقتصادى آخر، وتعوق المنتجين منخفضى التكلفة عن الوصول للأسواق، وبالتالى ترتفع أسعار الاستهلاك فى الدول المتقدمة وتنخفض فى الدول النامية.

٢٨/ الدروس المستفادة من هذه الخبرة متزايدة ومن أهمها ما يلى :

الأول : أن نظام السوق يقدم مؤشرات غير صحيحة ومعلومات مضللة وبالتالى يجب تكملتها بتدخل الحكومة.

الثانى : يؤكد التدخل الحكومى على أن مستوى المنفعة والتكلفة يعكسا معلومات كاملة عن الندرة والسعر والحقوق والمسئوليات والأفعال والنتائج . ولاستخدام المجتمع لهذه المعلومات يشترط بشكل مبدئى وجود عنصر بشرى مع بيئة طبيعية وتشجيع الإدارة الصحية Sound Management للموارد الطبيعية والموارد المستثمرة، ويمكن للمؤسسات غير الحكومية أن تلعب دوراً إيجابياً فى هذا الصدد.

ج- الدولة وتوزيع المنافع الاقتصادية :

٢٩/ كان للحكومة دوراً متزايداً فى التحرير والعولمة خاصة فى ظل وجود حاجة لسياسة عامة لتوجيه القضايا المرتبطة بالفقر وتوزيع الدخل. والعديد من الاقتصاديات مثل مجموعات الفقر والمجموعات القابلة للافتقار غير قادرة على اقتناص الفرص المتاحة بالسوق لتحقيق أدنى مستويات الدخل. وهنا تلعب الحكومات دوراً حيوياً فى تشجيع عملية التنمية البشرية وتزويد الفقراء بمهارات العمل الضرورية لتتمكن من مساعدة هذه المجموعات فى الوصول إلى الفرص المتاحة فى الأسواق واستغلالها.

٣٠/ كما تبحث العديد من الدول الصناعية تأثير تقليل أو استعادة أثر نمو مساهمات التأمين الاجتماعى للعمالة على تكاليف العمل وتأثيراتها على الرفاهية. وتزيد فى هذه الدول الرغبة فى وضع أجور أكثر تنافسية عن السائدة فى الدول الأخرى. وهناك اهتمامٌ متزايد للحاجة إلى إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية، ويتضمن هذا التكاليف الضخمة المرتبطة بعمر السكان والتغير فى بناء الأسرة وارتفا ع تكاليف الرعاية الطبية والبطالة الاحتكاكية والاتجاه العام للعنف والآثار السلبية للرفاهية الاجتماعية. ولقد أدت هذه العوامل مجتمعة - بالإضافة إلى ما يفرضه انخفاض معدل نمو الدخل من قيود فى مشاريع المعاشات بالنسبة للثروة المرصودة لها - إلى تعقيد نظم التأمينات الاجتماعية.

٣١/ كما تعتبر كيفية تعامل الدول المتقدمة مع العمال منخفضى الكفاءة من أهم التحديات التى تواجهها فى ظل عالم أكثر تنافسية. وأصبح أمام هذه الدول سؤال هام

وهو هل ستترك هؤلاء العمال على حالهم ؟ أم تزودهم وتنمى مهاراتهم ؟ كذلك تواجه هذه الدول مشكلة الوظائف الموجودة فى الأنشطة غير القابلة للإتجار، وأن وسائل الدفع وتأمينات الوظائف ليست جذابة بشكل عام. ففى إنتاج السلع القابلة للإتجار يقوم العاملين بإدارة مخاطر فصلهم، حيث لا توجد أنشطة تدريب أو إعادة تدريب تمكنهم من تحسين مهاراتهم.

٣٢/ لقد حدث انخفاض فى ميزانية الخدمات الاجتماعية فى العديد من الدول النامية خاصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية. فتمت تخفيضات فى بداية الثمانينيات كجزء من سياسات التثبيت والتكيف للتعامل مع أزمة الدين الخارجى فى العديد من الدول فى هذه المناطق، وجد أن مستويات تمويل الخدمات الاجتماعية لكل فرد مازالت تحت مستوياتها فى السبعينيات، ونتيجة لذلك انخفضت الجودة. وفى بعض الدول كانت البنية الأساسية الاجتماعية غير كافية فى مجالات هامة مثل الصحة والتعليم، مما أدى إلى تدهور مستواها.

٢- اقتناص الفرص

٣٣/ تفتح عملية التحرير والعولمة ـ السابق الإشارة إليها ـ الفرص أمام التنمية، استكمالاً لنجاح جولة أوروجواى من خلال توسيع النظرة الأكثر فاعلية لأسواق العالم المتاحة للمصدرين المحتملين بالدول النامية. كما يقدم النمو المتزايد لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الفرصة لتأمين تمويل الاستثمار من الخارج، وأحياناً تأمين نقل التكنولوجيا، والمهارات والممارسات الإدارية اللازمة للتنمية. كذلك يتيح النمو الصافى فى تدفقات المحفظة إمكانيات أمام المنشآت فى الحصول على احتياجاتها المالية من خلال أسواق رأس المال بشروط جذابة وبالتالى يمكن لهذه الفرص أن تضيف قوة دفع جديدة لعملية التنمية.

أ ـ فرص التجارة الناشئة عن جولة أوروجواى :

٣٤/ قامت سكرتارية الانكتاد بعمل تقدير مبدئى لنتائج جولة أوروجواى مع التأكيد على فوائد واهتمامات الدول النامية وعلى فرص التجارة الجديدة الناتجة عن تطبيق الاتفاقيات. فلقد خلص تحليل نتائج الاتفاقية إلى أن هذه الجولة ستفتح ـ بلا شك ـ العديد من فرص التجارة الهامة نتيجة للتخفيضات التى حدثت فى التعريفة. فبالنسبة للدول المتقدمة ستزداد عملية الوصول المجانى للمنتجات من ٢٠ – ٤٣٪ من إجمالى الواردات، وسينخفض متوسط التعريفة على الواردات الصناعية بحوالى ٤٠٪ من ٦,٣٪ إلى ٣,٧٪، كذلك ستنخفض التعريفة على الواردات من الدول النامية بحوالى ٣٠٪.

٣٥/ إتاحة فرص التجارة الجديدة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن جولة أوروجواى تعد بمثابة مناطق وقطاعات يغيب فيها الإجماع الدولى والقوانين القابلة للتطبيق مما يزيد إجراءات الحماية التمييزية واضطرابات التجارة. وهذا ما تشير إليه اتفاقيات الحماية والدعم ومكافحة الإغراق والزراعة والمنسوجات والملابس الجاهزة.

٣٦/ لقد حرمت اتفاقية الإجراءات الوقائية Safeguard التقييد الإختيارى للصادرات والقيود الرمادية الأخرى والتى بدأت فى الظهور منذ حوالى أربعة سنوات، وبالتالى بدأ التعامل مع العنصر الرئيسى فى تآكل النظام التجارى متعدد الأطراف. كما تحدد اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية مفهوم الدعم وتعكس الإجماع فى الرأى كدور ملائم للحكومات فى دعم الإنتاج والتجارة.

٣٧ / جاءت اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة كبديل لاتفاقية الألياف المتعددة MFA استمرت الأخيرة ثلاثة عقود وعاقبت الدول النامية بشكل خاص أى أنها كانت فى غير صالحها. أما الاتفاقية الجديدة فتحقق التكامل بين قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى القواعد متعددة الأطراف للجات ومنظمة التجارة العالمية WTO وتنظم لفترة عشر سنوات، مع التوسع فى الحصص خلال الفترة الانتقالية.

٣٨/ وتقوم اتفاقية الزراعة بتحويل جميع القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وتتضمن تخفيض قدره ٣٦٪ على السلع الزراعية فى الدول المتقدمة (والتى تقل التعريفة بها عن ١٥٪)، وبحوالى ٢٤٪ فى الدول النامية. وهى تتطلب كذلك تخفيضات فى دعم الصادرات والدعم المحلى للمنتجين الزراعيين، وتعد الاتفاقية خطوة واسعة فى إتجاه توفير اقتصاد زراعى عالمى قائم على آليات السوق.

٣٩/ كذلك يعد التوسع فى التنظيمات متعددة الأطراف من العوامل المؤدية إلى زيادة فرص التجارة فى مجال الخدمات، حيث تقدم الاتفاقية العامة فى التجارة والخدمات GATS إطار عام لسوق الخدمات أكثر أمناً وإنفتاحاً كما فعلت الجات فى تجارة السلع. فلقد امتد نطاق تجارة الخدمات ليشتمل على الاستثمارات وتحركات الأفراد والحركة الإلكترونية للبيانات عبر الحدود، فهى تتيح إطار تفاوضى يسمح للدول النامية بكسب التنازل المتبادل بين قطاعاتها بما فيها الوصول لتكنولوجيا فتح أسواقها أمام التجارة والاستثمار فى الخدمات فى الدول المتقدمة.

٤٠/ كما ينبغى أن يساعد تدويل الخدمات مع تحرير التجارة والخدمات على زيادة قدرة الدول النامية على تحسين خدمات المنتج الكفء. وهذا يزيد من تنافسية الاقتصاد الكلى، حيث توفر هذه الدول آليات الإدارة الحديثة من خلال عمل علاقات بين مراحل التصميم المختلفة والإنتاج وتسويق السلع والخدمات بسرعة أكبر والسماح

بظهور خدمات معينة، والمساعدة على تحريك الاقتصاديات الأكبر حجماً، وتسهيل العولمة الكفئة للإنتاج ووظائف التوزيع. ويعد هذا بمثابة فرصة أكبر فى تصدير الخدمات كثيفة العمل من خلال شبكات المعلومات، فقد يخلق التطبيق الكفء لنص التنمية الموجه باتفاقية GATS فرصاً أمام الدول النامية لزيادة صادراتها من الخدمات، والتى قد تكون عنصراً أساسياً فى تكاملها مع النظام التجارى العالمى.

٤١/ لقد نَشَّطَتْ هذه الفرص الجديدة من قوة النظام متعدد الأطراف من حيث القواعد والنظم المطبقة فى منظمة التجارة العالمية. فيجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية قبول جميع محتويات اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والحقوق والإلتزامات متعددة الأطراف لكل الدول التى تم وضعها فى عدة مستويات. وقد ارتبطت هذه الاتفاقيات معاً فى إطار رسمى واحد وهو منظمة التجارة العالمية من خلال نظام أكثر شيوعاً وقبولاً من حيث التسوية.

٤٢/ على الرغم من ذلك فهناك العديد من الصعوبات التى تواجه الترجمة الفعلية لما تم التوصل إليه فى اتفاقيات جولة أوروجواى فى فرص واضحة للتجارة. فبعض الاتفاقيات تترك حيزا من المشاركة والتى تسمح بإعادة تقديم صور أخرى من الحماية. والأكثر من ذلك أن الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول عادة ما تواجه قيوداً أمام محاولتها للحصول على إجمالى المزايا من الفرص التجارية الناتجة عن الاتفاقيات. ويمكن وضع هذا تحت عنوانين وهما أن بعضها يرتبط بالسياسة التجارية والبعض الآخر يرتبط بكفاءة التجارة.

آثار السياسة التجارية :

٤٣/ يمثل تقييد جهود الدول النامية فى الاستفادة من جميع المزايا الناتجة عن تحرير التجارة أحد ملامح نتائج جولة أوروجواى. كما تواجه دول التحول الاقتصادى مجموعة من المشكلات الخاصة والتى تحد من قدرتها على الإستفادة من تحرير التجارة الدولية.

٤٤/ كما لا يغطى تخفيض التعريفة على المنتجات الصناعية كل المنتجات فى أسواق الدول المتقدمة. والأكثر من ذلك أن التخفيض على الواردات لم يتعد ٢٢٪ بالنسبة للواردات ذات الحساسية المرتفعة Sensetive ويتضمن هذا منتجات تصدرها الدول النامية، مثل الجلود والمطاط والأحذية وسلع السفر. كذلك هناك درجة عالية نسبياً من شرائح التعريفات سوف تستمر فى معظم المجموعات السلعية، وخصوصاً مجموعات صادرات الدول النامية بما فيها المنتجات الاستوائية التى تعتمد على موارد طبيعية.

٤٥/ يأتى التأكيد على قدرة الدول النامية فى الحصول على جميع مزايا فرص التجارة فى قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة والزراعة من المرونة التى اتيحت للدول فى تطبيق إلتزاماتها.

٤٦/ فبالنسبة لاتفاقية الزراعة، تتوافر للحكومات مرونة فى تطبيق إلتزاماتها فى الوصول للأسواق ودعم الصادرات ودعم الزراعة المحلية بما يقلل من فرص التجارة. ولقد نتج عن ذلك إرتفاع مستويات التعريفة على المنتجات التى تتأثر، ومن ثم نشأت الحاجة لحمايتها من خلال دعمها أو رفع التعريفة لإغلاق السوق أمام المصدرين ويسمح ذلك بمزيد من الإلتزامات على الواردات من السلع محل التعريفة إذا كانت المنتجات تزيد عن Tiger Priceأو Tiger Volumeسعر ونصيب النمر. وقد تمثل الحصص التعريفية والتى تفرض عند معدلات منخفضة من تطبيق الإلتزامات الحالية أو الحد الأدنى منها الفرصة الحقيقية للسوق الناتجة عن الاتفاقية. وبالتالى سيستغل نظام الحصص الذى تتبعه بعض الدول المستوردة مما يزيد من فرص التجارة.

٤٧/ بالنظر إلى اتفاقية دعم الصادرات، يلاحظ إنخفاض الإلتزامات بالنسبة لمجموعات سلعية أكثر منها لسلع منفردة وبالتالى أصبح من غير المؤكد معرفة تأثير الإلتزامات العامة على منتجات محددة. والأكثر من ذلك عدم وجود تقييد على كيفية بقاء الدعم المسموح به بالاستخدام عبر الأسواق، وبالتالى سيرجع تقرير الدعم إلى سياسة الدولة.

٤٨ / كما اشتملت اتفاقية الإجراءات الوقائية على مجموعة من التصورات الخاصة بوجود إمكانية تقديم حصص تفاوضية مع الدول العارضة، بالإضافة إلى إنحراف الدول عن شرط الدولة الأولى بالرعاية الصارمة فى حالة ما إذا كانت هناك زيادة غير متناسبة للواردات من دول عارضة معينة.

٤٩ / كما يوجد فى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS عدم توازن واضح لدرجة أن الإلتزامات الخاصة بالقطاعات المختلفة تم وضعها فى جداول. وتعكس معظم العروض الإستمرار فى نطاق واسع من القطاعات بنفس الإلتزامات ودخلت العديد من الدول المتقدمة فى شرط الدولة الأولى بالرعاية MFN فى بعض قطاعات الخدمات بها. غير أنه يوجد عدد قليل من الدول النامية التى ستستفيد من هذا الجانب، بفرض إرتفاع التكلفة فى الدول المتقدمة وضعف منشآت الدول النامية مالياً وبشرياً، وفى الوصول لشبكات الإختلالات وقنوات المعلومات والتكنولوجيا. بالتالى تتحقق المزايا الفورية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS لشركات تمويل الخدمة والتى يمكن تواجدها فى أى مكان، ويأتى أسلوب العرض فى صورة تحول الأشخاص الطبيعيون من خلال الإلتزامات الأفقية وبدون تحديد قطاعى، إذ أن هناك عدد قليل من الدول التى عرضت الوصول إلى التخصص والعقد المرتبط بالمتخصصين.

٥٠/ لقد تداخلت تطبيقات السياسة التجارية للفرص التجارية الناتجة عن جولة أوروجواى مع القضايا التى تركز على جانب عرض الصادرات وقدرات أسواق الدول النامية. وتعد الشروط الداخلية بهذه الدول وخاصة فى الدول الأقل تقدماً والدول ذات الهيكل الضعيف (مثل الدول الأفريقية) بمثابة قيد على قدرة هذه الدول فى الحصول على جميع المزايا الناتجة عن فرص التجارة، فمعظم الدول النامية لا تمتلك أسس التنافسية الإنتاجية وبالتالى يتواجد أمامها قيد يتمثل فى محدودية قدراتها على التمثيل الاقتصادى.

٥١/ يبدو الموقف صعب أمام هذه الدول، حيث أنه فضلاً عن التآكل الجزئى - أحياناً الكلى - للتعريفة والتى طبقتها عدد من الدول النامية فى ظل نظام التفضيلات المعمم GSP وترتيبات التفضيلات الأخرى (مثل اتفاقية لومى وحوض الكاريبى الأولى) كنتيجة لاتفاقيات تخفيض التعريفات الجمركية فى جولة أوروجواى. فبدون المزايا السعرية التى سمحت لهذه الدول بالمنافسة بكفاءة أكثر فى مواجهة الدول التى لا تحصل على تلك التفضيلات، وبالتالى فبعضها لم يتمكن من المحافظة على نصيبها من السوق.

٥٢/ كما أن الدول التى فى مرحلة التحول تواجه وضعاً خاصاً، فكثير منها لم يعدل مؤسساته وسياساته الاقتصادية ولم يتمكن من إتباع إستراتيجيات النمو الموجه بالتجارة بعد. والأكثر من ذلك، فإن أغلب هذه الدول ليست أعضاء فى منظمة التجارة العالمية ولم تشترك بعد فى جولة أوروجواى كما، أن غالبيتها غير مشتركة فى وضع قواعد منظمة التجارة العالمية.

٥٣/ أخيراً، ما زالت الدول التى فى مرحلة التحول تواجه العناصر الباقية فى نظم التجارة التى تفرضها الدول المتقدمة العظمى، والتى انتهجت خطوات على المستويين الثنائى والإقليمى لفتح أسواقها أمام دول التحول الاقتصادى، وخصوصاً من خلال مواجهة أو تحرير القيود الكمية وتوسيع منافع GSP لهذه الدول،ومازالت دول التحول الاقتصادى تواجه القيود غير التعريفية التى تفرض على صادراتها متضمنة قيود الحماية الاختيارية وخصوصاً إجراءات مكافحة الإغراق.

قضايا كفاءة التجارة :

٥٤/ من المتوقع أن تمثل تكلفة إجراءات الإتجار على الأقل ١٠٪ من قيمة التجارة الدولية، وبالتالى فكفاءة التعاملات فى التجارة الدولية (أى تخفيض تكاليف التعاملات الدولية) وكذلك التوصل لتدفق المعلومات المرتبطة بالتجارة الدولية والشبكات من أهم

عوامل نجاح الدول والشركات فى تحسين مشاركتها فى التجارة الدولية واقتناص الفرص التى تنتج عن تحرير التجارة. ويمكن إرجاع عدم تمكن عدد كبير من الدول من تخفيض مثل هذه التكاليف إلى فقد الفرص التسويقية، وتخفيض وتدنى عوائد الحكومة من التجارة، وإنخفاض منافستها الدولية. ويبدو واضحاً أن آليات الإدارة الحديثة والتى تطبق مبدأ " فى الحال" " juetin Time فى الإنتاج والتسليم انتشرت على مستوى العالم. وتؤدى عدم كفاءة إجراءات التجارة وممارسة النشاط التجاري إلى عدم قدرة الدولة على الاستفادة من كل المزايا التى تتيحها فرص التجارة.

٥٥/ ويعتبر تبنى ممارسات الأنشطة التجارية المتكافئة على نطاق واسع بمثابة عنصراً حيوياً متى ساعد على تسهيل التجارة الدولية وتخفيض تكلفتها. ومن الحالات العملية لذلك التبادل الإلكترونى للمعلومات (EDI) ، حيث يُحتَمل أن يشارك فى تخفيض سعر البيانات وتسهيل تبادل المستندات المرتبطة بالتجارة ويجعلها أسرع وأكثر أماناً. ولكنها سوف لا تقدم جميع منافعها المحتملة مع غياب المعايير الدولية المتعارف عليها. وفى نفس الوقت قد تواجه الدول التى لم تتبنى عملية التبادل الإلكترونى للبيانات عوائق أمام دخول أسواق معينة.

٥٦/ كما يلاحظ محدودية قدرة الدول النامية– وخصوصاً الدول الأقل نمواً– على تخفيض تكاليف التعاملات والوصول لمعلومات التجارة. ويمثل ذلك عائق أساسى يحد من قدرة تلك الدول فى الحصول على منافع العولمة.

٥٧ / كذلك يمثل إنخفاض كفاءة الإجراءات الجمركية بالدول النامية عائقاً أمام مشاركتها فى التجارة الدولية، ويزداد هذا فى ظل النمو السريع لآليات التجارة وخصوصاً فى مجال التجارة الإلكترونية، وتعرقل هذه العوائق التجارة وتحرم الدول النامية من المشاركة فى التجارة العالمية.

٥٨/ بالنظر للخدمات المالية المرتبطة بالتجارة، يلاحظ أنه مع غياب القدرات المحلية للدول النامية يلجأ التجار للإعتماد على البنوك وشركات التأمين الأجنبية فى الدول المتقدمة للقيام بهذه الخدمة. وتعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs نادرة بين المنشآت المالية الخارجية، وبالتالى تحرمهم من الوصول لشبكة الخدمات الدولية، ولا توجد حتى الآن أداة دولية مصممة لمساعدة SMEs للوصول للخدمات المالية فى الخارج.

٥٩/ لقد ساعد التطور التكنولوجى على زيادة كمية المعلومات المتاحة وتقليل تكلفتها، لكن ما زال عدم التساوى فى الوصول للمعلومات أحد العوامل التى تمنع الملايين من التجار من تحقيق مزاياهم التنافسية. فبينما استفادت التجارة السلعية من

تعديل المعايير الدولية فى مزاحل مختلفة من التعاملات التجارية، إلا أنه لم يحدث تكافؤ مع تبادل المعلومات التجارية. ويعتبر استخدام المعايير مطلباً أساسياً للاستخدام الكفء لتكنولوجيا المعلومات. وتميل معلومات الأنشطة التجارية للتدفق من وإلى الدول المتقدمة ، وتعتبر الدول النامية متلق صاف لهذه المعلومات التجارية أكثر من كونها مصدراً لها. وتتمثل المجهودات المطلوبة فى معايرة المعلومات التجارية وفى خفض الفروق الحالية فى التكلفة وفى الوصول لتلك المعلومات.

٦٠/ يفرض التطور التكنولوجي والاقتصادى للنقل الدولى مزيداً من العوائق على قدرات الدول النامية فى استخدام التجارة كأداة للتنمية الاقتصادية. فلقد تعددت صور خدمة النقل وتضمنت شبكة واسعة من قنوات التوزيع. ويلاحظ أن العديد من الدول النامية تواجه صعوبات فى تحسين الخدمات نتيجة لوجود عجز فى بنيتها الأساسية (الموانى - المطارات - الطرق ...). ولقد أدى نمو الاستخدام العام لآليات الإدارة إلى إرتفاع تكلفة النقل الدولى. وفى الوقت نفسه يلاحظ تأثر صناعة النقل بزيادة تركز جانبى العرض والطلب، حيث قام عدد كبير من شركات النقل بعولمة متطلبات النقل فى جميع عقود النقل عبر المحيطات.

٦١ / من الواجب التأكيد على زيادة الأثر التكنولوجى على التجارة الدولية، مما يبرز فرصة أمام الدول النامية لتتكامل فى التجارة الدولية. كما أنها تتيح الإمكانيات لتنويع مصفوفة صادرات الدول المتقدمة (السلع؛ العمل؛ النقل؛ والسياحة). وتغير من قدرتها على تشجيع الصادرات التقليدية ويزيد على ذلك تأثير قدرة نقل وإمداد تكنولوجيا المعلومات على الآليات الأساسية من خلال أية ثروة تم عملها وتوزيعها والتأثير الفورى والمعنوى على التجارة والنمو والتوظف. فبينما تحتفظ المعلومات بأهمية متزايدة كعنصر إستراتيجى فى المنافسة الدولية، إلا أن سعرها انخفض وكذلك أصبح إستعمالها سهلاً بصورة كبيرة، فيلاحظ فى الدول النامية- التى تحصل على منح أقل فى التكنولوجيا ورأس المال – وجود عائق إضافى أمام التكامل فى التجارة العالمية، وهناك فرصة غير مسبوقة لإحداث قفزة واسعة لبعض قطاعات الإنتاج والتجارة المتقدمة.

٦٢/ كما يزداد الدور الإستراتيجى للمعلومات كأحد عناصر المنافسة التجارية يوماً بعد الآخر. وبات واضحاً أن التكنولوجيا تعد أحد شروط الوصول للمعلومات المناسبة وعلى نفس درجة الأهمية تتواجد عمليات بناء القدرات المحلية على استخدام وإدارة هذه المعلومات، والتى قد تتطلب إنتاج البرامج الجاهزة والنظم الحديثة وذلك وفقاً للحاجات والعوائق المحلية (مثل اللغات) وإنتشار المعرفة العامة من خلال التدريب.

وتصل حاجات هذه الدول الفقيرة لمن يمدها بالمعلومات من الخارج، ويتطلب ذلك إعداد نظم معلومات عالمية مع التركيز على التجارة والتنمية وتعتبر نقطة شبكة تنمية التجارة العالمية، والتى ستناقش فى الفصول القادمة هى الطريق الأفضل لتحقيق ذلك.

ب - الفرص المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال وتمويل التنمية :

٦٣/ يعد الوصول المتزايد للأسواق المالية الدولية مصدراً للفرص والمخاطر. فالفرص تنتج من كونها مصدراً للتمويل الخارجى للتنمية، وبالتالى تسمح للاستثمار المحلى أن يزيد على الإدخار المحلى. كذلك تسمح للتعاملات المالية الخارجية بمزيد من المرونة فى الإدارة المالية للشركات. أما المخاطر فتنتج عن مشاكل فى السياسة الاقتصادية الحكومية الكلية، والمرتبطة بموجات من التمويل الخارجى، وكذلك تنتج المخاطر عن تقلبات بعض صور تدفقات المحفظة من الخارج (أنظر المبحث ٣ - ب).

٦٤/ المطّلع على التاريخ يلاحظ أن رأس المال الخاص لعب دوراً هاماً فى عملية التنمية فى العديد من الحالات. وحدث ذلك فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بالنسبة للدول النامية. وتمثلت معظم صور هذه التدفقات فى السندات، الاستثمار المباشر، والقروض البنكية طويلة ومتوسطة الأجل. فى حين تعتبر تدفقات محفظة الأسهم للدول النامية ظاهرة حديثة فى السنوات الأخيرة.

٦٥/ لم تؤد المرونة المتزايدة فى الوصول لأسواق المال الخاصة إلى فقد الربط بين الإدخار المحلى والاستثمار المحلى فقط، بل أنها قللت كذلك من الربط بين عوائد القطاع العام ونفقاته. فحتى فى الدول النامية التى لم تستفد من الوصول للتمويل الخاص الخارجى، ضعفت هذه الروابط منذ حصول تلك الدول على المساعدات الرسمية الثنائية ODA. فمع أن التدفقات الناتجة عن المساعدات الثنائية الرسمية تعتمد عموماً على القدرة على تعديل كل الحاجات التمويلية والفرص الاستثمارية للدول النامية المتلقية، إلا ان العديد من هذه الحاجات والفرص يمكن تمويلها من خلال مصدر تمويل خارجى خاص.

٦٦/ لقد نتج عن سهولة الوصول للتمويل الخارجى زيادة مرونة الإدارة المالية بالشركات بالنسبة لكل من المنشآت المملوكة محلياً وفروع المؤسسات متعددة الجنسيات. وتنتج المرونة من إتساع مدى الأدوات المالية التى يمكن لهذه المؤسسات الوصول لها، وكذلك من خلال الخدمات المختلفة التى تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة فى أسواق المال الدولية وإرتباط الوصول للتمويل الخارجى بالجدارة

الائتمانية نتيجة لتأثيرها على تكاليف وأقساط الدفع وترتيبات التمويل فى التجارة والاستثمار الدوليين.

٦٧ / تركز التوسع فى التمويل الخاص الخارجى للدول النامية منذ بداية التسعينات على الدول التى لم تتأثر بدرجة كبيرة بأزمة المديونية الدولية (خصوصاً في آسيا)، وكذلك على دول أمريكا اللاتينية والتى كان وصولها للأسواق الدولية مقيداً خلال تلك الفترة، لكنها حصلت على ثقة ائتمانية بعد التغيرات التى أجرتها فى السياسات الحكومية والسياسات الماكرو اقتصادية. وكان المقترضون الآسيويون بمثابة المتلقين الرئيسيين لقروض البنوك فى الثمانينات، كذلك حصلت سبعة دول من تلك المنطقة على نسبة كبيرة من قروض البنوك للدول النامية خلال الفترة ٩٢-١٩٩٤، وكانت هذه المجموعة هى الأكثر تلقياً للتدفقات الناتجة من إصدار السندات الدولية بجانب أربع دول من أمريكا اللاتينية. بالمثل صدرت معظم الأسهم الدولية من مجموعة محدودة من الدول الآسيوية (المتلقون الرئيسيون لتدفقات السندات وقروض البنوك)، وبعض دول أمريكا اللاتينية. كما اتسمت صور تمويل الدين الخارجى (تسهيلات أوراق أوروبية، أوراق تجارية أوروبية) بالتركز. وتتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بطبيعة البلاد (مثل ثرواتها ومواردها الطبيعية) والتى ليس بالضرورة أن ترتبط بالوصول لتمويل خارجى من البنوك أو إستثمارات فى المحفظة. على أية حال، فعلى الرغم من تركز التدفقات إلى حد ما إلا أن المتلقين الأساسيين يتركزون فى بعض دول آسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية السابق ذكرها.

٦٨ / كذلك قام عدد قليل من الدول النامية - لا تنتمى لهذه المجموعات - بجذب التدفقات فى صورة إصدار سندات دولية فى أسواق المال الدولية والحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل (قروض مشتركة) من البنوك الدولية إما للمرة الأولى أو بعد غياب طويل عن أسواق المال الدولية. ويعانى السواد الأعظم من الدول النامية ليس فقط من عدم إمكانية الوصول لأسواق المال الدولية، لكن أيضاً من إنخفاض جدارتهم الائتمانية ومواجهة التكاليف المرتفعة للتمويل طويل الأجل والدفع والتأمين فى تجارتهم الخارجية.

ج - الفرص التى يوفرها الإنتاج الدولى :

٦٩/ يعتبر الإنتاج الدولى - متضمناً إنتاج المؤسسات متعددة الجنسيات وفروعها وأية منشآت أخرى مرتبطة بها - مصدراً لفرص النمو والتنمية. فيمكن لهذه الشركات نقل مجموعة من الأصول متضمنة رأس المال والتكنولوجيا والأصول اللازمة للموقع

للدول المضيفة وذلك لإنتاج السلع. وتمثل مكونات الحزمة التى تقدمها المؤسسات متعددة الجنسيات الموارد والأصول الهامة التى يمكن أن تدعم النمو والتنمية فى هذه الدول. لقد أصبح الاستثمار الأجنبى المباشر مصدراً - متزايد الأهمية - من مصادر التدفقات الصافية طويلة الأجل للدول النامية. فخلال الفترة ٨٥-١٩٩٢ زادت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إجمالى رأس المال الثابت بالدول النامية من ٢٪ إلى ٧٪، وهى نسبة أكبر من تلك السائدة فى الدول المتقدمة. إن الزيادة الفعلية فى مشاركة الاستثمار الأجنبى المباشر ضمن هيكل رأس المال أقل من المفترضة من هذه الأرقام، وتأخذ نسبة معينة من الاستثمار الأجنبى المباشر صورة مشتريات الأجانب لأصول محلية فى الدول النامية، وبالتالى تعاظم دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى صياغة رأس المال بالدول النامية.

٧٠/ كذلك يعتبر الإنتاج الدولى فرصة هامة لتدعيم القدرات التكنولوجية والتنظيمية للدول النامية لتقوية مهارات العاملين بها، حيث تحدد تلك المهارات والقدرات طريقة تحويل الموارد إلى سلع وسيطة ونهائية وخدمات، وبالتالى تعتبر مفتاح التقدم الاقتصادى. وتعد الفرص المتاحة للدول النامية من خلال الإنتاج الدولى هامة جداً فالتكنولوجيا والقدرات التكنولوجية متركزة فى الدول المتقدمة، فى حين أن الدول النامية ما زالت تعتمد على المصادر الخارجية للحصول على التكنولوجيا التى تحتاجها لتحقيق النمو السريع. وتتفق تلك المصادر - والتى أهمها المؤسسات متعددة الجنسيات - ما يعادل ٧٥٪ من المنفق على البحوث والتطوير للأغراض السلمية فى العالم على اقتصاديات السوق. وبالتالى تعتبر أنشطة الإنتاج والبحوث والتطوير هما عربتا نقل التكنولوجيا والمهارات والقدرات للدول النامية ونشرها بها. كما أن تلك المصادر تقدم فرص للدولة المضيفة والأم تتمثل فى زيادة التكنولوجيا التى تمتلكها تلك المصادر، وكذلك زيادة قدراتهما على تنمية هذه التكنولوجيا. ويعتمد نجاح مثل هذه الفرص على قدرات الدول فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وعلى التأكيد أنها تحمل معها عناصر التنظيم والتكنولوجيا الضرورية المطلوبة وإستغلال ذلك من خلال المجهودات المحلية لنقل وتوسيع المعرفة والقدرات والمهارات التى يأتى بها الإنتاج الدولى.

٧١/ بالإضافة إلى فرص الوصول للموارد وتقوية القدرات التكنولوجية والتنظيمية والمهارات يمكن للإنتاج الدولى أن يحسن من فرص الدول فى الوصول للأسواق وتوسيع التجارة. فلقد بات جلياً دور الإنتاج الدولى فى إستغلال المنتجات الأولية والتسويق لها. فعبر العقود القليلة الماضية قامت العديد من الدول النامية بتطوير قدراتها الداخلية على التمويل وإستغلال الموارد وتسويق مواردها الطبيعية وخاماتها، فى حين ارتبط التسويق فى العديد من الدول الأخرى بنشاط المؤسسات متعددة

الجنسيات، وإستمرت لتوفى فرص هامة للأنشطة المعتمدة على تنمية الموارد. كما يتيح الإتجاه نحو إنتاج دولى متكامل للسلع والخدمات الفرص أمام الدول النامية لتوسيع التجارة فى السلع والخدمات التى يتمتعون بميزة نسبية فيها (أو يمكنهم تحقيق على ميزة نسبية سريعة فيها)، وتأخذ هذه الفرص ـ على الأقل فى البداية ـ شكل التكامل فى الشبكات الدولية للمؤسسات متعددة الجنسيات والتى تتبع استراتيجية التكامل البسيط أو إستراتيجيات الحصول على الموارد من الخارج، من خلال شرط التكلفة المنخفضة والخامات والمنتجات كثيفة العمالة. ويمكن أن تكون الفرص أكثر تنوعاً وتتيح أنشطة أكثر إتساعاً أمام الآخرين، كما أنها تستغل تنافسيتها كمواقع لوضع المكونات الوظيفية فى خطوط إنتاج المؤسسات متعددة الجنسيات التى تنظم إنتاجها الدولى بتقنية أكثر تعقيداً.

٧٢/ ينبغى التأكيد على أن الدول التى تقدم شروط أفضل لخدمة متطلبات البنية الأساسية للمؤسسات متعددة الجنسيات ويتوافر بها العمالة الماهرة اللازمة لتلك المؤسسات، تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، فى حين أن الدول التى لايمكنها مقابلة هذه الشروط تواجه صعوبات فى جذب هذه الاستثمارات. إن آليات ذلك ـ إن لم تعد بإجراءات السياسات المناسبة ـ سوف تزيد من التفاوت بين الدول فى النمو الاقتصادى، البنية الأساسية، المهارات وتنمية الموارد البشرية مثل الوصول للتكنولوجيا. وتتجه الدول لتحرير نظم الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث أنها تخطو نحو تحرير المعايير العامة والتى تعطى حق الإنشاء وتتضمن عدم الإنحراف فى تطبيق القانون والحماية فى مواجهة التدويل (إلا تحت شروط واضحة) ومعايير دفع التعويضات وتسوية المدفوعات الدولية (بما فيها المراجحات) والتأكيد على إمكانية تحويل العوائد ورأس المال.

٧٣/ كما تتحدد قدرات الدول المضيفة (المتلقية للاستثمارات) على تغيير نظم الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال عناصر معينة مثل البيئة الاقتصادية الكلية، البنية الأساسية المادية، الموارد البشرية وكذلك السياسات الحكومية التى تعتبر قاطعة فى تأثيرها.

د ـ العولمة والتحرير والتعاون الفنى والاقتصادى بين الدول النامية :

٧٤/ فى ظل عالم يتسم بالعولمة والتحرير، لا يتم النظر للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية على أنه أحد العناصر الهامة للاستراتيجية الدولية لتشجيع النمو المتواصل، ولكن ينظر إليه على أنه أداة لتشجيع تكامل الدول النامية فى الاقتصاد

العالمى. وأصبح من المعروف أن التعاون الاقتصادى بين الدول النامية يسعى لتحقيق هذين الهدفين، وأنه فى حاجة للتطوير تجاه عملية الانفتاحية والمرونة ـ تلك العملية التى تؤكد إنفتاح العضوية ـ وتعديل الأعراف الدولية فى العمل والتكامل الجماعى والتأكيد على إنسجام تحرير السياسات الماكرو اقتصادية للدول الأعضاء والسماح بترتيبات مرنة بين الدول. وهنا يلعب التعاون الفنى بين الدول النامية دوراً هاماً.

٧٥ / يقوم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية بتوجيه جهود التعاون إلى ما يمكن وصفه بأنه فضاء بالحيز الاقتصادى الملائم Viable Economic Space، فالإرتفاع الجغرافى لمجموعة غير محددة (مثل مجموعة الخمسة عشر) من مجموعات دول مختلفة فى مستوى النمو (مثل النافتا ـ أبيك) والشركاء الإقليميين بفائدة معينة مثل (COMESA, MERCOSUR, SARC, UMA, GCC) كلها أمثلة من مناطق مختلفة على هذا النوع الجديد من التعاون.

٧٦/ فى هذا الإطار يلاحظ زيادة مشاركة عملية التعاون الاقتصادى بين الدول النامية من خلال آلياتها الخاصة فى الاقتصاد العالمى. فكما ذكر فى الاجتماع الخامس لمجموعة الخمسة عشر أن خطورة الآلية الجديدة للتكتلات الاقتصادية فى الجنوب تتمثل فى مراكز اقتصادية بديلة يمكنها أن تعمل كمحركات قوية لتدعيم تعاون الجنوب مع الجنوب فى مختلف المجالات مثل التجارة، النقل، الإتصالات عن بعد، تبادل المعلومات والتكنولوجيا، الخبرات الفنية وتنمية البنية الأساسية.

٧٧/ تشير استراتيجية التعاون الاقتصادى بين الدول النامية إلى أن مضمون العولمة والتحرير لا ينبغى أن يكون منفتحاً ومرناً فقط، بل يجب أن يؤكد على تبادل الخبرات كوسيلة للتعلم من الحالات الناجحة، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمى أو على مستوى العالم ككل. ونقل هذه الخبرات يتطلب وجود تعاون فنى ومالى بين الدول النامية وكذلك دعم مؤسسى كلى كبير. ويمكن مقابلة الهدفين الأول والثانى بثلاثة محاور من الترتيبات، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالى لتبادل الخبرات والدعم الفنى بين الدول النامية. ولقد حققت بعض الدول المتقدمة فوائد من هذا النوع من التعاون الثلاثى. وعادة ما يشتمل تبادل الخبرات على ممثلين للحكومات والقطاع الخاص من الدول النامية.

٧٨/ والخلاصة أن جولة أوروجواى أتاحت فرص جيدة للدول النامية تنعكس على التعاون الاقتصادى بينها. فيمكن أن يتم إعادة دفع التعاون الاقتصادى بين الدول النامية والقواعد الجديدة ثانية، وستتمكن المجموعات المتعاونة من استخدام التعاون الاقتصادى المنفتح والمرن لتعظيم مزايا الفرص التجارية الجديدة وكذلك لخدمة الإشتراك فى الوصول للنتائج المثلى باستخدام الأدوات المؤسسية الحديثة للنظام التجارى متعدد الأطراف.

٣- مواجهة التحديات :

٧٩/ يمكن أن تؤدى عملية العولمة والتحرير إلى ظهور عدد من السلبيات المحتملة والتى قد تعترض عملية التنمية. وأهم هذه التحديات هى فقدان إستغلالية أوذاتية السياسة فى بعض المناطق عند المستوى القومى الذى يقيد أو يبدل النظرة لسياسات التنمية. وكذلك المخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار الناتج عن الإنفتاح المالى ومخاطر الحدية Marginalization.

أ - فقدان إستغلالية السياسة Loss of Policy Autonomy

٨٠ / لقد تم تطبيق سياسات التحرير الاقتصادى فى العديد من الدول النامية وتم توحيدها فى أكثر من تنظيم متعدد الأطراف، وتلك السياسات لها أثر على تضييق الفجوة بين أدوات السياسة المطبقة بكل دولة بصورة أكثر تحديدا ، فإن اتفاقيات جولة أوروجواى تضمنت عنصر تحديد مدى أو نطاق خيارات السياسة المتاح أمام صانع السياسة. فعلى سبيل المثال قد لا تكون الدول النامية قادرة على موائمة السياسات الصناعية التى إتبعتها دول شرق أسيا من قبل، وخاصة تلك السياسات التى هدفت إلى زيادة تنافسية الصناعة والصادرات مثل سياسة دعم الصادرات ومتطلبات أداء الاستثمار والترخيص الإجبارى (ومن العدالة القول أن الفوائد الصافية لهذه السياسات دائماً ما تكون محل خلاف) ولقد انحسرت المعالجة المناسبة للدول النامية فى تطبيق مدد أطول من القيود القابلة للتطبيق على جميع الدول وإن كانت بعض هذه الاتفاقيات تتضمن مدخلاً لإتخاذ إتفاقات موحدة.

٨١/ كما لا يقتصر الأمر على إنخفاض إستغلالية السياسة فقط وإنما هناك إعتراضات تتخذها الدول فى الإتفاقات الدولية، حيث يؤدى زيادة الإنفتاح المالى ورفع القيود على تدفقات رؤوس الأموال إلى تقوية الروابط بين الأسواق المالية بالدول نفسها وتقليل قدرة الحكومات على استخدام أدوات السياسة الماكرو اقتصادية فى التأثير على الأهداف، مثل حجم الناتج، مستوى التوظف ومعدل التضخم. فلم يعد من الممكن تقليل الإرتباط بين أسعار الفائدة بالدول من بعضها البعض بدون حدوث حجم ضخم من التدفقات الرأسمالية وتقلبات حادة فى قيمة العملة. والأكثر من ذلك أنه من الممكن دائماً إتباع سياسات ماكرو اقتصادية توسعية بغض النظر عن سرعة الطلب فى الخارج حيث يؤدى هذا إلى تدهور وضع المدفوعات. وسوف تؤدى عملية فحص عجز الطلب والوظائف فى مرحلة الإنحسار إلى زيادة أهمية التضخم، حيث أن هناك

تأكيداً أكبر على استقرار أسعار الصرف والأسعار بما يؤدى إلى تصعيب تنمية التوظف المحلى. وتعطى هذه الصعوبات التى تواجه دولة بمفردها فى سبيل تحقيق مستوى عالى من العمالة واستقرار فى الأسعار ، الفرصة لزيادة الضغوط الحمائية وتخفيض قيمة العملة للدولة.

ب ـ الانفتاح المالى وخطر عدم استقرار التنمية :

٨٢ / لقد نتج عن تكامل العديد من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية فى شبكة أسواق المال الدولية حصولها على خبرات هذه الدول فى جذب لتدفقات رأسمالية ولكن صاحب ذلك وجود تقلبات نتيجة لميول المستثمرين الأجانب، وأصبحت هذه التدفقات محور التركيز بين صناع السياسة. فبينما تكون إستجابة الاستثمار طويل الأجل للبنية الأساسية بالبلاد إيجابية، يلاحظ إدراك صناع السياسة للمشكلات المرتبطة بموجات التدفقات الرأسمالية الضخمة، ولا تنتج التقلبات فقط إستثمارات المحفظة الأجنبية، ولكن أيضاً نتيجة للتحدى الذى تخلقه التدفقات غير المتوقعة أمام الإدارة الماكرو اقتصادية بالبلاد.

٨٣/ تعد موجات التدفقات الرأسمالية بلا هوية وتمثل موضع إهتمام السلطات نظرا لأنها تعد من المعضلات الصعبة، وعندما يتسع مداها تحاول السلطات تقليل تأثيرها من خلال سعر الفائدة أو سعر الصرف أو كلاهما وهذا يصعِّب من مهمة إتباع سياسة ماكرو اقتصادية، وكذلك يزيد من شكوك المخاطر فى أذهان مستثمرى القطاع الخاص حول قدرة السلطات على تحقيق الاستقرار والبيئة الاقتصادية الملائمة. وعندما تطول موجات التدفقات تحدث آثار سلبية على سعر الصرف مما ينعكس على منافسة المصدرين والمستوردين وبالتالى تدهور الحساب الجارى والمشاركة فى عدم الاستقرار.

٨٤/ عندما لا يتمكن العجز الخارجى من الاستراتيجية لبطء أو إنعكاس التدفقات يحدث إنخفاض حاد فى قيمة العملة، بما يؤدى إلى إتخاذ إصلاحات خارجية، وبالتالى خلق ضغوط تضخمية، وهنا يلاحظ أن الوصول للتخفيض المطلوب فى العجز الخارجى عن طريق زيادة الصادرات أمراً بالغ الصعوبة، كذلك يصبح من الضرورة خفض الواردات من خلال تقليل الاستيعاب والنمو الاقتصادى. هكذا يتضح أن إنعكاس التدفقات الرأسمالية يؤدى إلى تدمير الاقتصاد الكلى والقواعد المالية المأخوذ بها فى الدولة.

٨٥/ كما يتلازم النمو المصاحب للمخاطر مع نوع التقلبات التى صنعتها ردود أفعال السياسات. فعلى المستوى الدولى توجد الآن موافقة من لجنة صندوق النقد الدولى حول النظر فى تحسين الأداء وتوفير بيانات جيدة من قبل أعضاء الصندوق للأغراض المسحية Surveillance Purposes وبالنظر إلى وضع الإستثناءات (آليات تمويل الطوارئ) والتى تمكن الصندوق من الإستجابة السريعة لأية أزمة مالية تحدث [أنظر الجزء (فيما بعد).]

٨٦ / أما على المستوى القومى، فقد قامت بعض الدول بتحديد إجراءات معينة للتأثير المباشر على التدفقات النقدية وبالتالى تقليل موجات التدفقات للداخل بهدف تجنب آثارها. فعلى سبيل المثال تم وضع حد أدنى من الشروط على إصدارات الأسهم والسندات للخارج، ووضعت حدود أخرى على التزامات البنوك من العملات الأجنبية أو التزاماتها قصيرة الأجل تجاه غير المقيمين. كما تم تطبيق نظام الطوابير(أو الانتظار) Queuing لتبطئ الاقتراض الخارجى للمنشآت الخاصة. وتتضمن الإجراءات التى تتخذ ربحية المقترضين الأجانب وفرض ضريبة على متطلبات الإحتياطيات الخاصة من التدفقات الرأسمالية للداخل، وزيادة تكلفة عمليات المقاصة فى البنك المركزى وتقييد الأصول التى يمكن للبنوك أن تقيمها بالعملة الأجنبية لتلك العوائد المنخفضة، وضريبة الدمغات على الائتمان الأجنبى. ولقد شجعت التدفقات للخارج من خلال تخفيض القيود على إستثمارات الأفراد والمؤسسات الأجنبية، مثل صناديق المعاشات وتغلغل رأس المال فى المنشآت الأجنبية. والأكثر من ذلك زيادة مخاطر القروض الأجنبية، مستثمرى المحفظة من خلال إنتشار الإتحادات التى تسمح لأسعار الصرف بالتقلب.

٨٧/ يمكن استخدام الإجراءات المباشرة فى تقليل أوالتحكم فى التدفقات الرأسمالية للخارج. وتعتمد الكفاءة فى هذا الأمر على تصميم تلك الإجراءات وتوقيت تنفيذها وفى حالة تزامن ذلك مع تدهور الجدارة الائتمانية للدولة (كإنخفاض الجدارة نتيجة للأزمات السياسية) يزداد تدفق رأس المال للخارج. ويمكن للإجراءات المصممة بإحكام أن تزيد من تكاليف (وتخفض من ربحية) أغلب طرق المضاربة على عملة تلك الدولة.

٨٨ / كما تتضمن هذه الإجراءات قيوداً على الاستثمار الأجنبى الذى يقوم به المقيمون وعلى إقراضهم لغير المقيمين، والقيود على حسابات المقيمين بالعملات الأجنبية. وإعاقة تسهيلات التبادل الآجل وتسهيلات مقايضة الدين بالأسهم من خلال البنك المركزى.

٨٩/ يمكن للإجراءات المباشرة أن تؤثر على نمو قدرة صناع السياسة فى التعامل مع تقلبات حساب رأس المال. وهنا لا ينبغى القول أنه يجب استخدام الإجراءات

المباشرة عندما تكون أسواق رأس المال محل تدفقات أجنبية، ومواقف دول فردية سرعان ما تتغير، وبعض (وربما العديد) من الدول لا تستخدم هذه الإجراءات لتكون مرغوبة وجاذبة للتدفقات. ولكن ينبغى أن تكون الإجراءات المباشرة جزء من السياسة المقبولة عند الحاجة.

٩٠/ بالنسبة للدول التى تختار استخدام الإجراءات المباشرة، تحتاج تلك الإجراءات إلى سياسات نقدية ومالية مخططة (ليست موزعة على تلك الدول)، ويجب أن تصمم لتصل بالتكاليف لأدناها بالنسبة للاختلالات الممكنة وعدم الكفاءة فى سوق رأس المال وسوق الصرف الأجنبى.

ج- ظاهرة الحدية :

٩١/ تعتبر الدول النامية - وخصوصاً الدول الأقل نمواً وبعض الدول الأخرى التى تعانى من ضعف هيكل الاقتصاد مثل الدول الإفريقية - غير قادرة على الإستفادة من العولمة. ويظهر ذلك نتيجة للعوامل التالية :

(I) - معوقات جانب العرض :

٩٢/ تتسم الدول الأقل نمواً بأنها تتنوع بين ضعف جانب العرض وضعف هيكلها الاقتصادى، وهو ما يمثل عائقاً أمام التوسع فى المنتجات التقليدية وغير التقليدية. وكفاءة الإنتاج للإحلال محل الواردات (سوف تناقش مصاعب تبعية السلع فى الجزء القادم). وتتمثل عوائق جانب العرض فى ضعف القدرة التكنولوجية، نقص الابتكارات، التسويق، المهارات الفنية بما فيها الرقابة على الجودة، ندرة التمويل طويل الأجل، ارتفاع تكاليف الائتمان والشحن وعدم وجود إطار شرعى ومنظم للنقل.

٩٣/ كذلك تواجه العولمة والتحرير عائقاً آخر من عوائق جانب العرض وهو وجود إتجاهات حديثة للعوائق التقليدية فى الدول النامية، والاقتصاديات الضعيفة الأخرى عند محاولتها التكيف مع البيئة الدولية الأكثر تنافسية والخصائص الرئيسية لمدى ملاءمتها مع عملية الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة لزيادة الكفاءة.

(I I) - التبعية السلعية Commodity Dependence

٩٤ / تعتمد العديد من الدول النامية - وخصوصاً الأقل نمواً والدول ذات الهيكل الاقتصادى الضعيف - على السلع الأولية (أو النصف مصنعة) فى الإنتاج والتصدير. ويمثل هذا عائقاً أساسياً أمام قدرة العديد من هذه الدول فى الحصول على ميزة فى الفرص التجارية الناتجة عن التحرير والعولمة. ولا تقتصر أسعار السلع الأولية على أنها منافسة للسلع البديلة المصنعة، ولكن إتجهت هذه السلع للإنخفاض أيضاً على مدار العقود العديدة الماضية. وتنعكس هذه الخصائص على الاستقرار والإستمرارية فى السياسة الماكرواقتصادية والجدارة الائتمانية للدول النامية المصدرة غير المصنعة للدول حديثة العهد بالتصدير.

٩٥/ كذلك يلاحظ أن الحاجة للبيع المنافس فى سوق غير مناسب يؤثر على المنتجين فى المستوى الجزئى. فالإنتاج الأولى فى الدول الفقيرة غير مرن بالنسبة للسعر، وتتواجد بهذه الاقتصاديات العديد من مشاكل البنية الأساسية، منها إنخفاض إمكانيات الرى (المياه)، عدم كفاءة خدمات البحث والخدمات الأخرى المرتبطة بالعملية الإنتاجية، ضعف إمكانيات التحول مما يصعب من مهمة الفلاح فى الانتقال من منتج إلى آخر كإستجابة لفرص السوق الجديدة. كما تعتبر التكلفة المغرقة فى الاستثمار فى الشجر والمحاصيل الزراعية المحتملة أحد عوامل ضعف إستجابة العرض للتغيرات السعرية، ويعتبر إرتفاع نسبة الأرض والأصول الثابتة الأخرى فى المنتج هى أحد هذه العوامل. إن الحاجة المتزايدة للمحافظة على العمالة هى تحول الأجور جزئياً أو كلياً إلى مكون آخر من مكونات التكلفة الثابتة. وهنا يجب أن تتم العملية الإنتاجية حتى فى فترات إنخفاض الأسعار.

٩٦/ من العوامل الأخرى المؤثرة على هذه الدول أن الإنتاج الزراعى يتم على مدى واسع على مستوى العالم بواسطة عدد كبير من الفلاحين بما يؤدى إلى إختلافات واسعة فى الجودة. وبالتالى يكون إنخفاض الأسعار أو الطلب وعدم استقرار السعر الموسمى فى هذه المنتجات عاماً على مستوى معظم الدول فى حين يلاحظ إختلافات فى أسعار المنتجات الصناعية نتيجة لقلة عدد منتجيها.

٩٧/ والأكثر من ذلك أن التقدم التكنولوجى والإكتشافات فى الدول المتقدمة ساعد على تخفيض الإرتباط القوى لعلاقة المدخلات/المخرجات القائم فى الخامات. وبالتالى إنخفض الإرتباط القوى بين النمو الاقتصادى والصناعات التحويلية، حيث أصبحت أقل كثافة فى استخدام الخامات مما أدى لظهور بعض الإحلال وإعادة التخصيص فى الموارد الأولية، كما حدث تحول وتخفيض فى الخامات فى أسواق دول معينة.

٩٨/ على الرغم من ذلك يلاحظ نجاح بعض هذه الدول بالفعل فى استخدام القطاع السلعى كوسيلة للتحول الاقتصادى والتصنيع، وبالتالى الهروب من مصيدة الفقر والتى تبدو نتيجة حتمية لتبعيتهم السلعية. وهناك العديد من الدروس المستفادة من التجارب الناجحة، وأول هذه الدروس أن كل من السياسات المحلية الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسى بمثابة شروط Sine qua non لجذب الاستثمار من المصادر المحلية والأجنبية إلى الأنشطة التى تهدف إلى التنويع بدلاً من الإعتماد على الصادرات التقليدية. والدرس الثانى هو أهمية السياسة التجارية، حيث اتبعت العديد من الدول غير الناجحة أو الأقل نجاحاً سياسة ذات آثار متحيزة فى صالح الصادرات غير التقليدية. ويتضح من معجزة شرق آسيا عدم كفاية مدخل تهميش دور الدولة وحتى إذا تم تحفيزه فيتفق معظم المحللون على أن قدرة هذه الدول على استخدام سلطة الدولة فى مساعدة القطاع الخاص هو أكثر العناصر أهمية فى نجاح هذه الدول .

(I I I) – صعوبات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر :

٩٩/ يعتبر عدم الاستقرار السياسى ووجود فجوة بين السياسات البيئية الفعلية والمثلى من عوائق جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تواجه الدول النامية والاقتصاديات الضعيفة الأخرى العديد من العوائق الهيكلية عند محاولتها جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وتتضمن هذه العوائق ما يلى :

أ) إنخفاض مستوى الدخل وبطء معدل النمو وكذلك إنخفاض عدد السكان فى العديد من الدول على المستوى الذى يسمح بوجود أسواق جاذبة.

ب) تزامن إنخفاض مستوى الإدخار المحلى مع إنخفاض عدد الشركات، مما يقلل من المشروعات المشتركة وعدد كبير من صور الاستثمار الأجنبى المباشر الأخرى.

ج) قصور النواحى الإدارية والمهارات الفنية فى عدد كبير من الدول، مما يؤدى إلى عدم الكفاءة وإنخفاض مستويات الإنتاج.

د) قصور البنية الأساسية، وخاصة مصادر الطاقة والإتصالات الجيدة وإمكانات النقل المناسبة ومصادر المياه المناسبة وجميع العوامل الضرورية للمنشآت الصناعية الحديثة.

(I V) - إنخفاض مساعدات التنمية الرسمية :

١٠٠/ تؤدى عدم قدرة الدول الأقل نمواً والدول الأخرى ذات الهياكل الاقتصادية الضعيفة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر أو أى صورة أخرى من صور التدفقات الخاصة إلى إتجاه هذه الدول نحو الاعتماد على المساعدات الرسمية لدعم مواردها المحلية لتمويل التنمية. ولقد إنخفضت المساعدات الرسمية ODA بشكل جوهرى عام ١٩٩١، وإنخفضت نسبتها إلى الناتج القومى الإجمالى للدول المانحة إلى حوالى ٠,٣٠٪ وهو أدنى مستوى وصلت له فى العقدين الماضيين.

١٠١/ كمـــا انخفضت مساعدات دول الـ DAC إلى الدول الأقل نمواً إلى حوالى ٠,٠٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو أقل من العقد الماضى، وأقل من نصف المستوى المستهدف (٠,١٥٪) ويزيد على ذلك أن دول شرق أوربا والإتحاد السوفيتى السابق أوقفت مساعداتها للدول الأخرى، كذلك خفضت دول الأوبك من مساعداتها الرسمية نتيجة لإختلالات حسابات رأس المال بها.

١٠٢ / كما أنه من غير المتوقع زيادة المساعدات الرسمية فى الأجل القصير، ويؤكد ذلك إنخفاض المساعدات الثنائية وتزامن ذلك مع توجه الدول التى تمنح المساعدات الثنائية ضد الإنفاق العام الدولى، ويرجع السبب فى ذلك إلى السياسات المحلية بهذه الدول. ومن أحد أسباب إنخفاض المساعدات الرسمية كذلك إنتهاء الحرب الباردة، وتوجه الدول نحو تخفيض الإنفاق على الدفاع فى إطار الإتجاه لتخفيض الإنفاق العام. ويضاف إلى ذلك أن برامج القطاع العام أصبحت محل تساؤل أكثر من ذى قبل، فمتلقوا المساعدات أصبحوا مسئولين أمام مموليهم عن تقديم دليل قوى على نجاح المساعدات وحساب الإنطباعات حولها، وغالباً ما يشككون فى سوء استخدام هذه المساعدات.

١٠٣/ كما لاتقدم هذه المساعدات فى شكل كلى وإنما وفقاً للوضع الشامل للفقر أو حاجات التنمية. وتمثل المساعدات الرسمية الثنائية حوالى ٧٠٪ من إجمالى المساعدات الرسمية وتخصص جغرافياً بشكل يغلب عليه الجانب السياسى أكثر من عملية تخفيف الفقر أوحاجات التنمية. ويعكس ذلك صعوبات بالنسبة لمقدمى هذه المساعدات فى تبنى برنامج توزيع للمساعدات يهدف إلى تخفيف الفقر وتنمية الدول المتلقية أخذاً فى الاعتبار إهتمامات مصادر الإعتماد المحلية وصناع السياسة.

١٠٤/ وعلى الرغم من إنخفاض عرض المساعدات إلا أن الطلب عليها مازال متزايداً وبشكل جوهرى، وظهرت حاجات أخرى بالإضافة إلى حاجات التنمية

التقليدية، أهمها الحاجة لمواكبة وعلاج المشاكل العامة مثل البيئة والهجرة غير المراقبة وصراعات المدينة وعمليات حفظ السلام.

١٠٥/ كما ينبغي أخذ قيود نمو عرض المساعدات في الاعتبار بدرجة أكثر أهمية عند تأسيس ووضع أولويات في تخصيص المساعدات وفي استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية وكفاءة. يتجه الوضع بشكل كبير لتركيز هذه المساعدات على تخفيف حدة الفقر وأولويات التنمية وتخفيض حدة وأعباء التأثير السياسى، وبشكل أكثر وضوحاً توجه هذه الموارد للدول الفقيرة. ويسعى مقدمي هذه المساعدات لتحقيق تلك الأهداف فى الدول الأقل نمواً. وفى اجتماع فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥ تم الإلتزام بين بعض الدول المتقدمة المهتمة وممثلى الدول النامية على تخصيص ٢٠٪ من المساعدات الرسمية فى المتوسط و٢٠٪ من الميزانية القومية للبرامج الاجتماعية الأساسية.

(V) – الصعوبات المستمرة المصاحبة للدين الخارجي :

١٠٦/ لقد تغيرت سمات أزمة الدين منذ بداية الثمانينيات، فهى لم توقف التهديد المنتظم للنظام المالى الدولى وأثرت على مجموعة مختلفة من البلدان (أغلبها بلدان منخفضة الدخل)، وأصبح حل المشكلة هو الدين الرسمى سواء الثنائى أو المتعدد. ويعتبر تراكم الديون الضخمة وتكرار إعادة جدولتها هى المسبب الأساسى فى الأزمة. وتستمر بعض الدول فى وضع القيود ولكن بتكاليف اجتماعية واقتصادية مرتفعة، فلقد أدى كبر حجم الدين الأصلى إلى عدم إنهاء ديون الدول المدينة، مما أدى فى استمرار حالة التشاؤم التى سادت معظم هذه الدول وإعاقة حركة الاستثمار والتنمية بها.

١٠٧/ يمثل تعديل شروط نابلى Naples والتى تمت فى نادى باريس فى ديسمبر ١٩٩٤ أهم خطوة فى نشأة استراتيجية الدين. ولقد خففت هذه الشروط من وطأة عبء الدين على الدول منخفضة الدخل، إذ طبق مقرضى نادى باريس معيار مرونة الدولة بدرجة أكثر لتستفيد جميع الدول منخفضة الدخل والتى تعانى من صعوبات فى خدمة الدين من تخفيض حوالى ٦٧٪ من ديونها. ومن المهم أن تتمكن النسبة المقرضة من تخفيض الدين، ففى حالة معالجة أصل الدين يعتبر تخفيض حجم الدين من العوامل الحرجة فى تحديد مدى نجاح الدولة المقترضة فى الخروج من عملية إعادة الجدولة.

١٠٨/ على الرغم من تطبيق شروط نابلى، إلا أنه ما زالت هناك العديد من الدول منخفضة الدخل التى تعانى من المديونية تواجه عبء عدم الحصول على مساعدات. ونتيجة لثقل المديونية تم إنشاء مؤسسات مالية متعددة الأطراف ـ والتى يقيمها البنك

الدولى وصندوق النقد الدولى - وتتبنى هذه المؤسسات خططاً لتخفيف عبء المديونية عن الدول المدينة، ويتم ذلك وقد تسنى ذلك بإعادة تمويلها للقروض الضخمة من خلال تقديمها المنح لتلك الدول. وتم تطبيق أسلوب تراكم الحقوق فى التعامل مع الجزء المتبقى من الديون. وبالنظر إلى جوهر المشكلة يلاحظ إنخفاض الأخذ بهذه الإجراءات، وبالتالى فلا سبيل لتخفيف عبء الديون متعددة الأطراف إلا بتخفيضها.

١٠٩/ إن عدم كفاية التمويل يعتبر معوقاً أساسياً أمام تنمية الدول. ولهذا تم إعداد عدة مقترحات تم تنفيذها لتوفير موارد إضافية لإعادة إحياء القروض متعددة الأطراف بدون تحويل الأموال عن مساعدات التنمية، أو زيادة ضغط المقرضون للقروض الثنائية. ولقد تضمنت هذه القيود بيع نسبة من إحتياطيات الذهب لدى صندوق النقد الدولى، وتخفيض نسبة من حقوق السحب الخاصة لإعادة إحياء القروض متعددة الأطراف، ورسم الإحتياطيات وشروط خسارة الديون للمؤسسات المالية متعددة الأطراف. وجاء الوقت المناسب لأخذ هذه المقترحات فى الحسبان، كما أن أية تسهيلات للديون متعددة الأطراف يجب أن تراعى تخفيف وطأة عبء الديون متعددة الأطراف على الدول النامية وستؤثر بكفاءة إذا إرتبطت بتمويل إضافى لجهود المساعدات الجارية.

د ــ إدارة تحرير وعولمة الاقتصاد الدولى فى ملاحقة النمو والتنمية :

١١٠/ لقد أدت التغيرات السريعة التى حدثت فى الاقتصاد العالمى إلى نتائج هامة فى صياغة وتنفيذ السياسات القومية. فكما ذُكِر مسبقاً (انظر ٣-أ) أن العولمة والتحرير إتجها نحو تقليل استغلالية السياسة القومية. فالعديد من اهتمامات السياسة التى لم تعد فعالة على المستوى القومى يجب - فى البداية - أن تعتبر ضمن عمل تعاونى على المستوى العالمى. والأكثر من ذلك أن التحول فى تنظيم نشاط القطاع الخاص من المستوى القومى إلى المستوى الدولى لم يعد متوافقاً مع القفزة فى تنظيم السياسة العامة من المستوى القومى للمستوى العالمى. ويعتبر هذا صحيحاً بالنسبة للبيئة المنتظمة التى تحكم نشاط الشركات الخاصة (أنظر الفصل الثالث جـ -٢). ويعتبر تطوير الإطار العالمى الحاكم للتجارة والاستثمار والنقود والتمويل جميعها عناصر مؤثرة فى تنمية نظم الحكم العالمى.

١- العولمة والإعتماد المتبادل والإدارة الاقتصادية :

١١١/ تنسب العولمة - وهى تدويل الإنتاج والأسواق - إلى النمو والاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول بعضها البعض، وكذلك الروابط المتداخلة فى الأنشطة الاقتصادية فى المجالات المختلفة مثل التجارة والاستثمار والنقود والتمويل. وبالنظر إلى الاعتمادية بين الدول يلاحظ أنها تمثل قدرة صانعى السياسات القومية على تحقيق أهداف قومية باستخدام أدوات سياسة يقل تدخلهم فيها، فى حين أن السياسات والتطورات التى تحدث خارج حدود الدولة أصبح لها تأثير على التنمية الاقتصادية بها. فعلى سبيل المثال، أصبحت للسياسة النقدية المحلية نتائج دولية فورية، ويعتبر هذا صحيح وبصفة خاصة فى الاقتصاديات الصناعية الكبيرة، حتى إذا كانت السياسات والتطورات فى الاقتصاديات الصغيرة قد تصنع نتائج أقل من تلك التى تصنعها الدول الأكبر. فعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية ١٩٩٤ رفع معدلات الفائدة، حدث تدهور فى أسعار السندات مما سبب خسائر زادت عن تلك الناتجة عن أزمة ١٩٨٧، فإنخفاض قيمة البيزو المكسيكى فى نفس العام أدى إلى إنخفاض جوهرى فى أسواق الأسهم الصاعدة بكل من أمريكا اللاتينية وآسيا.

١١٢ / كما تبرز أهمية إدارة الإعتماد المتبادل الفعالة فى الرغبة فى تحقيق نمو وتنمية متواصلة فى عالم يسوده التحرير والعولمة. ويتطلب ذلك تنسيقاً دولياً أقوى لتأكيد التوافق بين أهداف السياسة. ويكون هذا التنسيق على ثلاثة محاور .

الأول : بين أهداف النمو والتوظف الكامل فى الدول الصناعية الكبرى. **والثانى:** بين هذه الأهداف من جانب وأهداف النمو والتنمية فى الدول النامية من جانب آخر. **والثالث** : بين الأهداف السابقة من جانب والبيئة العالمية والأهداف الاجتماعية من جانب آخر. ويجب على إدارة الإعتماد المتبادل أن تواجه مشاكل عدم التماثل بين السياسات فى المجالات المرتبطة من الاستثمار ونقود وتمويل. لقد أصبحت العلاقات الوثيقة بين السياسات فى هذه المجالات معروفة، فمثلاً هناك أثر تنافسى على تخفيض قيمة العملة يماثل ذلك الأثر الناتج عن الزيادة فى التعريفة الجمركية على الواردات ودعم الصادرات، ويمكن للسياسات التجارية أن تحاكى - وفى نفس الوقت تعرقل - الاستثمار الأجنبى. وقد تعانى الدول التى تقترض من أسواق المال الدولية من وجود خلل مزمن فى موازين خدماتها نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة العالمية بأكثر من التحسينات التعويضية التى تحدث فى موازين السلع. وتعتبر الصعوبات التى تنتج عن مثل هذه العلاقات هامة بالنسبة للدول النامية التى تعانى اقتصادياتها من سهولة الإقتحام من جانب الصدمات الخارجية الفجائية التى تحدث فى أسواق التمويل والسلع الدولية.

١١٣/ لقد ظهرت الحاجة لتطابق السياسات العالمية بوضوح فى إعلان مراكش الوزارى الذى تم مع اتفاقية منظمة التجارة العاليمة .WTO ولقد أكد الإعلان على دور استقرار أسعار الصرف فى توسيع التجارة وتحقيق النمو والتنمية المتواصلة. ولكن ظهر كذلك بوضوح أن الصعوبات التى تحدث فى مجال التجارة لايمكن إزالتها باستخدام إجراءات التجارة فقط. ففى حين أن الإعلان أكد قدرة النظام التجارى متعدد الأطراف على المشاركة بفاعلية أكثر فى صياغة السياسات إلا أنه فتح هذه الصياغة بشكل مطاط.

١١٤/ قبلت الحكومات فى إطار منظمة التجارة العالمية الخسارة الناتجة عن إستغلالية السياسة من خلال الموافقة على تقييد استخدام أدوات السياسة فى الاتفاقيات متعددة الأطراف المتفق عليها. ولقد بدا هذا ضرورى لنشر نظام التجارة العالمى الذى يمكِّنه من مواجهة التحديات الناتجة عن اقتصاد عالمى محرر. وسبب آخر هو أن مبادئ وأسس الجات ومنظمة التجارة العالمية قد تخدم كنقطة إنطلاق لتنعكس على تشكيل إطار يظهر التعارض بين السياسات النقدية والمالية. وتعتبر هذه السياسات غير تمييزية، ولقد أدى تجنب هذه الإجراءات إلى تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة، وإلى إدراك الحاجة للإجراءات الوقائية والمعاملة التفضيلية للدول النامية. وبالتالى يعتبر الوصول للسوق هدف ولكن قد تكون السياسات منفردة صعبة التنفيذ، وقد تتسبب فى ضرر لسوق المال أو ميزان المدفوعات لدولة أخرى. فأية سياسة قد تفيد دولة واحدة فقط على حساب دولة أخرى أو أكثر، وكذلك تؤثر العقوبات التى تفرض على دولة ما على باقى الدول.

١١٥ / بذلت فى الماضى العديد من الجهود لتحسين التعاون الدولى فى السياسات الماكرو اقتصادية، ففى صندوق النقد الدولى كانت هناك مجموعات G5, G7, G10 وهو ما يعكس صعوبة إجراء هذا التنسيق. وقد تتطلب السياسات الدولية بعض التنازلات عن السلطات المحلية وكذلك المشاركة من كل الدول. على أية حال، تعتبر هذه الصعوبات عامة لكل دول للعالم، وكانت ناجحة فى التعامل مع التجارة. ويعطى هذا المثال- بجانب المناهج الأخرى التى وضعت للنجاح- خطوطاً مرشدة للاعتبارات الأخرى التى تحكم العالم.

٢- ظهور الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية :

أ - النظام التجارى الدولى : قضايا حديثة وناشئة

١١٦/ لقد تم - فى ظل جولة أوروجواى وإنشاء منظمة التجارة العالمية - إجراء المزيد من التخفيضات فى التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية. كما أدى

إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى تحفيز الإستمرار فى توسيع ترتيبات التجارة متعددة الأطراف إلى الجوانب المرتبطة بالسياسة الاقتصادية. وينعكس هذا على القضايا الجديدة والتى برزت فى ملاحظات رئيس لقاء مراكش الوزارى والاجتماعات اللاحقة لهذا اللقاء.

١١٧/ لقد وضعت OECD مبدأ لوصول الأجانب لأسواقها، والذى لايقتصر فقط على شروط التصدير إلى السوق، ولكنه يشتمل كذلك على شروط الاستثمار وإدارة الأعمال بها. ولقد اعتمد هذا المدخل على أن الأسواق لن تنفتح بالفعل إلا إذا ارتبطت الشركات الأجنبية بفرص إنتاج وتسويق السلع والخدمات الملائمة لإنتاج الشركات المحلية، متضمنة الحماية من أية ممارسات غير تنافسية للقطاع الخاص والذى قد يفسد الترتيبات متعددة الأطراف للوصول إلى السوق، وهكذا فالمقترحات تحاول وضع قواعد متعددة الأطراف فى الاستثمار والسياسات التنافسية بما فى ذلك قبول مبدأ المعاملة الدولية للاستثمار الأجنبى، ومقترحة لقواعد سياسات المنافسة متعددة الأطراف، والتى تضطر الحكومات أن تتخذ إجراءات لمواجهة الممارسات غير التنافسية. والثقة فى هذه الحزمة قد تستمر فى إتجاه التحرير من خلال إعادة دفع عملية العولمة.

١١٨/ كذلك يوجد إتجاه فكرى مرتبط بهذا الموضوع مركِّزاً على الفروق فى السياسات القومية أو فى تطبيقات المفاهيم الدولية، مما قد يخلق فرص تنافسية غير متساوية وبالتالى يعوق الترتيبات متعددة الأطراف والتى تهدف إلى المنافسة الحرة وإعاقة تدفق التجارة والاستثمار، وتوجه إهتمامات قيادات الشركات هنا نحو "السباق للقاع" والذى تتنافس فيه الشركات على وضع الشروط الأكثر تفضيلاً للاستثمار والشروط الأكثر تنافسية لتصدير الإنتاج ووضع محفزات مالية للشركات وبالتالى زيادة الأعباء فى Burdening الميزانيات الحكومية وتقليل مسئوليات الرفاهية الاجتماعية للشركات والعمال وكذلك المعايير البيئية وتقليل قواعد سياسات المنافسة وتقوم الضغوط على تنسيق السياسات بزيادة التركيز على أن العولمة والتحرير قد يؤديا إلى تآكل برامج الرفاهية الاجتماعية، والناتجة عن القدرة المتزايدة للمنشآت الخاصة على البحث عن موقع هذه الإختصاصات ووجود نظام وهيكل مالى أقل تقييداً.

١١٩/ لقد اجتمعت هذه العوامل لخلق ضغوط سياسية لتنسيق إجراءات السياسات بين الدول لملاحقة ما يعرف باسم مجال مستوى اللعب Level playing- Field، وتصبح الضغوط السياسية المحلية على هذا الانسجام أكثر حدة عندما تطرح موضوعات أكثر للمناقشة. وفى ضوء ذلك يلاحظ وجود مقترحات تتضمن الروابط بين التجارة الدولية وحقوق العمال وحماية البيئة وسياسات المنافسة.

١٢٠/ يتضمن المقترح الذى أعدته بعض الدول التجارية الرئيسية إصدار معايير التجارة والعمال فى الأجندة المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية. ويعتمد ذلك على أنه يمكن للدول تحقيق مزايا التجارة غير العادلة التى تواجهها من خلال عدم دعم تحولات منظمة العمل الدولية ILO . وتعارض العديد من الدول بشدة أى علاقة بين قضايا العمل وإلتزامات التجارة بما يفتح إمكانيات للإجراءات الحمائية. وعلاوة على ذلك، اقترحت بعض الدول النامية فى مراكش الربط بين سياسات الهجرة والتجارة الدولية. وتم دعم هذا المقترح جزئياً بالتزامات محدودة من الدول فيما يخص الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعين فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات GATS ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بمساهمتهم فى التقسيم الدولى للعمل وعملية التنمية المتأثرة بالحركة الدولية للعمل والتى أصبحت أكثر تقييداً نتيجة لسياسات الهجرة الحازمة فى حين أن هناك زيادة فى حرية حركة رأس المال والاستثمار بين الدول.

١٢١/ كذلك يذهب الإهتمام إلى أنه تمت إعاقة ترتيبات التجارة متعددة الأطراف من خلال التصرفات وإجراءات السياسات التى لم تغط مستويات الترتيبات القابلة للمقارنة. وتنتج تلك الإختلالات عن عدم توازن ضغط الترتيبات متعددة الأطراف التى تحكم مجالات السياسة الاقتصادية المختلفة. كما تنتج القيود الأكثر إلزاماً على السياسات التجارية القومية من تنظيمات (ترتيبات) التفاوض فى اتفاقيات جولة أوروجواى والتى تتناقص مع الغياب الوهمى للتنظيمات على مدى السياسات المالية القومية.

ب ـ الإتجاهات الحديثة فى نشأة ترتيبات حاكمة للاستثمار الأجنبى المباشر :

١٢٢/ لقد أدت الزيادة الكبيرة للاستثمار الأجنبى المباشر ونمو الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى إلى تركيز الإهتمام حول دور كل من الاستقرار، وإمكانية التنبؤ، وإطار الشفافية الدولية فى تسهيل وتشجيع وإرشاد الوظائف الضرورية للشركات متعددة الجنسيات، وخصوصاً فى حركة رأس المال والمهارات والموارد التكنولوجية المطلوبة لتحقيق النمو العالمى واحتياجات التنمية. ولنجاح نظم تحرير الاستثمار الأجنبى المباشر، ينبغى أن يصاحبها تنسيق بين الحكومات لتأكيد التفعيل الكفء للسوق وخصوصاً فى ظل وجود الحاجة إلى تنسيق الجهود التى تهدف إلى تقييد ممارسات الأعمال بين الشركات وإتفاق المعايير للمستهلك والصحة والأمان وحماية البيئة. وهنا تتواجد الحاجة للتعاون متعدد الأطراف لترشيد

استخدام المحفزات التى تهدف إلى سير FDI بعيداً عن الدول الأخرى بهدف تجنب إختلالات السوق وللتأكيد على أن قرارات الاستثمار تحسن كل من الرفاهية القومية والعالمية على حد سواء.

١٢٣/ كما لا يوجد الآن إطار عام للتعاون متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبى المباشر، ولكن توجد ترتيبات دولية تتكون من مجموعات من الأدوات التى تختلف من دولة لأخرى، والتى تساير التغييرات فى الاقتصاد العالمى، ويتم التغيير من خلال ثلاثة إتجاهات رئيسية وهى :

× تقوية السياسات التى تهدف إلى تسهيل وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، والتغيير الأكثر إنتشاراً فى المناخ التنظيمى منذ بداية التسعينيات.

× الاتفاقيات الثنائية السياسية المستمرة لترويج وحماية الاستثمار الأجنبى المباشر. وتوسيع هذه الأدوات والتركيز لتكملة معايير الحماية الدولية، وبالتالى تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر. ولقد قدمت بعض الاتفاقيات الثنائية السياسية الحالية تسهيلات جديدة للدخول والتصميم والعديد من العناصر الأخرى.

× التوسع فى اتفاقيات الاستثمار الأجنبى المباشر الإقليمية والمتعددة، فتم تعديل عدد من الإتفاقات الإقليمية مثل NAFTA و APEC وفقاً لمعايير وتنظيمات

١٢٤/ ظهرت مؤخراً عدة محفزات للاستثمار الأجنبى المباشر متعدد الأطراف، فأُسست جمعية تتبع البنك الدولى عام ١٩٩٢ سميت **باسم الخطوط المرشدة لمعاملة الاستثمار الأجنبى المباشر** Guidelines for the Treatment of FDI، وفى نفس الوقت أُسست **وكالة البنك الدولى لضمان الاستثمار متعدد الأطراف** MIGA وكذلك أُسس **المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار** ICSID كآليات لتسوية المنازعات والتى تعتبر أمراً ضرورياً لتسهيل الاستثمار الأجنبى المباشر.

١٢٥/ تناولت مفاوضات التجارة متعددة الأطراف فى إطار جولة أوروجواى عدداً من قضايا الاستثمار، فيلاحظ أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPSتقدم الحافز لتدفق .FDI كما أن اتفاقية GATS توفر إطاراً عاماً للتفاوض حول التزامات كل قطاع تجاه الاستثمار الأجنبى فى الخدمات. كما أن اتفاقية TRIMSالمتعلقة بإجراءات الاستثمار منعت إجراءات الاستثمار التى تخالف التجارة. كما وفرت معاهدة الـ OECD وتحريرها للتدفقات الرأسمالية وتعاملات الاستثمار. وما زال التفاوض قائماً حول وجود اتفاقية متعددة الأطراف وملزمة للاستثمار فى هذه المجموعة من الدول.

١٢٦/ لقد وفرت هذه العناصر إطاراً دولياً للتعاون فى الاستثمار الأجنبى المباشر يهدف إلى تسهيل الاستثمار الدولى واستخدام فرص النمو والتنمية المصاحبة له، وخاصة فى الدول النامية. ويجب أن يهدف هذا التعاون إلى الوضوح والتوافق مع المعايير الإيجابية الموضوعة لمستويات مختلفة من FDI فى مختلف المجالات مثل الدخول وحق التأسيس والمعاملة الوطنية وتسوية النزاعات والمعاملة العادلة وتحركات الأموال.

ج - الإتجاهات الحديثة فى نشأة إطار تنظيمى للتدفقات المالية الدولية :

١٢٧/ فى مواجهة المخاطر المتزايدة لعدم الاستقرار المالى والناتج عن التحرير والتكامل المالى، تظهر الحاجة لإتخاذ عمل دولى يهدف إلى التحسين والتنسيق بين الأطر القومية فى المعاملات المالية الدولية. وفى عام ١٩٨٨ تم التوصل إلى معايير دولية لمخاطر الائتمان، من خلال أعضاء لجنة بال Basle Committee وتقوم اللجنة حالياً بإجراءات تسمح بتأسيس معايير لسوق الخطر الإشراف المصرفى على تأسيس معايير لرأس المال فيما يتعلق بخطر الائتمان.

١٢٨ / تهدف مقترحات بنك التسويات الدولى بصفة أساسية إلى إجراء عمليات داخلية للمؤسسات المالية الدولية بما يؤدى إلى انتشارها، مع ملاحظة أنها لا تهدف إلى منع التقلبات الناتجة عن عملياتها. قد يتطلب هذا تنظيم دولى ومسح لعمليات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة فى أسواق المال الدولية، وكذلك زيادة نشر المعلومات حول أنشطة تلك المؤسسات.

١٢٩ / مع نمو تكامل أسواق المال الدولية وزيادة عدوى المخاطر وانتقالها، زادت أهمية قضية ؛ من الذى سيلعب دور المقرض الدولى ؛ وأصبحت هذه المشكلة عامة مع تجربة المكسيك الأخيرة، حيث أدت أزمة السيولة إلى إنهيار فى قيمة العملة قبل وضع إتفاق المقرض الدولى الأخير International Lender -of- last-resort Agree-ment . لقد أظهرت عملية الدعم المتعدد الأطراف المتتابع - والتى كانت على أساس اعتباطى Ad-hoc- العديد من التساؤلات العملية والإجرائية.

١٣٠/ يمثل التمويل فى ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولى الأداة التقليدية الأساسية متعددة الأطراف لتقديم دعم مالى للدول التى تعانى من مشاكل فى موازين مدفوعاتها. ويخضع ذلك لإستثناءات معينة فى ظل المادة VIمن اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولى IMF فيما يخص موارد الصندوق، ولم تكن هذه الإستثناءات متاحة فى

الماضى لتمويل تدفقات رأسمالية كبيرة للخارج. وفيما يتعلق بالمصادر الرئيسية الأخرى لدعم المدفوعات الخارجية فهى ذات طبيعة تقييدية وترتبط فى حالات عديدة باتفاقيات اقتصادية إقليمية. وتتضمن هذه المصادر ترتيبات تبادل عملات أو مقايضة بين البنوك المركزية وذلك لدول OECD وتسهيلات الإتحاد الأوربى المختلفة.

١٣١/ فى أكتوبر ١٩٩٥ وافقت اللجنة المؤقتة Interim Commitee على قرار المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى والخاص بوضع إجراءات إستثنائية لتمكين الصندوق من الإستجابة للأزمات المالية. أن الطبيعة الحاكمة لهذه الإجراءات ليست واضحة حتى الآن، ولكنها قد تتضمن الموارد التى يمكن توفيرها فى ظل بداية مجموعة العشر لعمل ترتيبات التمويل المتوازى لإستكمال الاتفاقيات العامة للاقتراض. وتمثل هذه الإجراءات خطوة فى إتجاه التسهيلات الشاملة للمقرض الدولى الأخير والخبرة المستقبلية التى يمكن من خلالها التعرف على كيفية عمل رد فعل مناسب لمشلكة ضخامة التدفقات الرأسمالية.

د ـ إستنتاجات :

١٣٢/ تقدم عمليات العولمة والتحرير إطاراً جديداً للتنمية المتواصلة، وتأخذ هذه العمليات الاقتصاد العالمى فى إطار جديد يزيد من المخاطر وعدم التأكد بالنظر للنمو والرخاء وتوزيع المكاسب. وفيما يتعلق بحالة الدول النامية، فهى تشعر بالقلق من الدخول فى عولمة الاقتصاد العالمى، ويتطلب ذلك قيام حكومات هذه الدول بفحص آثار التحرير والعولمة على التنمية. وفى هذا الخصوص، هناك إهتمام خاص بالحاجة إلى نشأة أنظمة حاكمة للتعاملات الدولية والتأكد من أن ذلك فى صالح التنمية.

١٣٣/ وفى هذه الفترة هناك مدى واسع من الفرص فى مناطق التجارة والاستثمار والتمويل التى ظهرت حديثاً وذلك بما يساعد على الإسراع بالتنمية. ولكن لا يعنى ذلك عدم وجود تحديات جوهرية. وسوف يركز الفصل الثانى على الفرص والتحديات فى مناطق التجارة، بالإضافة إلى السياسات المحددة فى مناطق الاستثمار والتمويل التى تحتاج إلى تدخل من الدول النامية فرادى فى إطار استراتيجية لتشجيع التنمية. وفى حالة ما إذا كانت العولمة والتحرير تضع مَعْلَمات معينة لنجاح السياسة التى لا يمكن تجاهلها، فإن هذا لا يعنى نهاية لاقتصاد التنمية أو الحاجة لفقدان استراتيجيات التنمية.

١٣٤/ علاوة على ذلك لا يوجد إستيعاب كامل للجوانب العديدة الهامة لسياسات التنمية الناجحة. وتظل الدروس المستفادة من تجارب التنمية لدول شرق آسيا واضحة

ومدرجة في الإجراءات المتاحة لصانعي السياسة. ويعد التساؤل الخاص بالوضع المناسب ودرجة التكامل للنظام المالي لأى دولة نامية داخل النظام المالي العالمي تساؤلاً واضحاً مثل القضايا المرتبطة بكيفية تحسين عملية تعظيم الأثر التنموى لأنشطة الهيئات متعددة الجنسيات. ولابد من استمرار فحص واختبار مكونات إستراتيجيات التنمية الناجحة.

١٣٥/ كما يمثل تهديد الحدية والتحديات التي تضعها هذه الاستراتيجية شكل جديد لاهتمام صانعي السياسة فيما يتعلق بإنعكاسات اعتمادية السلعة بالنسبة لإستراتيجيات التنمية الناجحة. وسوف تعالج هذه القضية بالإضافة إلى القضايا التجارية التي تواجه الاقتصاديات الضعيفة وذات الاقتصاديات اعتمادية السلع في الفصل الثاني .

١٣٦/ ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لاستراتيجية التنمية القابلة للتطبيق في عملية تشجيع القطاع الخاص التنافسي والديناميكي وعالي الحساسية ، وتمثل سياسات تنمية المشروعات وتأسيس وتشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص المحور في استراتيجية تنمية ناجحة. ويحتاج المشروع بوجه عام إلى النمو والتغير من خلال خلق فرص عمالة وتبني أو خلق تكنولوجيا وتراكم للثروة بما يساعد على التنمية بوجه عام. وسوف يتم تناول موضوع تنمية المشروعات والسياسات المصاحبة لذلك في الفصل الثالث.



الفصل الثانى

تشجيع التجارة الدولية كأداة للتنمية فى

عالم ما بعد دورة أوروجواى



١٣٧ / ناقش الفصل الأول العولمة والتحرير كركائز هامة تساعد على خلق التجارة الدولية لتصبح محركاً للنمو الاقتصادى. فلقد زاد نطاق تعميق التقسيم الدولى للعمل نتيجة لنجاح دورة أوروجواى، بالإضافة إلى تبنى الدول النامية لإستراتيجيات النمو الموجهة للخارج. وهناك توقع لنمو التجارة العالمية من خلال زيادة الناتج العالمى وزيادة مساهمة كل الدول فى التجارة الدولية.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو :

١٣٨/ كيف يمثل التكامل الاقتصادى والمؤسسى للدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول داخل النظام التجارى العالمى تحدياً رئيسياً للتعاون الاقتصادى الدولى. فمن المحتمل أن تزيد مكاسب الدول الصناعية نتيجة زيادة التكامل التجارى مع الدول النامية عن مكاسب التكامل الإضافى بين الدول الصناعية نفسها. وينشأ التكامل فى التجارة من عملية التحرير المستمرة، ومن التوسع تجاه مجالات جديدة مثل الخدمات التى قد تولد مكاسب ديناميكية من زيادة حجم السوق والمنافسة ونقل التكنولوجيا. وحيث أنه من المتوقع أن تنمو الدول النامية بضعف معدل نمو الدول الصناعية والدول التى فى مرحلة التحول، هنا تزداد وتنمو بها طاقات العرض بدرجة كبيرة، وتصبح أكثر تنافسية على المستوى الدولى ومن المحتمل أن تكون المكاسب الديناميكية لزيادة التجارة بين هذه الدول ذات أهمية كبيرة.

١٣٩ / يعتمد تحقيق هذه المكاسب على درجة التكيف المطلوبة مع عملية التكامل. ولكى تستطيع التجارة الدولية أن تكون محركاً للنمو الاقتصادى العالمى لابد من إعادة تخصيص الموارد بين الدول المختلفة، وأخذ تغير الميزة النسبية فى الاعتبار ومعرفة الضغوط الحمائية الناشئة عن سياسات التكيف الهيكلى. وعلاوة على ذلك، فالأطراف الضعيفة فى التجارة، بخاصة الدول الأقل نمواً والاقتصاديات التى تعتمد على السلع ينبغى أن تكون قادرة على تدعيم طاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية للإشتراك فى التجارة والمساهمة فى النظام التجارى متعدد الأطراف.

١٤٠/ إن كل الدول النامية ليست قادرة بشكل واحد على اقتناص الفرص الجديدة فى التجارة الدولية الناشئة عن عملية العولمة، فعلى سبيل المثال، بلغت سرعة التكامل فى التجارة الدولية للدول الأقل نمواً منذ ١٩٩٠ سرعتها فى الدول النامية (تم القياس باستخدام معامل الفرق بين معدل نمو التجارة والناتج). وهناك موقف مماثل

يواجه العديد من الاقتصاديات المعتمدة على سلعة واحدة والتى لم تنجح فى إستغلال قطاعاتها السلعية كنقطة انطلاق للنمو الاقتصادى، والتحول الهيكلى أو فى تخفيض اعتمادها على صادرات سلعة واحدة أو إثنتين. وتساهم هذه الدول والدول ذات الاقتصاديات ضعيفة الهيكل مساهمة محدودة جداً فى رسم قواعد نظام التجارة متعددة الأطراف.

أ ــ فرص وتحديات تشجيع النمو الاقتصادى والتنمية المتواصلة :

١٤١/ لقد أدى تزامن تحرير التجارة الناتج عن جولة أوروجواى و التكامل الاقتصادى الإقليمى مع التحرير الذاتى الذى أجرته الدول النامية، مما أدى إلى خلق فرص وتحديات لتشجيع النمو الاقتصادى والتنمية المتواصلة.وسوف تظهر جهود التحرير على عدة سنوات، حيث أن اتفاقيات جولة أوروجواى تقدم تصوراً للإلتزامات كما أن هذه الاقتصاديات سوف تأخذ وقتاً لتتكيف مع التغيرات السياسية الجديدة.

١٤٢/ هناك عدد من الآثار الانتقالية وتتمثل فى .

أولاً : إختلاف فترات الإبطاء فى توسع وانكماش الصناعات، وذلك نتيجة لتغيير السياسة المتبعة مع تطبيق الاتفاقيات وبعض عوامل الإنتاج الخاصة بالصناعات المتعاقد عليها بدون توظف لفترة قبل إعادة استيعابها عندما تتوسع الصناعة.

ثانياً : سوف يؤدى تخفيض التعريفة على MFN إلى زيادة الفرص المتاحة بالسوق عموماً، كما أنها سوف تولد ضغطاً تنافسياً على صادرات تلك الدول التى يسرت الوصول لأسواقها عن طريق السماح بالتخفيضات، وهناك عدد من الآثار قصيرة الأجل المتوقعة نتيجة لعملية الإصلاح، فقد يؤدى إصلاح قطاع الزراعة إلى زيادة أسعار منتجات الغذاء الرئيسية وبالتالى تتضمن زيادة التكاليف وإرتفاع فاتورة واردات الدول منخفضة الدخل والتى تعانى من نقص فى الغذاء. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن حماية حق الإختراع الممتد والأكثر صرامة قد ينتج عنه إرتفاع أسعار المنتجات عالية التكنولوجيا والمنتجات الطبية.

١٤٣/ لقد سجلت الدول إحتمال تعديل الضغوط على الدول النامية فى الاجتماع الوزارى فى مراكش ١٩٩٤، ونتيجة لذلك تضمنت اتفاقيات جولة أوروجواى نطاقاً واسعاً من الإجراءات التى تهدف إلى نشر عملية التعديل بغرض خفض التكاليف. ويجب أن تتكامل هذه الإجراءات من خلال مدخل إيجابى يُصَمَم لتسهيل عملية الإصلاح الاقتصادى، وعلى أن يتحرك الدعم الدولى لهذه المجهودات للدول النامية

لترشيد تخصيص الموارد وتنمية قدرات العرض وزيادة مرونته فى المجالات الحرجة، من خلال تشجيع الاستثمارات فى إنتاج الغذاء وصناعات الصادرات غير التقليدية وخطط تدريب العاملين.

١٤٤/ وكما تمت الإشارة فى الفصل الأول، يجب توجيه إهتمام خاص لمساهمة قطاع الخدمات فى التنمية، وكذلك الوصول لطرق التجارة الأكفأ (وخصوصاً من خلال التجارة الإلكترونية)، بما يساعد على إندماج الدول النامية، والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول فى الاقتصاد العالمى. ومتى زادت كثافة الخدمة فى الإنتاج، سوف يصبح قطاع خدمات المنتج القوى ذا تأثير كبير على تنافسية الشركات والاقتصاد ككل، ومن ثم على فرص نجاح إستراتيجيات التنمية الموجهة للتصدير. والأكثر من ذلك، فالمنافسة العالمية الآن تتسم بإتجاه فى نصيب الأرباح الناشئة عن الميزة النسبية القائمة على المنتج أو العملية الإنتاجية إلى التناقص ويصاحب ذلك زيادة فى الربحية والتنافسية المبنية على مزايا المعلومات والتخفيضات فى تكاليف المعاملات. ويمثل تشديد طاقات الخدمة عموماً وطاقات فاعلية التجارة بصفة خاصة تحدياً رئيسياً للدول النامية فى الفترة الحالية.

١٤٥/ هناك صعوبات خاصة تواجه الدول التى تعتمد على تصدير السلع الأولية فى الاعتماد على التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادى والتنمية المتواصلة. وغالبية هذه الدول دول منخفضة الدخل وتقع معظمها فى الصحراء الكبرى بأفريقيا. ونتيجة لزيادة اعتماد هذه الدول على السلع، فإن كفاءتها الاقتصادية أمر مشكوك فيه، وعموماً فهى تتسم بإرتفاع درجة عدم استقرار حصيلة الصادرات وإنخفاض شروط التجارة، وزيادة أعباء المديونية الخارجية، وإنخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وكذلك إنخفاض روابط التنمية داخل اقتصادياتها.

١٤٦/ وعموماً أصبحت المهمة العاجلة للسياسات المحلية والدولية هى ضبط الدور المتميز للتجارة العالمية وللدول التى فى مرحلة التحول من خلال زيادة الصادرات وتنويعها بالنسبة لكل من المنتجات والسوق. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال سياسات وأفعال تصمم لتدعيم القدرات الإنتاجية والكفاءة التجارية بهدف تحسين الوصول للأسواق، ولمساعدة الدول الضعيفة على تخطى الصعاب وتحسن مدى الاعتماد على سلعة. ويمكن تشجيع التكامل المؤسسى من خلال مساعدة الدول على المشاركة بفاعلية فى عملية صنع القرار متعدد الأطراف لمواجهة القيود الجديدة التى فرضتها اتفاقيات جولة أوروجواى وللحصول على حقوقها بكفاءة. ولقد سهلت هذه السياسة من الوصول لتنظيم بالنسبة للدول غير الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية،

بالإضافة إلى تشجيع التكامل من خلال تقوية قدرة الدول النامية على صياغة واتباع سياسات ذاتية لتحرير التجارة، وتقوية التكامل الإقليمى لتمكنهم من تنويع الأسواق والحصول على كافة مزايا فرص التجارة العالمية.

ب ـ تشجيع مساهمة الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول فى التجارة الدولية : مداخل وإجراءات للسياسة :

١٤٧/ تتجه الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول فى التجارة الدولية إلى اتباع مجموعة إجراءات وأفعال تهدف إلى تحسين السياسات التجارية القومية والدولية، وتنمية الكفاءة التجارية ومعرفة مدى اعتمادية السلعة.

١ـ السياسة التجارية :

أ ـ التطبيق الفعال لالتزامات دورة أوروجواى والتحرير الإضافى:

١٤٨/ يعتبر التأكيد على التطبيق الكفء لنتائج جولة أوروجواى أهم أهداف هذه الجولة، وخصوصاً فى مجال الوصول لأسواق السلع والخدمات والتى يمكن الإستفادة منها بالنسبة لصادرات الدول النامية والدول فى مرحلة التحول. فكما يشار بالفعل بأن جولة أوروجواى تركت هامشاً معقولاً للتحرك، مما يسمح للدول بحرية التصرف فى سياساتها التجارية والتى قد تؤدى إلى إعادة تقديم إجراءات الحماية. ومن الضرورى للدول وخصوصاً الدول التجارية الرئيسية أن تطبق إلتزاماتها بالكامل وتمارس القيود المناسبة لإصلاح التجارة مثل الحماية، مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية فى مواجهة منتجات الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول.

١٤٩/ بل أكثر من ذلك فإن استمرار اتفاقية جولة أوروجواى فى بناء برنامج مستقبلى يحتوى على التزامات الدول ، تتدخل مفاوضات جديدة تهدف إلى مزيد من تحرير التجارة فى الزراعة والخدمات تبدأ من ١٩٩٩، وزيادة التفاوض حول موضوع الـ GATSومراجعة إمكانية إمتداد اتفاقية التجارة المرتبطة بإجراءات الاستثمار TRIMSلتغطية سياسات الاستثمار والمنافسة وإجراء سلسلة من المراجعات لاتفاقيات مختلفة والتى سوف تؤدى مقترحاتها إلى إصلاح واستمرار قوة الدفع فى إتجاه التحرير والتجارة.

١٥٠/ أثبتت التحليلات المختلفة فى قطاع الزراعة أن القيود التعريفية حققت حماية تفوق التى حققتها القيود غير التعريفية. ويتمثل الهدف هنا فى تخفيض هذه القيود إلى المستويات غير المانعة. ويتضمن هذا المدخل لتخفيض التعريفة هدف تخفيض سرعة التعريفة على المنتجات التى تعود بالفائدة على الدول النامية المصدرة لتسمح لهم بمزيد من الوصول لأسواق السلع المصنعة، ولتشجيع تنويع هذه الدول لصادراتها من السلع التقليدية إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وسوف يؤدى تطبيق اتفاقية الزراعة (مثل إدارة الحصص التعريفية) وتخفيض دعم الصادرات ودعم الفلاحين إلى ظهور أولويات محددة لتحقيق مزيد من التحرير فى هذا القطاع.

١٥١/ أما فى قطاع الخدمات، على الرغم من التوصل لاتفاقية الـ GATS، مازالت المفاوضات مستمرة حول تحرير خدمات النقل البحرى وخدمات الإتصال عن بعد، وتنفيذ اتفاقية MFN لتحرير الخدمات المالية، وصياغة مجموعة من القواعد حول الدعم والحماية والتدخل الحكومى، والتنظيم للتأكيد على الإجراءات المرتبطة بمتطلبات التأهيل والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص فى مجالات الخدمات المتخصصة حتى لا تواجه عقبات كئود فى تجارتها.

١٥٢/ سوف يعتمد التحرير المتقدم للخدمات ـ بجانب الـ GATS ـ على تشجيع المستفيدين والمنتفعين الذين لديهم مزايا فى تلك المجالات، وكذلك على تحقيق توازن عام للحقوق والالتزامات، بما تشمله من قيود على زيادة استفادة الدول النامية من تجارة الخدمات. ويتمثل الحدث الأخير لتدعيم قدرات الخدمات المحلية للدول النامية، فى الوصول للتكنولوجيا، وتحسين وصولهم للقنوات التوزيعية وشبكات المعلومات، وتحرير وصولهم للأسواق فى القطاعات وأساليب عرض الصادرات بما يعود عليهم بالفائدة.

١٥٣/ إن شمول التحرير للتحركات المؤقتة للخدمات الطبيعية للأشخاص فى تعريف تجارة الخدمات فى GATS يرجع لإهتمام الدول النامية بأن هذا هو الشكل الرئيسى لعرض الخدمات كثيفة العمالة والتى يملكون ميزة نسبية فيها، وكذلك للمحافظة على التناسق بين تحركات عناصر الإنتاج كجزء من الإتفاق ليتضمن الاستثمار ضمن الـ GATS. وقد نتج عن المفاوضات التى تمت بعد جولة أوروجواى حول تحركات الأشخاص ـ والتى من المتوقع أن تحقق مستويات أعلى من الالتزامات ـ تحسناً محدوداً فى عدد قليل من الدول المتقدمة.

١٥٤/ إن تحقيق مزيد من التحرير فى الجولة القادمة من المفاوضات معلق على الخطوات الممكن إتخاذها نحو تحقيق الشفافية فى تشريعات الهجرة، وعدم التفرقة بين تحركات الأشخاص من الدول المختلفة. وينبغى أن تقوم الإجراءات كذلك على تخفيض

الأثر التقييدى على إختيارات الاحتياجات الاقتصادية واستثناء مجموعات أكثر من تلك المتطلبات. كذلك يجب تحسين فرص الوصول من خلال السماح بالتنقلات المؤقتة لفرق الخدمات والمشروعات الإنسانية.

١٥٥/ على الرغم من أن معالجة MFN غير المشروطة هى القيد الأساسى فى ظل الـ GATS إلا أنه من الممكن حدوث استثناء للوقت. والحقيقة أن بعض إستثناءات MFN موجهة نحو الشروط التى ستغطى إجراءات أكثر والتى من المخطط أن تطبق معظم الإجراءات لفترة محددة وتأتى فى عنصر تبادل المعاملة لقطاع محدود المشروطية. وتبين نتائج المفاوضات على الخدمات المالية بوضوح الفوائد القطاعية التى تشكك فى شمول الـ GATS، والمبدأ الأساسى الذى قام عليه النظام المتعدد الأطراف يعرف "بعدم التفرقة". وهنا يجب تطوير بعض المعايير للتأكيد على أن استثناءات MFN فى حاجة لإعادة النظر، وأن نخرج بدون دفع إضافى، مع النظر للتأكيد على أن المدخل المتعدد الأطراف للـ GATS يُطَبَق. قدر الإمكان - على جميع القطاعات وجميع أساليب العرض.

١٥٦/ حتى تتمكن الدول النامية من استخلاص المزايا الاقتصادية المتوقعة من المادة الرابعة IV من GATS، فإن هذا الإصدار يحتاج لملحق يتضمن المبادئ الأساسية المرتبطة ببناء القدرات فى قطاع الخدمات والوصول إلى استخدام قنوات توزيعية وشبكات معلومات، وتحرير قطاعات وأساليب العرض بما يعود عليهم بالفائدة. وتقوم الدول النامية بانتهاج برامج لتحرير قطاعات الخدمات بها، ويجب أن يدعم ذلك بمساعدة شركاتها للوصول إلى القدرة اللازمة للمنافسة فى الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

ب - إجراءات التخفيف من تكاليف النقل :

١٥٧/ سوف يكون عبء تطبيق نتائج جولة أوروجواى أكثر نسبياً على الدول النامية، وخصوصاً على الدول الأقل نمواً (LDCs) والدول المستوردة الصافية للغذاء. إن قبول المشاركة الدولية لمساعدة هذه الدول على مواجهة التحديات والصعوبات التى نتجت عن إصلاح وتحرير التجارة الدولية، وخاصة السيطرة على الزيادات المحتملة فى أسعار المنتجات الغذائية التى تستوردها تلك الدول تعتبر خطوة إيجابية. ولقد تضمنت اتفاقية مراكش إجراءات تفضيلية للدول الأقل نمواً وإجراءات تهتم بالآثار السلبية التى قد تنتج عن برامج الإصلاح فى هذه الدول المستوردة الصافية للغذاء. ويتمثل التحدى الذى تم الإعلان عنه فى العديد من اللقاءات فى ترجمة تلك الإلتزامات إلى أفعال واقعية

ويجب أن يساهم مؤتمر الانكتاد فى ذلك ولابد أن يكون التركيز الأساسى على خفض تكاليف النقل التى تتحملها تلك الدول.

١٥٨/ على أية حال، فالمشكلات التى تواجهها العديد من الدول النامية فى تطبيق نظام ما بعد أوروجواى يمتد إلى مدى أبعد من تلك الإجراءات، فسيتم تهميش الدول النامية التى لا تستطيع المنافسة بفاعلية فى التجارة الدولية أو الدفاع عن مصالحها فى الإطار متعدد الأطراف وبالتالى ينبغى أن يتم إتخاذ إجراءات لمساعدة الدول النامية لزيادة تنافسيتها فى الأسواق الدولية فى ضوء تخفيض مدى التعريفة التمييزية لتحقيق التطبيق الفعال لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وللدفاع بكفاءة عن حقوقها ومصالحها فى الأشكال متعددة الأطراف والإقليمية وينبغى على المؤتمر فى هذا الإطار أن يحدد تصرف معين للدعم الفنى والمالى لتلك الدول.

١٥٩/ وبدرجة أكثر تحديداً، هناك مجموعة من الإجراءات المطلوبة لتعويض الخسائر التى تتكبدها الدول الأقل نمواً. ويشير تقرير مراكش الخاص بالدول الأقل نمواً والدول المستوردة الصافية للغذاء إلى الحاجة لتحسين شروط (وزيادة) مساعدات الغذاء [الفقرة ٣ (i) ، (ii)] ودعم ميزان المدفوعات من خلال الوصول لمشاريع تمويل تعويضية [الفقرة ٥] (كما ذُكر فى الفصل الأول)، والأهم من ذلك ضرورة وجود إجراءات إعادة هيكلة الدين. وكذلك يجب دعم جهود الدول الأقل نمواً فى تحسين الإنتاج الزراعى والبنية الأساسية من خلال تقديم الدعم الفنى والمالى [فقرة ٣(ii)] كذلك ينبغى تقديم مساعدات مالية للمساهمة فى تطوير شبكات المواصلات والإتصالات فى تلك الدول والتأكيد على توافر الأدوية الضرورية بتكلفة مناسبة بها.

١٦٠/ كما ينبغى أن تهدف إجراءات تحرير التجارة إلى تحسين فرص التجارة للدول الأقل نمواً LDCs أخذاً فى الحسبان تآكل هوامش التفضيل، وكذلك قدراتها المحدودة على المشاركة فى المنافسة المتزايدة التى تسود أسواق السلع والخدمات الدولية. وينبغى أن تتبع هذه الخطوات لتعظيم الإمكانيات الحالية للمعاملة التفضيلية (تحسن نظام الأفضليات المعمم GSP للدول الأقل نمواً كما سيأتى ذكره) كما ينبغى إتخاذ إجراءات جديدة تساعد الدول الأقل نمواً LDCs على التنافس فى الأسواق المالية وإزالة قيود الواردات وإتخاذ إجراءات فعالة من قبل الوكالات التى تشجع الواردات من الدول النامية إلى الأسواق الكبرى. وبصورة أكثر تفصيلاً يمكن استثناء الدول الأقل نموا من التزامات مكافحة الإغراق، كما يمكن استثناء جميع القيود المفروضة عليها خلال العشر سنوات الانتقالية بالنسبة للمنسوجات والملابس الجاهزة، وفى نفس الوقت يجب تحسين مشاركة الدول الأقل نموا LDCs فى تجارة الخدمات من خلال التطبيق الفعال للمادة الرابعة للـ GATS والتى تهتم بتحرير قطاعات

وأساليب العرض وتحرير حركة العمالة بما يحقق الفائدة لتلك الدول وتسهيل وصول تلك الدول لشبكات المعلومات وقنوات التوزيع والتكنولوجيا، ومنح منتجي الخدمات في دول LDCs تسهيلات في الحصول على المعلومات.

١٦١/ كذلك تحتاج الدول الأقل نمواً إلى دعم من أجل تنمية وتنويع إنتاجها وأساليب التصدير، متضمنة الخدمات، مثل تشجيع التجارة وقيام تلك الدول بإجراء تحسين جوهري في النواحي الفنية الخاصة بتلك الأغراض [الفقرة ٢ .(V)] أخيراً يجب على الدول الأقل نمواً أن تطلب تعاونا فنياً لتقوية قدرات مؤسساتها للتعامل بكفاءة مع نظام التجارة العالمي الذي يزداد تعقيداً يوماً بعد الآخر. وكذلك مساعدتها في تحديد الفرص التجارية الجديدة وخصوصاً في القطاعات والأسواق، والمساعدة يجب أن تركز على تطوير الموارد البشرية في نواحي الإنتاج التصديري والتنويع والترويج كوسائل لتقوية القدرات التصديرية وتوجيه اهتمام خاص للتعرف على التكنولوجيا المناسبة مما يقلل التكلفة المرتفعة الناتجة عن استيراد التكنولوجيا.

ج - إجراءات تحسين كفاءة نظام الأفضليات المعمم : (GSP)

١٦٢/ لقد لعب نظام GSP دوراً فعالاً في تنمية صادرات الدول النامية ولكن لم يتم توزيع المنافع على الدول الواجب إستفادتها منه. لقد جنى الحد الأقصى من المنافع هؤلاء الذين لديهم القدرة الإنتاجية للحصول على ميزة من فرص السوق وكذلك القدرات الإدارية لتحديد الفرص في حين يستفيد الأخرون من تلك المزايا على الإطلاق. ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال توسيع نطاق المنتجات والمساعدات الفنية والمالية للمنتفعين الأقل تنافسية.

١٦٣/ إن هناك تحديداً هاماً لتغطية المنتجات (يستثنى منها للقطاعات الرئيسية المستفيدة في الدول النامية، مثل المنسوجات والزراعة) وينتج عن هذا تخفيض جوهري في الآثار الإيجابية في تلك المنتجات من جداول GSP، علاوة على ذلك فهناك القواعد المتشددة للمنشأ والحصص التعريفية والصعوبات المرتبطة بالإجراءات ونقص المعلومات، وذلك لـ ٧٥٪ من الواردات الواجب دفع جمارك عليها من الدول النامية والتي لم تستفد من GPS بالإضافة إلى ذلك، فهناك إتجاه لتقديم شروط وتعقيدات أكثر في الجداول من خلال تضمينها لاحتياطيات اجتماعية وإجراءات بيئية يجب الإلتزام بها.

١٦٤/ لقد جاءت التخفيضات الجمركية لـ MFN نتيجة لتآكل هوامش التفضيلات وإمتداداً لمناطق التجارة الحرة والإتحادات الجمركية، ومن المتوقع استمرار إمتداد تلك

العملية، بما يفقد نظام الـ GSP أهميته كوسيلة لتحقيق فرص تنافسية للدول الأقل تنافسية. على أية حال، سيستمر GSP يلعب دوراً حيوياً فى زيادة مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية فى الأجل القصير والمتوسط، وتصبح هناك حاجة لتحسين فاعليته فى مجالين بالتحديد. **الأول** : يجب تأمين التفضيلات بكفاءة ليتمكن مصدرو الدول النامية من بناء استراتيجية تصديرية لأنفسهم ، **والثانى** : يجب أن تتحقق منافع GSP لأكبر عدد ممكن من الدول النامية.

١٦٥/ كما ينبغى أن تتضمن إجراءات تحسين GSP زيادة النطاق الذى يغطيه هذا النظام من المنتجات الزراعية، السلع ذات المصادر الطبيعية، المنتجات الإستوائية، المنسوجات، الجلود والأحذية، المعادن، والملابس الجاهزة ووضع معيار متفق عليه من جميع الأطراف لدرجة الدولة / المنتج فى الـ GSP، وتحقيق التنسيق بين قواعد المنشأ الـ GSPبين تفضيلات الدول وبين اتفاقية جولة أوروجواى الخاصة بقواعد المنشأ. إن إمتداد تغطية GSP لهذه المنتجات سوف لا يقلل من التعارض بين هيكل صادرات المستفيدين من GSP والمنتجات التى تغطيها جداول GSP فقط، بل أيضاً يُمكِّن الدول النامية من زيادة فرص الإستفادة من تلك الجداول.

١٦٦/ حتى تتمكن LDCs من إشتقاق مزايا مناسبة من GSP، ينبغى إجراء معاملة خاصة لهم ليتم تقويتها من خلال :

*تعميم تغطية المنتجات على جميع المنتجات الخاضعة للجمارك بما فيها السلع الزراعية والمنسوجات.

*تقليل ومرونة القوانين الحالية للمنشأ لتشتمل على التجمعات والإدارة المرنة لإجراءات ومتطلبات الشحن، وركزت LDCs على هذه النقطة فى الجلسة رقم (٢٢) للجنة الانكتاد الخاصة للتفضيلات فى أكتوبر ١٩٩٥.

*تحسين دعم برامج التعاون والدعم الفنى لـ GSP.

د - المساعدة على تحسين قدرة الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول على المشاركة الفعالة فى نظام منظمة التجارة العالمية WTO للحقوق والالتزامات .

١٦٧/ لقد امتزج الاعتماد المتزايد للعديد من الدول النامية على التجارة الدولية فى إستراتيجيات التنمية بمشاركتهم الفعالة فى المفاوضات متعددة الأطراف لجولة أوروجواى فى نظام WTO/GATT للحقوق والإلتزامات التجارية متعددة الأطراف. لقد وقعت إثنتان وثلاثون دولة نامية ومقاطعة للجات قبل دخول حين WTO التنفيذ

فى يناير ١٩٩٥، وبالتالى هناك زيادة فى عدد المشاركين فى الجات وصل إلى مائة وثمانية وعشرين عضواً فى نهاية ١٩٩٤ وجميع تلك الدول مؤهلة لأن تصبح أعضاء فى WTO، كذلك بدأت خمس عشرة دولة نامية فى مفاوضات مكثفة حول الإنضمام إلىWTO

١٦٨ / إن التركيز على الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول، التى ارتبطت بالجات قبل جولة أوروجواى (ومنها سلوفانيا) والتى انضمت للجات بعد التوصل لنتائج جولة أوروجواى وبالتالى أصبحت عضواً أصلياً رئيسياً مؤسساً فى WTO، والعديد منهم فى مرحلة الإنضمام WTOحالياً. ومن المتوقع أن تستمر العضوية فى التزايد والاتجاه نحو مزيد من العالمية بعضوية WTOمن ناحية أخرى، بعض الدول الأكثر أداءاً فى النشاط الاقتصادى مثل الصين وروسيا ليست بأعضاء فى WTO، وبالتالى فنظام WTO لا يعد عالمياً إذا استمر هذا الموقف بدون تغيير.

١٦٩/ تواجه الدول التى فى مرحلة التحول مواقف معقدة داخلياً وخارجياً والتى قد تؤخر أو ترجئ ارتباطها بالمفاوضات، وهم فى طريقهم لإجراء تعديلات جوهرية صوب اقتصاديات السوق والتكامل فى نظام التجارة العالمى. كما أنهم - بلا شك - فى حاجة لدرجة من المرونة بالنسبة لوضع نظم التجارة المتناسقة مع عضوية WTO. فمثلاً بدأت نظم التعريفة بهذه الدول فى التطور خلال السنتين أو الثلاثة الأخيرة فقط. وفى بعض الحالات ما زال هذا التطور محدوداً ولا تعتبر المداخل المطبقة فى جولة أوروجواى لتنظيم استقطاعات وروابط التعريفة قابلة بالضرورة للتطبيق على الدول التى فى مرحلة التحول. وهناك أمر آخر وهو وجود تنافسية فى WTOفى العديد من المجالات مثل تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية، حيث أن العديد من المظاهر الضرورية لنظم التجارة الخارجية والقوانين والتشريعات ما زالت مفقودة، فى حين أن السياسات القومية فى هذه المناطق ما زالت غير مطبقة.

١٧٠/ إن موضوع تخفيض التعريفات الجمركية والقيود الأخرى على التجارة يجب أن يساعد على زيادة النمو الاقتصادى والتكيف الهيكلى وزيادة قدرة وطاقة اقتصاديات هذه الدول على التنافس دولياً، ولا شك أن العضوية فى منظمة WTO سوف تساعد على تقليص العناصر التمييزية المتبقية والموجودة فى أنظمة التجارة لأغلب الدول المتاجرة وخاصة الدول التى فى مرحلة التحول.

١٧١/ ولعل التحدى الإضافى الذى يواجه الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول يتمثل فى قدرتها على ممارسة حقوقها ومقابلة إلتزاماتها فى ظل نظام WTO.

وبصرف النظر عن الالتزامات المحتملة وكذلك الحقوق، فإنه يجب على الدول الأعضاء فى منظمة WTO العمل على إستيفاء المتطلبات الإجرائية الشاقة، فعلى سبيل المثال هناك حوالى مائة وستون مطلباً نشأ عن الاتفاقيات التى تمت فى إطار جولة أوروجواى الأخيرة. ومن ثم ربما يؤثر شكل هذه الالتزامات ومتطلباتها فى بعض الحالات على الحقوق الأساسية لعضوية WTO شاملة استخدام الاستثناءات الخاصة بالمعاملة المختلفة والأكثر تفضيلاً فى حالة الدول النامية. وتتطلب المساهمة الفعالة فى نظام WTO الاشتراك المنتظم فى مجالس WTOوكذلك اللجان التابعة لها، فضلاً عن المشاركة فى المفاوضات المستمرة حول بعض القضايا الخاصة. وأخيراً فإن الدفاع الفعال عن الحقوق يعتمد على مقدرة الدولة على استخدام آلية تسوية النزاع فى حالة الصراع أو النزاع حول التجارة.

١٧٢ / ينبغى على معظم الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول - الأعضاء فى منظمة WTO- العمل على تقوية وزيادة طاقتها وقدرتها فى مجالات صياغة السياسة التجارية وتبنى الإطار التفاوضى والمؤسسى، حيث أن عمق ونطاق الخبرة المطلوبة غالباً ما لا تكون متاحة لأغلب هذه الدول، وسوف تؤثر نقطة الضعف هذه على قدرة تلك الدول على التعامل مع الأعمال المتشابكة والمستمرة فى إطار جولة أوروجواى والقضايا الحديثة فى جدول التجارة الدولية. ولذلك فإنه يتعين على جماعة المصالح المشتركة الدولية وضع برنامج مساعدة لهذه الدول بخاصة الدول غير القادرة على الاشتراك بفاعلية فى النظام التجارى الدولى.

هـ - سياسات التكيف الهيكلى للدول المتقدمة :

١٧٣/ فى ظل ما يشهده الاقتصاد العالمى من اتجاه متزايد للعالمية والتحرير المستمر للتجارة، فإن الصناعات فى كل الدول سوف تواجه ضغوط متزايدة لتكييف أنماط وأشكال الإنتاج والتجارة مع التغير فى أوضاع المنافسة. وتواجه هذه التحديات بتحسين الإنتاجية وزيادة جودة المنتج وتحسين خطوط الإنتاج والانسحاب من المجالات التى لم تعد الصناعات تنافسية فيها وإعادة تخصيصها ونقلها إلى الدول منخفضة التكلفة والإتجاه نحو الأنشطة الحديثة ذات إحتمالات النمو المتزايدة. ويمكن للحكومات تسهيل التكيف الهيكلى من خلال خلق بيئة اقتصادية كلية مناسبة، مع تبنى إجراءات على مستوى القطاعات الصناعية بهدف التأثير على عملية التكيف على مستوى الاقتصاد الكلى.

١٧٤/ بالنسبة للدول الأعضاء فى الانكتاد (UNCTAD)، فلقد تم الإتفاق على وجوب إتباع مدخل إيجابى فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلى بهدف تشجيع الانتقال فى أنماط الإنتاج والتجارة وفقاً للتغيرات فى الميزة النسبية وتقديم الدعم المؤقت واستغلال الطاقة المعطلة والخالية من الإجراءات الحمائية الموجهة إلى الواردات، وسوف يشجع ذلك على خلق مجالاً لزيادة الإنتاج والتجارة بالنسبة للدول النامية والاقتصاديات فى مرحلة التحول فى القطاعات ذات الميزة النسبية، بالإضافة إلى التطبيقات الفعالة لاتفاقيات دورة أوروجواى مع تقليل مقاومة التحرير الإضافى للتجارة.

١٧٥/ وفيما يخص قطاع الزراعة، ينبغى أن تركز سياسات التكيف الهيكلى على التعامل مع احتدام المنافسة فى الواردات التى سوف تحدث فى المعاملات طويلة الأجل للتحرير والتى تولدت فى إطار جولة أوروجواى. أما بالنسبة لقطاع الملابس والمنسوجات، فلابد وأن يكون الهدف الإسراع بعملية التحرير، وسوف يؤدى التأخير فى تحسين الحصص حتى نهاية فترة العشر سنوات إلى تركيز مشاكل التكيف الهيكلى فى المرحلة الأخيرة. وأخيراً سوف توجه الدول المتقدمة دعم الاستثمارات فى الخارج والأشكال الأخرى للتعاون فى الإنتاج عبر الحدود بشكل مكثف بهدف تشجيع إعادة تخصيص أو نقل خطوط الإنتاج غير التنافسية إلى الدول النامية وللاقتصاديات التى فى مرحلة التحول، وربما يتطلب ذلك إعادة تركيز نظم ضمان الاستثمار بالإضافة إلى تقوية الحوافز المالية الموجهة لتحقيق هذا الهدف. وسوف تساعد هذه السياسات على انخراط عدد كبير من هذه الدول داخل عملية العولمة فى إطار معين مع تحسين قدرة كل دولة على الإنتاج وتسهيل زيادة درجة التصنيع للدول الأم .

٢- كفاءة التجارة :

١٧٦/ تعد الكفاءة فى إدارة معاملات التجارة الدولية أمر ضرورى لمشاركة الدول النامية فى تلك التجارة الدولية. ويمكن تحسين طاقات فاعلية التجارة من خلال التحسينات فى التجارة المرتبطة بخدمات البنية الأساسية مثل نظم النقل والاتصالات، ومن خلال إجراءات تسهيل وتشجيع التجارة. كما تقدم التقنيات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات الفرص للطرق الأكثر فعالية لقيادة معاملات التجارة الدولية شاملة تجارة الإلكترونيات.

١٧٧/ إن تحقيق هذه الفرص للدول النامية يتطلب إجراءات دعم مناسبة على مستوى الجماعة الدولية. وفى المؤتمر أو الاجتماع الدولى للأمم المتحدة حول فعالية

The United Nations International Symposium on Trade Effi- التجارة ciency (UNISTE) والمنعقد فى كولومبس، أوهايو Columbus, Ohio فى أكتوبر ١٩٩٤، حددت سكرتارية UNCTAD ثلاث نقاط جديرة بالإهتمام وهى : إنشاء آلية لمراجعة فعالية التجارة (TERM) Trade Efficiency Review Mechanism، وتقديم نظام معلومات البنية الأساسية على مستوى العالم Global Information Infrastructure (GII) ذا بعد تنموى، وخلق نقاط إقليمية فرعية لـ GIIلخدمة الاقتصاديات الضعيفة هيكلياً خصوصاً فى إفريقيا.

أ ـ تأسيس آلية لمراجعة كفاءة التجارة (TERM)

١٧٨/ تعد هذه الآلية بمثابة الإطار الذى يحتاج إلى :

× إدراك كل من المستويات المحلية والدولية للقيود الخاصة بالدول النامية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) Small & Medium Sized Enterprises والتى تواجه عملية اندماجهم وتكاملهم فى بيئة التجارة لما بعد أوروجواى.
× تقييم صلاحية مداخل السياسة المتبعة كاستجابة لهذه القيود.
× تقديم قاعدة حيوية لبناء وتجميع الرأى لزيادة كفاءة التجارة.

١٧٩/ يمثل جوهر آلية TERM اختبار الطريقة التى تتوافق فيها توصيات وإرشادات UNCTAD الخاصة بكفاءة التجارة مع الاعتبارات المحلية، ويتم بعدها إعداد تقرير بنتيجة الاختبار بناءاً على طلب الحكومة المختصة. وينبغى مراجعة مداخل السياسة المحلية فيما يختص بفعالية التجارة من منظور احتياجات التجار، خصوصاً SMEs. كما تنظر مراجعات الكفاءة الخاصة بالتجارة للعناصر الأكثر عمومية للبيئة الاقتصادية الجزئية فى ظل مجالات عمل UNCTAD فى فعالية التجارة شاملة سياسات الحكومة المناسبة، والهياكل المؤسسية وممارسات الأنشطة التجارية وذلك من منظور تخفيض القيود على الدخول فى التجارة الدولية. وتحاول هذه المراجعات قياس تكلفة عدم الكفاءة للتجار والمستهلكين والمساهمة فى تعظيم الشفافية.

١٨٠/ يمكن أن تقدم مراجعات كفاءة التجارة لصانعى السياسة وصانعى القرار فى القطاعات العامة والخاصة فى الدول المتقدمة من خلال مجموعة منظمة من المؤشرات حول قوة أو ضعف الدولة فى بعض المحددات الرئيسية للتنافسية فى التجارة التى ربما تكون ذات فائدة خاصة للمستثمرين والتجار الدوليين المحتملين. ويمكن أن يستخدم ذلك بالنسبة لمنظمات الإقراض متعددة الأطراف مثل البنك الدولى وبنوك التنمية الاقليمية. وكنتيجة لذلك يمكن أن تقدم آلية TERMقوة أو فاعلية

إضافية هامة للدول الفقيرة لجذب الاستثمار والتجارة والدعم المالى لعمليات التنمية الخاصة بهذه الدول. وتدعم TERMعمل UNCTAD فى فعالية التجارة فى صورة عمليات بناء قاعدة الإجماع فى الرأى داخل الحكومات وقاعدة تحليلية للأنشطة التشغيلية، بالإضافة إلى توفير المعلومات المفيدة للمانحين منها الذين يقدمون دعماً مالياً لأنشطة التعاون الفنى فى كفاءة التجارة.

١٨١/ تقدم آلية TERMمدخلات مفيدة للعمل فى مجال تنمية المشروعات وبخاصة تقييم الظروف التى فى ظلها يمكن لتجار العالم الثالث و SMEsعبر أنحاء العالم الدخول فى عمليات التجارة الدولية بما يتناسب مع السياسات التى تهدف إلى مقابلة الاستثناءات من خلال تشجيع عملية التنظيم Entrepreneurship، بالإضافة إلى أنشطة المنظمات غير الحكومية ذات المشاريع الصغيرة والقطاع غير الرسمى.

ب ـ إنشاء نظام معلومات عالمى للبنية الأساسية :

١٨٢/ ترجع نشأة فلسفة المعلومات العالمية للبنية الأساسية GIIإلى نظام معلومات البنية الأساسية على المستوى المحلى فى الولايات المتحدة National Infor mation Infrastructure أو ما يعرف إختصاراً NII، ويتنبأ هذا النظام GII بالتدهور السريع للاتصالات على المستوى العالمى. كما يعيد إعلان بوينس إيرس فى مؤتمر ITU أهمية الاتصالات للتنمية فى إبريل عام ١٩٩٤ وضرورة وأهمية الإتصالات من أجل التنمية، وكذلك مؤتمر UNISTE الذى يؤكد على اهتمام الجماعة الدولية بضرورة منح نظام GII البعد التنموى.

١٨٣ / لقد أثرت النشأة السريعة لنظام معلومات البنية الأساسية على مستوى العالم على مجالات التجارة الدولية إما بشكل مباشر كما فى الخدمات أو بشكل غير مباشر من خلال الانتقالات والتحركات فى عمليات خلق القيمة على امتداد سلسلة معاملات التجارة. ولقد ازدادت أهمية الأنشطة كثيفة المعلومات وبخاصة البنية على شبكات اتصالات، كما يعد إنخفاض إمكانية الوصول لطرق التجارة المناسبة والحديثة والمعلومات المتاحة بمثابة السبب الرئيسى لهامشية دور الدول النامية وخصوصاً الدول المتقدمة منها على الأقل، حيث أن نظام المعلومات المتاح بهذه الدول يعد نظاماً هامشياً فى مجالات هامة مثل النقل والتأمين والبنوك.

١٨٤/ تعد النظرة السابقة مجردة، فبعض خصائص الوضع الحالى يمكن أن تنسب لوجهة نظر التنمية وذلك كما يلى :

أ ـ اهتمام أغلب الدول المتقدمة وكذلك المشاريع المتقدمة بالإشتراك فى القطاعات المتقدمة للتجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، تسمح تسهيلات التجارة الإلكترونية بسرعة ورخص المعاملات وزيادة الربحية لكل من المصدرين والمستوردين. ويساهم الدخول الواسع للمعلومات فى زيادة الشفافية ومن ثم الكفاءة فى الأسواق الدولية. إن ذلك يتيح فرصاً هامة لعمليات التجمع الإيجابى فى صورة اندماج وتكامل الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة الانتقال فى التجارة الدولية لملاحقة الهدف العام للجماعة الدولية. ويشير الواقع إلى أن الاجتماعات الثلاث الأخيرة للمجموعة السبع فى Naples, Brussels and Halifax قد أولت اهتماماً بقضية عالمية معلومات البنية الأساسية GII مقترحة أن الاستثمار المناسب فى هذا الاتجاه سوف يحدث فى الفترة القادمة.

ب ـ تعد تكنولوجيا المعلومات بمثابة مكوناً إستراتيجياً رئيسياً فى المنافسة الدولية وإن كان دوره قد انخفض للأسف فى العقدين السابقين. ويقدم ذلك فرصاً للدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول للزحف ناحية الطرق الحديثة ومناطق التجارة. فعلى سبيل المثال، تقدم هذه الفرص الطرق Avenues الحديثة للتنويع الأفقى والرأسى للاقتصاديات المعتمدة على السلع، ويوجد العديد من المشاكل للاستغلال غير الأمثل للموارد كنتيجة للتنظيمات أو الممارسات غير الكافية ذات الاستثمار المنخفض أو المنعدم. وقد يؤدى الفحص بعناية لآثار تدهور الاتصالات على الاقتصادات المحلية للدول النامية إلى معرفة الطرق الحديثة والأكثر فعالية فى استخدام البنية الأساسية الموجودة (مثل خطوط النحاس، الأسلاك)، بالإضافة إلى الوسائل المحتملة لتوليد معدلات عالية من العائد فى البنية الأساسية الحديثة مثل (المدارات التابعة للأرض .Earth Orbit Satellites).

ج ـ خلق نقاط فرعية لنظام GII

١٨٥/ لا تزال أغلب الدول النامية الفقيرة ـ وبخاصة فى قارة افريقيا ـ تتصف بالانخفاض الملحوظ فى مستوى المعلومات المتدفقة من الاتصال. ويطبق هذا على كل من خطوط التليفون الرئيسية والخدمات الحديثة المحددة مثل الانترنت.

١٨٦/ كما هو مشار إليه، يمكن التعامل مع هذه المشاكل من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة، من خلال إعادة تصميم التنظيمات. وفى نفس الوقت، فإن البدء المتأخر فى التغيرات السريعة فى التكنولوجيا يعتبر بمثابة ميزة هامة، إذ أن ذلك يسمح باختيار وانتقاء وضع التكنولوجيا المناسب عند أسعار منخفضة نسبياً وفى بيئة

مستقرة، خصوصاً بالنظر للمعايير الدولية .International Norms ويأخذ نظام البنية الأساسية للمعلومات العالمى شكل مناطق نامية ذات مستويات منخفضة من المعلومات المتدفقة عن طريق الاتصال والتى يمكن لها أن تحصل على فائدة عظيمة من خلال الدخول على نظام : GII

١٨٧/ إن قدرة الاقتصاديات النامية الفقيرة على الاتصال بـ GII سوف تكون دالة مباشرة لقدرتها على معرفة وتوليد عدد كبير من المستخدمين المحليين. وإنه لمن الضرورى فى المرحلة الأولى التركيز على مجموعات إقليمية فرعية من المستخدمين المحتملين للاستفادة من إنشاء قدرات اتصال مناسبة، ولنقل جزء من هذه الإستفادة للاقتصاديات المحلية بشكل متتابع، وللمساهمة فى توليد عوائد مضمونة وسريعة نسبياً للمستثمرين المشتركين فى العملية.

١٨٨ / وبعبارة أخرى فإنه يجب على أغلب الدول النامية فى المرحلة الأولى التركيز على إنشاء نقاط فرعية لـ .GIIعلى أن تصبح نقطة GIIالفرعية محور إقليمى فرعى قادر على تقديم ثلاثة مكونات رئيسية للإنخراط أو الاندماج السريع للدول النامية فى GII، بالتحديد وهم :

أ- مجمعة لتركيز طلبات المستخدمين للسماح لهم بالوصول لكم مناسب من المعلومات يساعد على جذب الاستثمار وتخفيض أسعار الخدمات المقدمة.

ب- معمل ومركز معلومات يمكن أن يساعد التنمية المتأخرة بالنظر إلى GIIعلى التعلم والاختبار وتقييم الاحتياجات المحددة وخصائص الجماعات المحلية، بخاصة الشركات الصغيرة (شاملة القطاع غير الرسمى) والجماعات الريفية، وكذلك التداخل المناسب والتطبيقات المتقدمة والتدريب على استخدام الأساليب التكنولوجية والإدارية.

ج- مركز تلغراف، حيث الاستخدام التجارى لتكنولوجيا المعلومات ومساهمة اتصالات GII فى الدعم المالى لوضع تصور دخول GIIللمؤسسات المحلية المشتركة فى التعليم، الصحة، حماية البيئة والأنشطة الأخرى المهمة اجتماعياً.

١٨٩/ إن تأكيد GII لنظام عالمى يتطلب تأسيس نقاط GII فى مناطق نامية. فمنذ ١٩٩٢ تم إنشاء شبكة اتصال عالمية لنقاط التجارة فيما يعرف بتجارة الإلكترونيات لربط المعلومات بين الدول النامية والمتقدمة وما بين الدول النامية وبعضها البعض. كما أن اندماج وتوسع هذه المبادرة يجب أن يكون عنصراً رئيسياً لأى استراتيجية اتصالات تهدف لوضع العالم النامى والاقتصاديات الصناعية على قدم أكثر مساواة فى مجال تجارة الإلكترونيات وتدفق المعلومات.

٣- إجراءات وافعال معرفة مدى الإعتماد على سلعة معينة :

١٩٠/ لقد سبق الإشارة إلى أن الدول النامية التى تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات سلعة معينة قد تواجه تحديات صعبة فى الاعتماد على التجارة الدولية كوسيلة لتشجيع نموها الاقتصادى والتنمية المحتملة. وتشترك هذه الدول فى عدد من الخصائص : مثل انخفاض درجة التنوع لهذه الاقتصاديات، عدم القدرة على جذب حجم كاف من الاستثمار الأجنبى المباشر(Foreign Direct Investment (FDI وانخفاض مستويات المؤشرات الاجتماعية مثل متوسط العمر، وفيات الأطفال، عدد الأطباء المخصصين لكل فرد، معدلات القراءة والكتابة، متوسط أو معدل امتداد خدمات المدارس، نصيب الأفراد من التليفونات. وفى نفس الوقت فإن قدرة هذه الدول على تنمية مواردها اعتماداً على التجارة الدولية يمكن أن تعاق من خلال الوقوع أمام الصدمات الخارجية، كانخفاض أسعار السلع المعتمد على تصديرها. ولعل المفتاح الرئيسى للهروب الكبير من هذه المصيدة (مصيدة الوقوع فى الفقر) يتمثل فى الاستخدام المحتمل والفعال للموارد الطبيعية بواسطة تلك الدول فى هذه القطاعات السلعية وبناء على قاعدة الموارد الموجودة وذلك من أجل تنمية الصادرات الحديثة. وربما يلعب التنوع الأفقى والرأسى أو كلاهما معاً دوراً هاماً فى هذه العملية، ذلك التنوع فى قاعدة السلع للدولة.

١٩١/ يمكن مناقشة السياسات والإجراءات والأفعال الموجهة لمعرفة الآثار السلبية للاعتماد على سلعة معينة فى النقاط الثلاث التالية :

أ- تخفيض درجة عدم الاستقرار والمخاطر المواجهة للدول النامية المعتمدة على تصدير سلعة معينة :

١٩٢/ لا يزال عدم الاستقرار يمثل المشكلة الرئيسية للدول النامية والذى يواجه مصدرى هذه الدول التى تعتمد على سلعة معينة. ولقد عانى أغلب هؤلاء المصدرين خلال الثمانينات من انخفاض فى الأسعار الإسمية والحقيقية لهذه السلع (٢,٢٪ عن كل سنة فى صورة قيم أسمية، وبنسبة ٢,٥٪ عن كل سنة فى صورة قيم حقيقية من [1979-1981] إلى .[1991-1993] ويرجع إنخفاض هذه الأسعار فى جانب منها إلى الفائض فى العرض فى الأسواق خلال فترة معينة من الزمن. وهناك العديد من الأسباب التى يمكن تقديمها لهذا الفائض فى العرض (منها القيود المفروضة على العرض والاستجابة لعبء خدمة الدَين)، بالتحديد ينبغى على المنتجين أخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق توازن العرض، مع الإتجاه إلى تفضيل وجود اتحادات للمنتجين.

١٩٣/ تقدم اتفاقية الكاكاو الدولية فى عام ١٩٩٣ مثالان لهذا الاتحاد أو التعاون المنظم، حيث تضمنت تلك الاتفاقية تصورات اقتصادية حديثة تهدف إلى تحقيق التوازن

بين الطلب والعرض من خلال تكيف الإنتاج وتشجيع الإستهلاك. وتعتمد خطة ترشيد العرض على تبنى هذه الاتفاقية لتنبؤات سنوية للإنتاج العالمى والإستهلاك وتأسيس أشكال مرجعية للمستويات السنوية للإنتاج اللازمة لتحقيق والحفاظ على التوازن بين الطلب والعرض، وبالتالى يمكن للمنتجين فى الدول الأعضاء رسم برنامج لتكيف إنتاجهم والاستجابة لمجموعة السياسات والإجراءات المطبقة لهذا الغرض. ولكن التجربة ما زالت من الحداثة للسماح باتخاذ حكم نهائى حول مدى فعالية هذا الاتجاه لتحقيق استقرار أسواق السلع، ولتقديم برامج جديرة بإهتمام الجماعة الدولية. وينبغى التركيز على أنه بإستثناء عدد قليل جداً من السلع فإن خطط ترشيد المنتج تعتمد على تعاون المستهلك لتشجيع فرص نجاحهم.

١٩٤/ لقد شهد العقدان الماضيان ارتفاعاً فى درجة تقلب أسعار السلع الأولية، وتحركات حادة فى سلع متنوعة مثل القهوة والألومنيوم، حيث شهدت بداية التسعينات بعض الإنحرافات فى الأسعار. وفى نفس الوقت اختفى ما يعرف بالتعاون الدولى لتخفيض تقلبات أسعار السلع من خلال ما يعرف بالمخزون العازل Buffer Stock، أما بالنسبة للترتيبات المتخذة لتعويض الدول المنتجة عن انخفاض مكاسب الصادرات، فإما أنها فشلت فى تحقيق هدفها أو تحولت داخل أدوات مشروطة على أى من الدول التى تعارض ذلك الأمر. وعلاوة على ذلك فإن تطبيق برامج التكيف الهيكلى يؤدى إلى تفكيك وسائل تدخل الحكومة فى أسواق السلع، وبخاصة فى النواحى التسويقية والأرصدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار فى الأسعار، نظراً لانخفاض كفاءة هذه الأسواق وأرصدة الاستقرار من أجل عدم الكفاءة المصاحبة لهذه الأسواق وتقديم مقياس استقرار لإيرادات المنتجين المحليين.

١٩٥/ تنشأ بعد ذلك الحاجة إلى وكالات خاصة ؛ تجاه الخطر ؛ لتكون قادرة على استخدام الأدوات المؤسسة على آلية السوق لتغطية الأخطار المواجهة للسلع، ولقد شهد العقد الماضى تطورالعديد من الأدوات المالية مثل المقايضة والخيارات والسندات المرتبطة بالسلع المستخدمة لأغراض واحدة لنفس الأغراض. وقد يؤدى تطور إستراتيجيات إدارة الخطر إلى استخدام أكثر أمناً لسوق المستقبليات والمشتقات المالية ويعتبر استخدام هذه الأدوات محدود من قبل المشروعات التى تواجه إختبارات جدارة ائتمانية من المنتجين الأفراد. وعلى الجانب الآخر، فإن تدفقات العائد المحتمل ومدى تغطيته، كما فى حالات المعادن قد رفعت من المتطلبات من ناحية مدى كفاية هذه الضمانات والتعهدات فى تغطية وخلق الحاجة الضرورية للأمان تجاه الأخطاء والتشغيلات غير المسئولة.

١٩٦/ لذلك نشأت حاجة عاجلة إلى كل من برنامج رئيسى للمساعدة الفنية لمنتجى الدول النامية بغرض استخدام أدوات محدودة الخطر وكذلك جهد متفق عليه

للتعاون الدولى لتطوير وسائل للتغلب على قيود الدخول بواسطة مستويات عالية من الخطر المسيطر (على سبيل المثال، آليات الضمان الإضافية).

١٩٧/ تتسبب المستويات العالية للخطر فى مشاكل، ليس فقط لإمكانية دخول الدول النامية فى أسواق إدارة الخطر، ولكن كذلك فى إمكانية الاقتراض بوجه عام. ويضيف ذلك إلى تكاليف تجارة السلع، بخاصة للدول النامية الفقيرة. فمثل هذه الدول تدرك هذه المستويات المرتفعة من الخطر وما يطلبه المقرضون من علاوة خطر عالية، ويمكن تخفيض هذه العلاوات فى حالات وجود طرق أكثر أمناً وضمانات مالية. كما يمكن تقديم هذه الطرق فى حالة ربط تعويضات القروض بتدفقات صادرات السلع التقليدية من الدول المعنية. ولكن للأسف لا يسمح النظام التجارى الدولى للسلع بهذا الربط، نظراً لانخفاض تسهيلات الأمان.

١٩٨/ وفيما يلى بعض المقترحات التى تهدف إلى تخفيض درجة عدم الاستقرار والمخاطر التى تواجه الدول النامية التى تعتمد على صادرات سلعة ما :

أ ـ تشجيع تبادل المعلومات والتعاون الاختيارى بين المنتجين (كما فى اتفاقية الكاكاو) لجعل الطلب والعرض فى أفضل وضع توازنى.

ب ـ تخفيض الإعانات لزيادة الإنتاج المحلى للسلع الزراعية (خصوصاً فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .OECD).

ج ـ الإعلام بأخطار السياسات القومية (كما فى اتفاقيات الإعانات فى WTO وتلك الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية بخصوص إنتاج هذه السلع) .

د ـ تخفيض مشروطية صندوق النقد الدولى بالنسبة لتسهيل التمويل التعويضى الطارئ Compensatory and Contingency Financing Facility (CCFF) والتوسع فى الموارد المقدمة من الاتحاد الأوروبى كما فى معاهدة STABEX، حيث تقديم تمويل تعويضى لبعض الدول الأفريقية.

هـ ـ خلق وحدة مراقبة للسلع دولياً International Commodity Observatory فىUNCTAD لزيادة شفافية السوق.

و ـ إنشاء آلية فى UNCTAD لفحص مدى جدوى إنشاء تسهيل لتشجيع تيسير ووجود تمويل آمن للسلعة، يعتمد على استخدام إيصالات للمستودعات السلعية.

ب ـ تشجيع التنويع السلعى :

١٩٩/ لقد إتخذت أغلب الدول النامية فى العقد الماضى سلسلة من إصلاحات السياسة الاقتصادية وإجراءات التحرير المصممة لتدعيم عمليات التكيف الهيكلى والنمو المحلى. وتتباين تجربة هذه الدول من دولة لأخرى. فلقد توسعت قطاعات السلع التقليدية بدرجة كبيرة خلال العقدين السابقين فى العديد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بجانب النمو المتزايد فى قطاعات أخرى غير تقليدية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول الأخرى وبخاصة الدول منخفضة الدخل فى إفريقيا شهدت ركوداً فى قطاعاتها الاقتصادية التقليدية بدون أى تقدم تجاه التنوع فى القطاعات الأخرى الحديثة.

٢٠٠/ كذلك تشير التجارب المختلفة إلى أن نفس الشروط التى تسمح بإحداث نمو واضح فى قطاعات السلع التقليدية هى المسئولة عن إحداث التنويع السلعى بدرجة كبيرة. ومع ذلك، توجد هناك سياسات معينة فى إطار السياسة العامة تساعد القطاع الخاص على التعرف واستكشاف احتمالات التنويع. فمثل هذه السياسات تلعب دوراً كبيراً فى نجاح عملية التنويع فى عدد من الدول النامية، حيث يمكن معرفة وتعلم كيفية تحديد واستكشاف فرص التنوع على مستوى الدولة، فتجربة التنويع فى الماضى تقدم مؤشراً طيباً لتجربة المستقبل، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن استخدام المنظمين للمعرفة الفنية قد حقق مكاسب فى صادرات الفاكهة أو الخضروات (غالباً ما تكون هذه هى الخطوة غير التقليدية الأولى فى الأسواق الدولية) وذلك كنقطة انطلاق لجهودات التنويع الإضافية. كما تسمح هذه المجهودات الأولية بتطور قطاع الخدمات الذى يساعد على زيادة الصادرات الأخرى للمنتجات غير التقليدية.

٢٠١/ يرتبط التنويع الناجح ـ بدرجة كبيرة ـ بدرجة مرونة المنتجين والمصدرين فى تحديد وإستكشاف فرص السوق المناسبة المحتملة. ففرص السوق الجديدة موجودة ومفتوحة باستمرار، ليس فقط فى الأسواق التقليدية فى أوروبا والولايات المتحدة أو الشرق الأوسط، لكن كذلك فى الاقتصاديات سريعة النمو فى آسيا وبدرجة ما فى أمريكا اللاتينية، حيث تنمو داخل نطاق واسع من السلع.

٢٠٢/ كما تزيد تنمية الأسواق لمنتجات مفضلة للبيئة من فرص التنويع الناجح، ولتحديد هذه الفرص فإن الأمر يتطلب توافر معلومات جيدة عن السوق وكذلك مرونة مناسبة للمنتجين والمصدرين للتفاعل مع ذلك الأمر. ولتحقيق هذه المرونة، يطلب هؤلاء المنتجين والمصدرين إطار اقتصاد كلى مستقر؛ (توافر المعلومات عن السوق؛ الاستثمار ورأس المال؛ التكنولوجيا؛ وشبكات الإتصال الخاصة بالأسواق) وتلعب الحكومات والجماعة الدولية دوراً رئيسياً فى تقديم هذا الإطار المطلوب للتنويع، لا يساعد فقط المنتجين على إنتهاز فرص السوق الجديدة للسلع التقليدية ولكن يساعدهم فى الدخول

فى إنتاج وتصدير السلع غير التقليدية.

٢٠٣/ كذلك تشير التجربة إلى أن التنويع الناجح فيما يتعلق بكل من تطوير صادرات السلع الجديدة ومرحلة ما قبل التصدير بالنسبة للسلع التقليدية ـ يرتبط بدرجة كبيرة بتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث أنه لا يقدم رأس المال فحسب وإنما يقدم التكنولوجيا والوصول للسوق اللازم لبذل جهد تنويعى ناجح.

٢٠٤ / كما توجد سياسة أخرى لتشجيع التنويع، تتمثل فى إشتراك الحكومات والقطاع الخاص فى مجال البحوث والتطوير فى كل من منتجات التصدير غير التقليدية والمحاصيل الزراعية المحلية. فالمزارعون غالباً ما يترددون فى الانتقال من المحاصيل الزراعية المعروفة لهم جيداً إلى ماهو جديد. ولاستمالة المزارعين نحو التجديد والابتكار ينبغى على الحكومات الاهتمام ببحوث الزراعة وإمداد الجماعات الزراعية بالبنية الأساسية الريفية وتوسيع الخدمات وخلق إطار تنظيمى يسمح بعرض المدخلات والسلع المطلوبة بالائتمان. ولقد لعبت هذه العناصر دوراً هاماً فى نجاح دول جنوب شرق آسيا.

٢٠٥/ يستطيع، فى أغلب الحالات القطاع الخاص أن يولد التمويل الضرورى لأنشطة التنويع فى حين لايتسنى ذلك للقطاع العام، نظراً لوجود نظام ائتمان ضعيف أو فشل السوق، بالإضافة إلى أهمية المصادر الأخرى البديلة لتمويل هذا التنويع. لقد وظفت بعض الدول اعتمادات التنويع المحلى بنجاح باستخدام الضرائب على صادرات السلع الرئيسية المستخدمة لتطوير قطاعات حديثة وتمويل أرصدة المنتج والمستهلك الدولى بضرائب الصادرات أو الواردات، مثل اتفاقيات الكاكاو السابق ذكرها والتى ربما تعد بمثابة مثال مناسب. كما يمكن أن يساهم كل من البنك الدولى ومؤسسات التمويل الأخرى عن طريق تخصيص المزيد من الاعتمادات لأنشطة التنويع. وبصورة أكثر عمومية فإن ذلك قد يساهم فى تطوير إطار مؤسسى يسمح للقطاعين العام والخاص بأن يتتبعا استراتيجية تنويع فعالة.

٢٠٦ / تعد السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة بمثابة العنصر الرئيسى للتنويع الناجح بما يسمح بالاستخدام الكامل للإمكانيات المقدمة بواسطة هذا الإطار وعدد من الإجراءات أو (الأفعال) اللازم اتخاذها على كل من المستويات القومية والدولية. فعلى المستوى القومى، تحث هذه الأفعال قدرة مشروعات القطاعين الخاص والعام على تحديد واستكشاف فرص التنويع المطلوبة. وفى نفس الوقت تلزم الجماعة الدولية بضرورة عدم فرض قيود تعريفية وغير تعريفية تجاه صادرات السلع الجديدة ولتحقيق هذا الهدف يمكن للمؤتمرات التى تنعقد فى هذا الشأن اتخاذ النواحى التالية فى الاعتبار :

أ ـ على الحكومات التى تعمل داخل إطار منظمة WTO تحديد النماذج والجداول الزمنية اللازمة لتحديد المقترحات الخاصة بالإسراع فى تخفيض معدلات التعريفة

على السلع الأولية ولتقليص القيود غير التعريفية على دخول هذه السلع للسوق.

ب ـ اقتراح إجراءات واضحة لتشجيع إمكانية التمويل للتنويع فى الدول منخفضة الدخل إما من خلال وسائل موجودة بالفعل أو من خلال إنشاء وسائل جديدة.

جـ ـ زيادة الدعم المقدم لمركز التجارة العالمى International Trade Centre (ITC) والمنظمات الأخرى المعنية بهذا الأمر، خصوصاً التى يتمثل عملها فى تطوير المنتجات والأسواق لتشجيع التنويع فى الدول النامية.

جـ ـ الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية :

٢٠٧/ يعد استمرار الحياة بمثابة الدافع لبذل المزيد من الجهود، ويبدو ذلك واضحاً فى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) الذى إهتم بتأثير النمو الاقتصادى على البيئة الطبيعية فى إطار التنمية المحتملة. وذلك من خلال النظر لإدارة الموارد الطبيعية، حيث تؤثر كلاً من أنشطة الإنتاج الصناعى والسلعى على قاعدة الموارد الطبيعية. وسوف يلعب الإنتاج المحدد بواسطة الطلب ومستوى ونمط أنشطة الإستهلاك ونمو السكان وأنماط الحياة دوراً رئيسياً فى تحديد مدى جدوى استخدام الموارد الطبيعية المحتملة.

٢٠٨/ وطبقاً لذلك فإن تغيرات أنماط الاستهلاك والطلب تجاه السلع صديقة البيئة وتحسين أساليب الإنتاج تعد بمثابة متطلبات هامة للحفاظ على الموارد الطبيعية. وتساعد العولمة على مواجهة هذه المتطلبات بما يساعد على إسراع وانتشار التكنولوجيا المناسبة.

٢٠٩/ ووفقاً لدرجة تضمين التكاليف البيئية فى أسعار المنتجات، سوف تتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويمكن للدول النامية فرض ضرائب على المرور فى بعض المناطق بما يؤثر على البيئة وذلك امتثالا لبعض قوانين دول OECD فى تطبيقاتها لذلك، حيث قامت على سبيل المثال بفرض ضرائب الطاقة. ويمكن توسيع هذا المبدأ داخل مجال السلع بواسطة التعاون الدولى لخلق إطار اتفاقيات تسمح بوجود حوافز لمنتجى السلع لاستخدام أساليب الإنتاج المناسبة، تعرف هذه الاتفاقيات باتفاقيات السلع الدولية المرتبطة بالبيئة International Commodity Related Environmental Agreements (ICREAs).

٢١٠/ تشير كفاءة إدارة الموارد الطبيعية إلى استخدام قاعدة الموارد الطبيعية

لإنتاج السلع بكميات مثلى اجتماعياً بشكل دائم بدون إلحاق ضرر بالبيئة الطبيعية المادية وبدون وجود مخاطر مؤثرة على أجيال المستقبل، وتخلق عملية التحرير تحديات أمام هذه الإدارة، وذلك بسبب التركيز على أنشطة القطاع الخاص والانتقال ناحية تفضيل الوقت فى الأجل القصير. ويفتح ذلك المجال لتصميم ورسم السياسات الدولية والمحلية التى تشجع الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الحفاظ على جودة البيئة وتحسينها.

٢١١/ على المستوى القومى، سوف يختلف المحتوى الخاص بإدارة الموارد الطبيعية بين الدول وفقاً لمستوى التنمية الخاص بكل دولة متضمناً قدراتها المالية والمؤسسية ودرجة الأهمية النسبية للموارد الطبيعية فى اقتصادياتها. كما تواجه أغلب الدول النامية تحدياً لاستكشاف مواردها الطبيعية معدلات البيئة المتدهورة بما يساعد على تشجيع مكاسب الصادرات. ويتمثل التحدى الذى يقابل مثل هذه الدول فى الاستخدام المناسب لقاعدة الموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال، لتشجيع تنويع ومضاعفة الفرص الاقتصادية يمكن خلق روابط تنموية بين قطاع الموارد الطبيعية وقطاعات الاقتصاد الأخرى لحماية البيئة، وبما يساعد على تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية. وفى حالة الموارد غير المتجددة Non-renewable يتم ذلك بهدف إحلالها برأس المال النهائى الذى يقدم أساس التنمية الاقتصادية المستقبلية.

٢١٢ / يساعد تحسين المعلومات المتاحة حول قاعدة الموارد الطبيعية وتأكيد تكامل هذه المعلومة مع عمليات التنمية والمحاسبة القومية بخاصة فى الدول النامية، ذلك على اغتنام ريع هذه الموارد وإدارة إيراداتها بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى فى الأجل القصير وتوليد الدخل فى الأجل الطويل ولتحسين قدرة الحكومات على مباشرة مهامها المطلوبة وللإرشاد والتنظيم فى مجال تأثير النشاط الاقتصادى على قاعدة الموارد الطبيعية القومية ويعد ذلك المطلوب على المستوى القومى. أما المطلوب على المستوى الدولى، فيتمثل فى إنشاء منهج أو مدخل تعاونى متعدد الأطراف للتعامل مع الوفورات الخارجية وذلك لتشجيع تدوير المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية ولتحسين وضع التنافسية وتشجيع استخدام المنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية. وبصورة أكثر تحديداً يقترح أن يأخذ المؤتمر فى هذا الشأن الأفعال التالية فى الاعتبار:

أ ـ تشجيع المزيد من المفاوضات الدولية حول اتفاقيات البيئة كعنصر لمنهج التعاون متعدد الأطراف للتعامل مع الوفورات البيئية.

ب ـ تشجيع إنشاء صندوق اختيارى لتنمية الإنتاج والتجارة فى المنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية.

جـ ـ المطالبة بإيجاد متسع فى نظام تسهيلات البيئة العالمى للتعامل مع المشاكل

البيئية، مثل إصلاح مواقع التعدين وتسهيلات التشغيل المعدنية.

ج ـ قضايا حديثة وطارئة :

٢١٣/ لقد سبقت مفاوضات أوروجواى ـ والتى إنتهت فى مراكش ـ العديد من الجهود للوصول إلى اتفاقية دولية لبرنامج عمل مستقبلى لمنظمة WTO كمكون للحزمة النهائية. وتوصلت هذه الاتفاقية إلى إنشاء لجنة للتعامل مع التجارة والبيئة، ولم تتوصل إلى قرار فى بعض المقترحات المقدمة الأخرى، بل وضعت هذه القضايا فى الملاحظات الختامية للقاء مراكش. ومن هذه القضايا، العلاقة بين التجارة و (أ) البيئة، (ب) الاستثمار، (جـ) سياسة المنافسة، (د) حقوق العمل كمكون فى تتبع شامل لتكامل قوى كما سبق بيانه فى الفصل الأول.

٢١٤/ والأكثر حداثة، تبنى دول OECDعملية وضع برنامج لنظام تجارى لما بعد أوروجواى على مستوى وزارى كما هو فى الفصل الأول، يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على القوة الدافعة Momentum تجاه التجارة الحرة المؤسسة على مفاهيم التكامل القوى وتنافسية وسباق الأسواق Contestability of Markets، مؤكداً على تقديم الشركات الأجنبية فرص مناسبة لتشغيل الشركات المحلية من منظور انفتاح الأسواق القومية على المنافسة العالمية. ويركز ذلك على الشركات أكثر من المنتجات بما يعكس حقائق الإنتاج العالمى للسلع والخدمات، بناءً على ما تقدم يمكن إدخال عناصر جديدة ضمن النظام التجارى متعدد الأطراف فى اتفاقية الخدمات GATSمن خلال تعريف التجارة فى الخدمات لتشمل فكرة اعتبار مبيعات الشركات فى الأسواق المحلية للدولة المضيفة بمثابة صادرات.

٢١٥/ ويمثل ذلك بمثابة الإعداد لجدول أعمال المؤتمر الأول لمنظمة WTOالذى يقام فى سنغافورة فى نهاية ١٩٩٦، الذى يتوقع له تحديد القضايا المطروحة فى مراكش وأسباب الإجماع على التعامل معها. إن عملية تجميع الآراء حول تفضيل التفاوض فى النظم متعددة الأطراف فى هذه المجالات لابد وأن تأخذ فى الاعتبار حساب الإطار الدولى الموجود للالتزامات، شاملاً اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التعاون حول سياسة المنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن الشكل المتنوع المبتكر لوضع هذه القضايا فى نسق اتفاقيات إقليمية ـ كما هو مقصود فيما بعد ـ غالباً ما يكون فى صورة معامل للتنمية الشاملة للنظم متعددة الأطراف فى مناطق جديدة. لذلك فإن الحاجة إلى نظم مرتبطة بالتجارة محددة وواضحة فى هذه المناطق لتعزيز نظم اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف الموجودة تعد غاية فى الأهمية.

٢١٦/ والأكثر أهمية، أنه ينبغى إدراك أن هذه المقترحات الخاصة بالنظم متعددة

الأطراف الجديدة تمثل جوانب تساؤل حول الآثار الضمنية للتوسع الإضافى لالتزامات التجارة متعددة الأطراف في مجالات مختلفة متضمنة ما يخص حقوق الملكية. ويعنى هذا التوسع أنه وفقاً لدرجة عولمة الحكومة يتم تنفيذ هذا التوسع فى إطار اتفاقيات التجارة. وفى نفس الوقت هناك قضية مشتعلة النقاش مع بعض الدول النامية، حيث المعارضة القوية لتوسع نظم التجارة متعددة الأطراف للمجالات غير التجارية. ومع ذلك فإن أغلب المناقشات حول القضايا الحديثة والطارئة تنبعث من منتديات فى الدول النامية، التى بعضها يكون غائباً أو ممثلاً جزئياً فى هذه المنتديات. هكذا، فإن التحدى الذى يواجه عملية إجماع الآراء يتمثل فى التأكيد على الاستيعاب الكامل لآثار المداخل والسيناريوهات المختلفة على التنمية، ومن ثم يمكن أخذ مصالح الدول النامية فى الاعتبار.

١- سياسة المنافسة :

٢١٧/ تساهم العديد من الإصلاحات الاقتصادية الموجهة صوب السوق ؛ شاملة تحرير الأسعار والخصخصة وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر؛ فى ظهور إجماع فى الرأى عبر أنحاء العالم على أهمية دور المنافسة فى زيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية. ونتيجة لذلك تحقق نمواً سريعاً لعدد من الدول (كل دول OECD، بالإضافة لبعض الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول) التى تبنت سياسات للمنافسة.

٢١٨/ هناك تقارب بين أهداف وتطبيقات سياسات المنافسة المحلية، على الرغم من أن وجود إختلافات جوهرية بين هذه السياسات. مثل الاختلاف فى إنشاء اتحادات (Cartelsاتحادات المنتجين). وحيث لا تزال أغلب سياسات المنافسة المحلية لا تطبق ممارسات الأعمال المقيدة (Restrictive Business Practices (RBPs التى تؤثر فقط فى الأسواق الأجنبية، مثل اتحادات المصدرين. وفى مثل هذه الحالات، فإنه غالباً ما يكون صعب أو مستحيل بالنسبة للدولة صاحبة الأسواق (خصوصاً التى تمتلك موارد محدودة) إتخاذ إجراء علاجى فعال بدون تعاون شامل من سلطات الدولة المنشأة لـ RBPs. وربما تواجه سلطات دولة ما صعوبات عندما تبحث عن أدلة أو تعزيز لقوانينها فيما يتعلق بممارسة RBPs بواسطة المستثمرين الأجانب.

٢١٩/ كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة عولمة الاقتصاد العالمى سوف تجعل سياسات المنافسة المحلية فى حاجة إلى أن تتكامل من خلال أفعال على المستوى الدولى لحماية وتشجيع حيوية المنافسة فى السوق العالمى. وتتمثل أهداف هذه الأفعال الدولية فى تعزيز الاستشارات والتعاون بين السلطات التنافسية وتشجيع الاستيعاب المشترك الجيد والتقارب المحتمل لسياسات المنافسة المحلية، وتأكيد عدم إحباط

التزامات وامتيازات التجارة بواسطة الممارسات المعوقة للتنافسية، تماشى قواعد التجارة فى خط واحد مع مبادئ المنافسة، وتخفيض عدم استقرار التجارة بين الحكومات، بالإضافة إلى ذلك التذبذب الذى ينشأ عن تعزيز قوانين المنافسة عبر البحار ومعالجة قضايا المنافسة الناشئة عن المستثمرين الأجانب. ويتم ما سبق فى إطار مجموعة من المبادئ والقواعد المتفق عليها فى إطار متعدد الأطراف لرقابة ممارسات الأعمال المقيدة.

٢٢٠/ تبدو أهمية سياسات التجارة والاستثمار فى المستقبل مثل أهمية سياسات المنافسة، بالإضافة إلى الآليات المتاحة فى ظل مجموعة المبادئ والقواعد الحاكمة لـ RBPs، تلك الآليات الحديثة لتنسيق المداخل للاشتراك بين سياسات التجارة والاستثمار والمنافسة. وربما تبدو الحاجة إلى تعزيز اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف من خلال دمج سياسات المنافسة فى قالب قانونى. كما يجب ملاحظة أن العديد من اتفاقيات دورة أوروجواى تدرك أن سياسات المنافسة مناسبة لعمل تصور فعال لالتزامات التجارة متعددة الأطراف. ولقد أدركت اتفاقية GATS أهمية التعاون مع الممارسات المضادة للمنافسة Anti-Competitive Practices، ومنعت اتفاقية الوقاية الأطراف من تشجيع أو دعم الإجراءات الخاصة ذات الآثار التقييدية الاختيارية للصادرات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية لتحول دون انتهاك حقوق الملكية الفكرية، (كما تم الإشارة إليه فى الفصل الأول)، واتفاقية TRIMSالتى سوف تراجع قبل نهاية ١٩٩٩ للنظر فى مدى إستكمالها من خلال تصورات حول سياسة المنافسة والاستثمار.

٢٢١ / لقد أوصى المؤتمر الثالث للأمم المتحدة الخاص بمراجعة كافة الجوانب المتعلقة بالمبادئ والقواعد المتفق عليها فى إطار متعدد الأطراف لرقابة ممارسات الأعمال المقيدة والذى انعقد فى نوفمبر ١٩٩٥ بضرورة استمرار برنامج العمل المفيد فى إطار آلية ما بين الحكومات فى الأنكتاد فى مجال المنافسة. وربما يكون ملائماً للأنكتاد مباشرة عملها لإبراز القضايا المرتبطة بالمنطقة المشتركة بين سياسة المنافسة والتجارة والمساعدة فى تجميع الرأى المطلوب لإحداث نوع من التكامل لقواعد المنافسة داخل النظام التجارى الدولى.

٢- التجارة والاستثمار :

٢٢٢/ يتضمن برنامج العمل المستقبلى لمنظمة WTO اعتبارات الاستثمار، فتقدم اتفاقية التريمس مجالاً لإمكانية توسعها لتشمل سياسات المنافسة والاستثمار خلال خمس سنوات من دخول منظمة WTOحيز التنفيذ. ويمثل ذلك معالجة الاستثمار والمنافسة فى تدفقات متوازية من منظور أن العديد من الشروط المفروضة

على المستثمرين الأجانب قد تكون لها آثارها على إعاقة التنافسية، وهذا يجعل من الصعوبة إدخالها فى قانون المنافسة المحلى، بالإضافة إلى أن سياسة المنافسة ربما تتصادم مع تدفقات الاستثمار فى حالات معينة وربما تكون ضرورية للتأكيد على تمتع المستثمرين الأجانب بالمعاملة الوطنية.

٢٢٣/ تقدم الجاتس إطاراً للتفاوض داخل التزامات التجارة متعددة الأطراف فى مجال الاستثمار. فيمكن تبادل الإلتزامات حول الاستثمار فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية، وأساليب العرض المختلفة لعناصر الإنتاج (مثل حركة الأشخاص الطبيعيين) فى جولة واسعة من المفاوضات. ووفقاً لأهداف الجاتس، فإن مقصد مفاوضات التحرير يبدو واضحاً فى تشجيع مصالح كل المشاركين على أساس تبادل المزايا وضمان توازن الحقوق والالتزامات، فيما يتعلق بأهداف السياسة المحلية. كذلك تعرف الجاتس حق الدول النامية فى مراجعة الإلتزامات الصادرة عن المشروعات فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات وفقاً لحق دخول السوق فى ظل الاتفاقية (المواد IV و .XIX) وتتمتع كل الإلتزامات فى الجاتس ـ شاملة ما يتعلق بالاستثمار ـ بمبدأ MFN غير المشروط.

٢٢٤/ تغطى المنطقة المشتركة بين التجارة والاستثمار العديد من القضايا منها ما هو مرتبط بالتجارة (مثل متطلبات أداء الصادرات) ومنها ما هو مرتبط بقضايا الاستثمار الصافى مثل الضرائب وممارسات أسعار التحويل ودرجة شرعية الممارسات التى تحدث خارج نطاق التشريع الوطنى والتزامات الدول الأم بالنسبة لسلوك الشركات وتعويض نزع الملكية. وينبغى لأية مجهودات حول الأفعال متعددة الأطراف أن تأخذ فى الاعتبار حقيقة أن سياسات الاستثمار فى الدول النامية تعد جزءاً من استراتيجية مدعمة لنقل التكنولوجيا والتصنيع ومقاييس أفضل للحياة وتكون مصممة لتسمح للدول النامية ليس فقط بجذب الاستثمار ولكن لممارسة الأنشطة ذات الأولوية فى استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

٣- التجارة والبيئة :

٢٢٥/ يركز النقاش الدولى حول التجارة والتنمية على ثلاث قضايا رئيسية :

أ ـ الروابط بين السياسات البيئية والتنافسية الدولية.

ب ـ استخدام مقاييس التجارة لأغراض بيئية.

ج ـ ملائمة تناسق وتناغم السياسات البيئية عبر الدول.

٢٢٦ / بالنسبة للقضية الأولى، أحياناً ما يعبر عنه فى الدول المتقدمة بأن التجارة

والاستثمار ربما تكون منخفضة فى الدول ذات المقاييس البيئية الأقل صرامة، نظراً لأن الاعتبارات التنافسية تتطلب مقاييس محلية أكثر صرامة. وفى نفس الوقت يبدو التساؤل الرئيسى واضحاً فى كيفية اصطدام حماية البيئة بالتجارة والتنمية أو كيف تؤثر الحماية على التجارة والبيئة.

٢٢٧ / تشير الأدلة التطبيقية إلى أن الآثار التنافسية للسياسات البيئية غير معنوية فى الدول المتقدمة. غير أنه فى الدول النامية يلاحظ أن الآثار التنافسية للسياسات والقواعد والتنظيمات للبيئة الخارجية أكثر معنوية للشركات صغيرة الحجم وللشركات فى قطاعات النسيج والأحذية والإلكترونيات والآثاث. وتظهر الاستجابة للمتطلبات البيئية فى صورة تكاليف إنتاج متزايدة بالنسبة للمنافسين. وتوجد هناك درجة لخضوع الصادرات من الدول النامية للتنظيمات البيئية الخاصة بالدول المتقدمة ومتى كانت الدول النامية تعانى من انخفاض البنية الأساسية أو التكنولوجيا التى تستجيب للمتطلبات البيئة المعقدة والمتزايدة، فإنه يترتب على ذلك ظهور قيود فنية جديدة. وربما يكون للسياسات البيئية آثار تنافسية موجبة، كما يمكن أن تخلق فرص تجارية، غير أن السياسات على المستويات المحلية والدولية ربما تلطف من الآثار التنافسية.

٢٢٨/ لقد ازداد إدراك أهمية وجوب تصور الإجراءات الموجبة (أفضل من الإجراءات المقيدة للتجارة) لدعم الدول النامية فى مجهوداتها لإدخال التكاليف البيئية ولمساعدتها فى مقابلة الأهداف المقبولة دولياً فى سياق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف Multilateral Environmental Agreements أو ما تعرف اختصاراً بـ (MEAs) . ولقد دعت لجنة التنمية المتواصلة Commission on Sustainable Development (CSD) فى اجتماعها الثالث فى مايو ١٩٩٥، كل من الأنكتاد والمنظمات الدولية الأخرى للتعرف على الإجراءات الإيجابية. ولقد اجتمعت مجموعة العمل المؤقتة للأنكتاد فى مجال التجارة والبيئة والتنمية فى نوفمبر ١٩٩٥ وأدركت خلال هذا الاجتماع مدى فعالية الإجراءات الإيجابية، مثل تحسين إمكانية دخول السوق وتحسين عملية التمويل وآلية الانتقال والحصول على نقل التكنولوجيا والطاقة الاستيعابية والتصورات الخاصة للشركات الصغيرة وبعض القطاعات كوسائل ذات فعالية كبيرة فى دعم الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول فى جهودها لتحقيق أهداف عملية التنمية.

٢٢٩/ تولت مجموعة العمل المؤقتة التحليل المبدئى لآثار التجارة التنافسية للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وبخاصة البرتوكول الخاص بقضية تآكل طبقة الأوزون، معاهدة بال حول التحركات عبر الحدود للفاقد المدمر أو الضار Hazardus Wasteومعاهدة التجارة فى الأصناف المعرضة للخطر The Convention on

وتختلف الآثار السابق الإشارة إليها Trade in Endangered Species (SITES) لكل اتفاقية، وربما تتغير كنتيجة لعوامل ديناميكية، مثل معدل النمو الاقتصادى، ومدى توافر التكنولوجيات والبدائل صديقة البيئة والتعديلات لهذه الاتفاقيات. وربما تقدم للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف فرصة مفيدة لتأخذ فى الاعتبار هذه التغيرات. وأوصت المجموعة بعمل تحليلى وتطبيقى إضافى حول الآثار التنافسية والتجارية للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

٢٣٠/ كما أدركت هذه المجموعة قيمة الإجراءات الإيجابية فى مساعدة الدول النامية على مقابلة الأهداف المتفق عليها فى إطار متعدد الأطراف للاحتفاظ بمبدأ عام، ولكن مختلف الاستجابة تبعاً لكل دولة. وناقشت المجموعة الحوافز المشجعة للتجارة فى البدائل صديقة البيئة والآليات الاختيارية بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا والأدوات المؤسسة على آليات السوق.

٢٣١/ بناء على نتائج مجموعة العمل المؤقتة فى التجارة والبيئة والتنمية، وتوصيات هذه المجموعة لمستقبل أنشطة الأنكتاد، فلقد أوصى المؤتمر بضرورة تركيز أنشطة الإجراءات الإيجابية على ما يلى :

١- اجماع الرأى على مبادئ ومقترحات لتحسين تكامل سياسات البيئة والتجارة فى إطار التنمية الشاملة.
٢- وضع إجراءات السياسة التى تهدف إلى تقليل وتلطيف الآثار السلبية المحتملة للسياسات البيئية على التجارة والتنافسية.

٢٣٢/ تهدف هذه المبادئ والمقترحات إلى تأكيد الشفافية المناسبة لإجراءات السياسة البيئية، متضمنة إجراءات إختيارية مثل فحص المدخلات من الدول المهتمة بذلك، ووضع آليات تساعد على تحقيق توازن مناسب بين الفوائد البيئية وآثار إجراءات السياسة البيئية على التجارة المحتملة والتنمية وذلك بمفاهيم وفلسفات إضافية مثل الإدراك المتكافئ المتبادل للدول لذلك فى إطار أدوات السياسة البيئية.

٢٣٣/ كما ترتبط قضية الإجراءات الإيجابية ارتباطاً وثيقاً بمجال السياسات والاستراتيجيات المحلية للتنمية ونوع التعاون الدولى الذى يقدم بيئة مواتية لنجاح تلك السياسات والإستراتيجيات. ويمكن للمؤتمر فحص كيفية تنمية وتشجيع التكامل المنتظم للجوانب البيئية فى الحوار الدولى المستمر لتشجيع الاستثمار فى البنية الأساسية على إجراءات معينة للمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم وقطاعات معينة وعلى إجراءات للتحسينات فى سياسات التجارة، مثل تنمية تنويع الصادرات وتقليص الإعانات المشوهة للتجارة.

٢٣٤/ **أما بالنسبة للقضية الثانية** المرتبطة بالظروف التى فى ظلها تستخدم

إجراءات التجارة لتعزيز أهداف السياسة البيئية، فهى مبررة ومتسقة مع قواعد التجارة الدولية فى صالح التنمية الاقتصادية. لقد أجازت اللجنة المؤقتة الالتزام فى الأجندة رقم ٢١ والمبدأ رقم ١٢ من التصريح القائل "**أنه ينبغى تفادى الأفعال الثنائية من الدول للتعامل مع التحديات البيئية. وينبغى أن تبنى الإجراءات البيئية عبر الحدود والمشاكل العالمية على أساس اجماع الرأى دولياً كلما أمكن**". كذلك تمتد هذه المبادئ لتشمل قيود الاستيراد الثنائية القائمة على المتطلبات المؤسسية لعملية وطرق الإنتاج (Process and Production Methods) PPM.

٢٣٥/ وبالنظر إلى الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، يتضح أن تحديد المشاكل البيئية العالمية وكذلك مجال ونطاق وملائمة استخدام مقاييس التجارة فى تلك الاتفاقيات لابد وأن تحلل كل حالة على حدة Case by Case، ويعتبر هذا التحليل ضرورى وفعال فى مقاييس التجارة المتعلقة بتلك القضايا.

٢٣٦/ **بالنسبة للقضية الثالثة**، وبشئ أكثر تحديداً ؛ مدى تناسب سياسات البيئة وانسجامها ؛ فهى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة وسرعة العولمة والتحرير فى الاقتصاد العالمى. وفيما يخص بعض الحكومات هنا فى هذا الموضوع يبدو أن الاختلافات فى القواعد البيئية بين الدول، بخاصة بين الدول النامية والمتقدمة ينتج عنها مزايا تجارة غير عادلة ولذلك ندعو لدرجة من التناسبق والتناغم بين هذه القواعد. ويعد الإجماع فى الرأى ضعيف فى هذه الحالة، حيث تستخدم إجراءات التجارة لمواجهة الاختلافات فى التكاليف الناشئة عن الاختلافات فى الإجراءات البيئية، هذا من وجهة النظر الاقتصادية والبيئية.

٢٣٧/ ولقد رفضت مجموعة العمل المؤقتة بعض الطلبات المقدمة لاستخدام ما يعرف بالرسوم التعويضية الخضراء أو الرسوم الحمائية الأخرى أو إجراءات التجارة المتعارضة مع منظمة التجارة العالمية لتعويض الآثار التنافسية السالبة، سواء المحققة أوالمتوقعة للسياسات البيئية.

٢٣٨/ يوجد نقاش مستمر حول إمكانية استخدام تعديلات الضريبة عبر الحدود كوسيلة لتعويض الإختلافات فى القواعد المرتبطة بالعمليات والاختلافات فى استخدام المدخلات غير الملموسة، مثل الطاقة. بينما يمكن تعديل الضريبة عبر الحدود للسلع، وهناك المزيد من الاتفاق فى الرأى لدعم وجهة النظر التى ترى أن مثل هذه التعديلات ربما لا تعد مفيدة بيئياً بدرجة معنوية إذا ما تم تطبيقها على المدخلات غير الملموسة بما يخدم أغراض الحماية. ولقد أوصت المجموعة المؤقتة فى نهاية اجتماعاتها بعدد من الأنشطة المستقبلية للأنكتاد فى إطار موضوع "التجارة والبيئة والتنمية".

٤- الإقليمية والقضايا الجديدة والطارئة :

٢٣٩/ لقد أخذت المفاوضات فى اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة وتوسع الاتفاقيات الموجودة مجالاً بالتوازى مع جولة أوروجواى، والتى نتج عنها المزيد من تحرير التجارة بين الدول المعنية الأعضاء فى .WTO ولقد أدركت الاتفاقيات الإقليمية فى بعض حالات محددة أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول ازدادت لدرجة وجود نظم أكثر تفصيلاً وكثافة عن المتضمنة فى الجات التى تحكم علاقات التبادل الاقتصادية والتجارية بين الدول. بينما نتج التوسع فى النظم متعددة الأطراف ـ فى العديد من الحالات ـ عن التزامات متعددة الأطراف فى شكل إقليمى، والعديد من الاتفاقيات الإقليمية شاملة المجالات التى لاتغطيها نظم اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، مثل سياسة الاستثمار وحقوق العمل وسياسة المنافسة والبيئة.

٢٤٠/ تضع هذه الإجراءات موضوعات هامة لتطوير وتنمية النظام متعدد الأطراف. وفى بعض الحالات ربما يكون لصنع قاعدة متعددة الأطراف القدرة على رسم تجارب المجموعات الإقليمية، باستخدامهم كمعامل لاختبار المناهج والمداخل المختلفة التى لا تتوافق مع هدف نظام التجارة متعدد الأطراف المفتوح والتى لها آثار عكسية على التجارة والتنمية للدول الأخرى.

٢٤١/ وبشئ أكثر عمومية يمكن القول أن هناك اتجاها لتكاثر وتوسع فى الإقليمية داخل مجالات جديدة، والسؤال الذى يفرض نفسه يتعلق بما إذا كان التكامل الإقليمى يساهم فى تقويض النظام التجارى متعدد الأطراف. وسوف تفضل المداخل الإقليمية والمتعددة للتكامل على مستويات إقليمية المنهج التكاملى وتشجيع ما يخص عمل قاعدة فعالة متعددة الأطراف وتحرير التجارة العالمية.

٢٤٢/ لا يعتمد تأثير ترتيبات التكامل الإقليمى فى التجارة والتنمية على عمل قاعدة متعددة الأطراف، ولكن يمتد تأثيرها إلى طبيعة السلوك الحقيقى للمجموعات الإقليمية. وفى هذا الشأن فالتوجه الخارجى للمجموعات الإقليمية وفقاً للتأثير الصافى لخلق التجارة والاستثمار يعد حيوياً فى حالة تجنب الآثار السلبية لهذه المجموعات على تجارة الدول الأخرى (خارج الإتفاقات الإقليمية). وتؤكد التصورات الشاملة على المستوى الدولى للآثار الاقتصادية للترتيبات التكاملية وأفعالها، على أن الحساب المستحق Due Account فيما يخص هذه الترتيبات ذو تأثير سلبى على تجارة دول العالم الثالث، وبخاصة الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول والتى تدخل فى أى من أشكال التكامل. وسوف تساهم هذه التقييمات فى تنمية وتطوير المداخل متعددة الأطراف للقضايا الناشئة عن إجراءات التكامل. وتقيم لجنة التجارة والتنمية فى الأنكتاد التطورات الحديثة فى التكامل الإقليمى. كما يمكن أن يقدم إقتراحاً جديداً لتأثير لجنة WTOمنظمة التجارة العالمية للتعامل مع اتفاقيات التجارة الإقليمية

بإسلوب أكثر شمولية.

د ـ تنمية وتشجيع التكاملية بين الأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية:

٢٤٣/ لقد تم إستيعاب التكامل الوظيفى بين UNCTAD و WTOفى كل من التجارة والتنمية ولجنة منظمة التجارة العالمية WTO، علاوة على الاجتماع العام للأمم المتحدة. ويخلق هذا الاجماع فى الرأى مقدمة لتعاون استدلالى فى إطار واسع من العلاقات بين الأمم المتحدة و WTOالمتفق عليه بواسطة رؤساء هذه الهيئات. ولابد من تمييز جوانب التنمية المرتبطة بالتجارة للدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول بأسلوب أكثر توازناً وشمولية.

٢٤٤/ كما حدد هذا التقرير العديد من الجوانب الناجمة عن عملية تكامل الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول داخل النظام التجارى الدولى لما بعد دورة أوروجواى. وسوف يقدم الدعم الكافى لهذه الدول لإستكمال التزاماتها والمساهمة الفعالة فى المتطلبات الحالية لمنظمة التجارة العالمية وفى عمليات التفاوض المرتبطة بذلك. وسوف تحتاج الدول التى تأمل فى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية إلى مساعدة للحصول على عضوية المنظمة.

٢٤٥/ ويمكن أن تنشأ علاقة العمل بين WTO، و UNCTADفى المجالات التالية:

أ ـ **آثار اتفاقيات جولة أوروجواى،** وبخاصة فرص التجارة الحديثة للدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول ومساعدة هذه الدول على الحصول على الميزة الكاملة لهذه الفرص..

ب ـ **مواجهة المشاكل والتحديات** التى تواجه الدول الأقل تقدماً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول التى فى مرحلة التحول فى تكاملهم داخل النظام التجارى الدولى.

ج ـ **التجارة فى الخدمات،** وما ترتبط به من إجراءات لمساعدة الدول النامية للإستفادة من اتفاقية الجاتس، بالإضافة إلى القضايا الخاصة بالمفاوضات فى المستقبل (مثل البيانات عن الإجراءات المؤثرة فى التجارة فى قطاعات خدمة معينة، والوقاية والدعم والمشتريات الحكومية ... الخ.).

د ـ **التجارة والتنمية.**

هـ ـ **القضايا الحديثة والطارئة فى مجال التجارة الدولية**، خصوصاً التجارة والمنافسة، والتجارة والاستثمار.

و ـ **التعاون الفنى**، بخاصة المتعلق بـ :

- تعزيز قدرة الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول للإشتراك بفعالية فى النظام التجارى الدولى.
- الدخول فى منظمة التجارة العالمية .WTO
- بناء قدرة وطاقة للتعامل مع القضايا الحديثة فى مجال التجارة الدولية.

ز ـ الاستمرار فى الاستجابة المشتركة لعملية تشغيل مركز التجارة الدولى .UNCTAD/WTO

٢٤٦ / لابد أن نأخذ فى الاعتبار عمل مراجعة منتظمة للقضايا المرتبطة بالتعاون المشترك وذلك بواسطة الأجهزة الخاصة بكل من UNCTADو .WTO

٢٤٧ / وفى، سياق التعاون الجديد والموسع بين UNCTADو WTOفى إطار ترتيب عام للتعاون بين الأمم المتحدة و WTO، فقد تم الإتفاق بين رؤساء الأجهزة التنفيذية للمنظمتين فى سبتمبر ١٩٩٥ (المدير العام لـ WTOوالسكرتارية العامة لـ UNCTAD) على ما يلى :

أ ـ عقد اجتماع مشترك بينهما كل ٦ شهور، بدأ فى منتصف يناير ,١٩٩٦

ب ـ تحسين علاقة العمل بين المنظمتين على كل المستويات فى بعض المجالات مثل البحوث؛ والتجارة والاستثمار؛ التجارة والمنافسة؛ والتجارة والبيئة.

ج ـ العمل على المزيد من التكامل فى التعاون الفنى –ليس فقط بين UNCTADو WTOو ITC، لكن أيضاً مع الوكالات الأخرى، فى نظام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أو اتحادات إقليمية – لتحسين التنسيق عبر الحدود والاستخدام الأفضل للموارد. ولقد أكدت الجهات أو الأجهزة التنفيذية على اتفاقهم الكامل حول إعطاء الأولوية الكبيرة لأفريقيا فى العمل التعاونى للمنظمتين.

الفصل الثالث

تشجيع تنمية المشروعات والتنافسية فى الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول

مقدمة :

٢٤٨/ يحتل دور المشروعات فى التنمية إهتماماً متزايداً من صانعى السياسة فى كل الدول فى التسعينات فهذه المشاريع تعد بمثابة قوالب البناء لأى اقتصاد ، والآلية المنظمة لديناميكية عمليات التراكم الرأسمالى والنمو والتنمية. ويعد هذا حقيقة بديهية Truismفى أغلب الكتب والمراجع لعديد من السنوات، ولكن حديثاً يتضح الفرق فى تناول ذلك الأمر بشكل أكثر اتساعاً.

٢٤٩/ هناك العديد من أسباب الإهتمام المعاصر Contemporary بتنمية المشروعات ولكن بشكل مختلف من دولة لأخرى،من هذه الأسباب ما يلى:

أ ـ **الفقر** : تزايد استخدام المشروعات الصغيرة كوسيلة لمحاربة الفقر والتخلف.

ب ـ **التوظف** : ينظر للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم كمساهمين رئيسيين فى خلق الوظائف، حتى فى الاقتصاديات الصناعية الناضجة التى تعانى من البطالة الهيكلية.

ج ـ **التكيف** : لقد تم اكتساب خبرة مناسبة من برامج التكيف الهيكلى فى العديد من الدول النامية حيث أن استجابة العرض للمشروعات ضرورى وحيوى لنجاح إجراءات التكيف الهيكلى.

د ـ **الانتقال** : تنشئة nurturing طبقة المنظمين الجدد والباحثين عن الثروة، حيث أن ذلك يعد أساسياً لبناء اقتصاديات اجتماعية بشكل يتمشى مع مبادئ السوق.

هـ ـ **الخصخصة** : إن مضاعفة الأعباء المالية فى حاجة لتنمية وتشجيع روح التنظيم والكفاءة الاقتصادية، حيث أنها تحث على نقل المشروعات من القطاع العام للخاص فى الدول النامية والمتقدمة.

و ـ **التنافسية** : يعتمد أفضل المصدِّرين الصناعيين بين الدول النامية على إستراتيجيات تنمية المشروعات، شاملة الروابط مع المستثمرين الأجانب والهيئات متعددة الجنسيات.

ز ـ **المنافسة** : لقد تزايدت المنافسة عبر الحدود الدولية، حيث أن سياسة المنافسة أخذت جانباً أوقسطاً كبيراً من النقاش والتفاوض الدولى.

٢٥٠/ يوضح هذا الفصل السياسة الجديدة الموضوعة واعتباراتها لتشكيل استراتيجيات محلية ودولية لتنمية المشروعات فى سياق التحرير والعولمة.

أ ـ قطاع المشروعات فى الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول :

١- الملامح الرئيسية :

٢٥١/ لقد وضعت الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول ترتيبات للإصلاحات المؤسسية والاقتصادية لتحرير بيئة أنشطة المشروعات فى العقد الماضى. وتعتبر هذه المجهودات بمثابة بداية الدخول فى تحقيق نتائج طيبة ولكن يصاحب ذلك وجود درجة من التشوش والاضطرابات.

٢٥٢/ يعد تحرير الأسواق المحلية بمثابة مشجع لأنشطة القطاع الخاص بدرجة كبيرة. ففى بعض الحالات، تتأثر الاستجابة كما يلى : تضاعفت معدلات النمو السنوية فى نواتج القطاع الخاص فى العديد من الدول فى آسيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال، وفى نفس الوقت زادت حرية الأنشطة التنظيمية فى بعض الحالات لدرجة حدوث ارتفاع باهظ فى الأسعار ووجود ظاهرة قطاع الطريق Gangsterism وعدم الخضوع للقوانين Lawlessness. ويعنى تحرير نظام التجارة أن العديد من المشاريع ينبغى أن تغلق لكن النمو فى صادرات الدول النامية فى السنوات الأخيرة يرجع بدرجة كبيرة للمشاريع الخاصة المحلية والأجنبية وحث المشاريع الخاصة الحديثة أو المندمجة على ترشيد طرق إنتاجها، وكذلك فصل العمال وزيادة معدلات البطالة فى العديد من الدول.

٢٥٣/ فى العديد من الدول النامية، تحدث الإصلاحات الخاصة بالسوق فى سياق برامج التكيف الهيكلى. ومن ثم فإن أهداف الاستقرار لهذه البرامج تقابل ببعض النجاح من خلال مقاومة ظروف النمو المنخفض غير المشجعة للإنفاق الرأسمالى على تحديث المعدات وتوسع الطاقة وإستكشاف فرص الأعمال التجارية الجديدة. ويمنع التخفيض فى النفقات العامة فى العديد من الدول النامية، الاستثمار فى البنية الأساسية التكنولوجية والأساس المادى والمؤسسى والتى تتطلبها المشاريع المحلية والمملوكة للأجانب للعمل وتحقيق الربحية المطلوبة.

٢٥٤/ تعد استجابة العرض منخفضة خصوصاً فى إفريقيا. ويعتبر العامل الرئيسى المعوق لذلك هو ندرة المشروعات بصفة عامة وإنخفاض مستويات قدراتها الأولية بسبب انخفاض القدرات التنظيمية للمشروعات حتى فى ظل وجود منتجين أكفاء، ونقص المعرفة الفنية اللازمة للفرص الناشئة بالسوق. وتتفاقم المشكلة عندما يكون دعم البنية الأساسية والدعم المؤسسى محدوداً كما هو الحال فى العديد من الدول الأقل تقدماً.

٢٥٥/ يعد الإلمام بظروف السوق فى الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول غير كافياً نتيجة لعدم إدراك المؤسسات للجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية الاجتماعية لهذه الاقتصاديات. فيلاحظ ضعف قاعدة الإنتاج فى العديد من هذه الاقتصاديات، حيث تلقى سياسات إشباع احتياجات الانفاق العسكرى أولوية تفوق احتياجات المستهلكين والتركيز على مقابلة الأهداف الكمية بدون النظر لاعتبارات الجودة.

٢٥٦/ تواجه المشروعات العامة صعوبات كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فى تبنى إصلاحات السوق. ويرجع جزئياً إلى تركيز حكومات هذه الاقتصاديات على تحسين الأداء المالى بكفاءة. ويمثل تخفيض حجم القطاع العام اهتماماً كبيراً عن الحاجة لتحسين الإدارة، وفى نفس الوقت يعد النجاح فى تخفيض الحجم النسبى للقطاع العام فى الدول النامية محدوداً.

٢٥٧/ بصفة عامة سوف تحتاج المشروعات فى الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول إلى الإستمرار فى إعادة هيكلة وتحسين الوضع التنافسى، حتى يتسنى مواجهة تحديات الواردات المنافسة أو اختراق الأسواق الأجنبية. ويعتمد العرض فى العديد من الدول على الاستجابة المحلية للمنتجات الأجنبية، حيث انخفاض قدرة الأسواق المحلية على إنجاز هذه العملية بكفاءة وباستخدام الطاقة المتاحة كاملة. وتعتبر التكاليف متزايدة بالإضافة إلى أن اعتبارات الجودة كافية بالكاد barelyلمقابلة متطلبات الأسواق المحلية. وفى سياق التحرير والعولمة سوف تحتاج الشركات للتفاعل المرن والسريع مع التكنولوجيات الحديثة وتغير طلبات السوق ودخول المنافسين الجدد. كما ينبغى على الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول أن تقابل الاعتبارات التى تتطلبها الأسواق العالمية من التعبئة وكيفية إخراج السلعة فى صورة ومظهر ممتاز (Finishing) مع مراعاة الاعتبارات الفنية.

٢٥٨/ يمكن للاستثمار الأجنبى المباشر والأشكال الأخرى من التعاون الأجنبى أن تساعد على تحسين التنافسية، بخاصة فى قطاع التصنيع. وتقريباً يمكن القول أن أغلب الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول لديها القدرة على تحديد عدد - ولو قليل - من هذه المشروعات ولقد فشلت العديد من الدول فى الاستفادة من المشاريع الأجنبية مثل المستثمرين، أطراف المشروعات المشتركة وعارضى التكنولوجيا وحقوق الإمتياز والشركات التجارية ووكالات المبيعات والمشترين فى المشروعات المحتملة. وعلى الرغم من قيام الدول بتحرير الإطار العام للاستثمار الأجنبى إلا أن الأطراف الأجنبية غالباً ما يصعب لايتم جذبها بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات

والمخاطر المصاحبة للاستثمار أو التعاون مع أطراف ذات خبرة محدودة فى العديد من الدول النامية. ومع ذلك فقد حدث نمو سريع بدءاً من التعاقد الدولى مع قطاع المشروعات صغيرة الحجم، بالتحديد فى شرق وجنوب آسيا، وشمال أمريكا وبعض أجزاء من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حيث زاد الاستثمار الأجنبى المباشر والمشروعات المشتركة بسرعة فى عدد من الدول الأكثر تقدماً. ولما كان قطاع المشروعات الديناميكية والطبيعية غير محمى، بخاصة فى دول صحراء أفريقيا وفى الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول، فإن زيادة الاستثمارات الأجنبية هنا سوف تعتمد بدرجة كبيرة على سرعة ونجاح تنمية المشروعات.

٢٥٩/ يمكن للسياسات القومية تشجيع قطاع المشروعات الديناميكية، حيث أن قوة السوق بمفردها ربما لا تقدم الحافز الكافى للمشروعات الخاصة للاستثمار أو الابتكار فى البيئة الاقتصادية النامية أوالتى فى مرحلة التحول. وتشمل العوامل التى يتم تجاهلها فى هذه الأسواق وجود اقتصاديات الحجم ودرجة الخطر، حيث تختلف التكاليف وفقاً للتكنولوجيات والتى لا يمكن تمويلها بواسطة الشركات نفسها أو أسواق رأس المال أومن خلال تخفيضات التكلفة بين الشركات الأخرى التى لا تنعكس فى أسعار السوق الجارية. وفى ظل هذه الظروف يمكن للسياسات صديقة السوق تحسين التخصيص المحتمل للأسواق وتوليد مهارات وقدرات جديدة، وإمكانية زيادة الربحية الخاصة وتخفيض درجة خطر الاستثمار. ويتم ذلك بأى وسيلة بسيطة أومباشرة، وتشهد تجربة شرق آسيا الناجحة على وضع السوق وأهميتة أخذاً فى الاعتبار مؤشرات الأسعار عند وضع الأولويات ورسم الإستراتيجيات وما شابه ذلك بما يخدم الإهتمامات طويلة الأجل لقطاع المشروعات والاقتصاد ككل.

٢- تجارب شرق آسيا :

٢٦٠/ لا تقدم تجارب شرق آسيا للعالم وصفات محددة بعينها، ولكن هى تجارب تشتمل على الملامح العديدة التى تبدو مناسبة لتنمية المشروعات فى أى مكان. بدءاً بالحكومات الإقليمية التى تستخدم سياسات ماكرو اقتصادية وسعر الصرف لتحقيق الاستقرار الضرورى للاستثمار المربح ولزيادة الادخار وسرعة النمو الاقتصادى يتخذ الادخار النظام المصرفى كقناة يتدفق من خلالها لقطاع المشروعات، التى تعتمد بكثافة على التمويل بالدين. ويضع دعم الدولة شروطاً على الأداء التنافسى، حيث سمحت درجة توافر الائتمان (الدينْ) لهذه الدول (شرق آسيا) بإدارة تجربتها وغالباً تكتسب من التوظف فى فروع TNCs لتأسيس SMEs الخاصة بهما.

٢٦١/ اعتمدت العديد من دول شرق آسيا على سياسات التجارة الحمائية لتقدم مشروعات متوسطة وصغيرة الحجم لتوفر نطاقاً للتعليم التكنولوجي في صناعاتهم الناشئة. ولقد كانت الحماية منتقاه ومتعاقبة staggered (بدأت في عقد الثمانينات) ومحددة الزمن. ولقد ساهم عرض المعرفة الفنية المصاحبة للعلاقات بين الشركات في عملية التعلم التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، ففي بعض الدول، فإن وجود شبكة كثيفة من العلاقات مع العارضين المحليين التي نشأت في الثمانينيات أعطى مصدري المنتجات الأكثر حداثة ميزة في جعلها قادرة على الاستجابة بسرعة وبشكل أكثر مرونة لتغيير أنماط الطلب.

٢٦٢ / لقد اختلفت أنماط التكنولوجيا المستوردة ورأس المال بين الدول وبعضها البعض، فيلاحظ اتباع كوريا اليابان حيث اختارت عملية تصاريح الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تمييز إقليم تايوان الصيني بين الاستثمار الأجنبي والمحلي باستثناء لقليل من القطاعات الفردية. واعتمدت سنغافورة على FDI كوسيلة لاستيراد التكنولوجيا، وذلك كما فعلت العديد من الدول الآسيوية الأخرى. وفي كل الحالات صُممت سياسات الحكومة لتشجيع التعلم للمنتجين المحليين. كما كان هناك تركيز مستمر على التعليم والتدريب على كل المستويات. ولقد نتج عن الاستثمار العام والخاص خلق مؤسسات فنية ومدارس تدريب لتساعد على التدريب لتوفير الفنيين ذوي المستوى المتوسط وكذلك كبيرى عمال، وتشجع الأفراد على الاستثمار في تعليم أطفالهم لزيادة معدل النمو في الأجور الحقيقية. ومن خلال نظام للحوافز والواجبات الضريبية شجعت الحكومات كذلك التدريبات المحلية في الشركات الوطنية التي تستكمل بواسطة التدريبات التي تقدمها فروع TNCs. وفي بعض الدول مثل سنغافورة، فقد تم التعاون مع TNCs لإنشاء تسهيلات للتدريب في صناعات مختارة.

٢٦٣/ لقد تدفقت Poured الموارد الوفيرة إلى مجالات البحوث والتطويرR&D التي شُجعت من خلال تقديم مزايا ضريبية وحوافز أخرى. ولقد شَجّعت السياسات الترويجية التنافسية من خلال التمييز بين الصناعات الناشئة والناضجة وتلك الهابطة. كما تم تشجيع القطاعات ذات معدلات النمو المرتفعة في الإنتاجية على التصدير من خلال تقديم استثناءات وإعفاءات من التعريفات وأسعار الفائدة التفضيلية والضرائب المنخفضة أو الملغاة . Write-offsواستثمرت الحكومات بدرجة كبيرة في خلق البنية الأساسية الضرورية في شكل نظم اتصالات حديثة رخيصة وتعمل بقوى الكترونية، وطرق وتسهيلات نقل ومواقع مصانع جاهزة للاستخدام. ولقد ساعد هذا الاستثمار في البنية الأساسية على مقابلة انخفاض أهمية مزايا تكلفة العمل في مواجهة المنافسة الجديدة من المنتجين منخفضي التكلفة منذ الثمانينيات.

٢٦٤/ لقد استجابت الشركات للفرص الناتجة عن هذه البيئة المواتية بعدد من الطرق. فكان التركيز المبدئى على التعليم من خلال العمل وتطبيق التكنولوجيات المستوردة للإنتاج فى السوق المحلى. وأدى ذلك تدريجياً إلى اكتساب المقدرة على تحقيق تغيرات واضحة وتحسينات فى التسهيلات الإنتاجية ولتحقيق ابتكارات واضحة من خلال أسلوب الهندسة العكسية .Reverse Engineering ولقد عزز ذلك من قدرة هذه الدول على الاستجابة لنمو المنافسة فى الأسواق العالمية، وإنتاج المنتجات المتخصصة الموائمة للبيئة والمنتجات كثيفة المعلومات. ولقد قدمت التجربة ؛ فى أسواق تصدير الخدمات ؛ الخبرة الفنية والتسويقية اللازمة للاستثمار فى الخارج (فى الدول الأقل تقدماً والدول الصناعية).

٢٦٥/ إن الظروف المؤدية إلى هذه النتائج الجيدة لاتسود فى كل الدول، وليس لأى منها الحق فى اختيار ترتيب منظم للتحرير فى الاقتصاد العالمى اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار القانونى قد تغير فى إطار أوروجواى. ومع ذلك اقترحت التجربة الأسيوية العناصر الرئيسية لاستراتيجية قومية لتنمية المشروعات تتمثل فى: خلق بيئة مواتية؛ تقديم حوافز صديقة للسوق بالنسبة لبيئة المشروعات القومية وخدمات الأعمال؛ وتشجيع الروابط الأمامية والخلفية بين الشركات والروابط الأفقية بين الشركات والمؤسسات الأخرى وبخاصة مؤسسات العلم والتكنولوجيا.

ب ـ السياسات المحلية والإقليمية لتنمية المشروعات والتنافسية :

١- البيئة المواتية :

٢٦٦/ يعد خلق البيئة المواتية للنشاط التنظيمى والمؤسسى واحداً من أكثر الأدوار أهمية لتدخلات السياسة العامة، شاملة مقاييس الحكومة والدعم المالى الدولى لهذه الإجراءات. ولا تعد البيئة المواتية كافية بذاتها لتأكيد نشأة قطاع مشروعات ديناميكى، لكنها مرغوبة بدرجة كبيرة لنشاط المشروعات، وتتطلب سياسات اقتصادية واضحة ومتناسقة لتشجيع ثقة الأنشطة الاقتصادية؛ والاستثمار؛ وتحريك المدخرات؛ وتسهيل عملية التكيف الهيكلى. وكذلك لابد من وجود إطار مؤسسى وقانونى وتجارى يحدد المتطلبات التى يحتاجها السوق لممارسة الأنشطة التجارية به.

٢٦٧/ لعل الجانب الهام للبيئة المواتية يتمثل فى جودة العمل بين الحكومات والقطاع الخاص. وحيث تشجع كل الحكومات المشروعات بطريقة ما أو بأخرى، ولكن يعد تنفيذ ذلك هو المشكلة أكثر من السبب من وراء عمله. وعلى الجانب الآخر هناك أثر عكسى للسياسات التى تهدف إلى تصحيح فشل السوق، حيث يمكن أن تكون السياسات التدخلية صديقة السوق عندما يتم صياغتها فى شكل شفاف وبدون جهد وتحفظ مع وجود جهد أكثر تأثيراً من جانب القطاع الخاص.

أ ـ تشجيع ثقة الأعمال والاستثمار :

٢٦٨/ لقد وضعت أغلب الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول مجموعة من السياسات محل التنفيذ لتحرير وتحسين البيئة المحلية لأنشطة المشروعات. ولقد شملت هذه الجهود برامج لتحقيق الاستقرار الكلى للاقتصاد بهدف الحفاظ على أوإعادة الاستقرار السعرى والنمو الاقتصادى. بالإضافة إلى تحرير هام لـ FDIوأطر العمل به، وإصلاح السياسة التجارية. ويضم هذا تخفيض أوتخفيف القيود الكمية والحصص، ومعدلات التعريفية المرتفعة، والضرائب المفروضة على الصادرات ومتطلبات البيروقراطية المرهقة .burdensome

٢٦٩ / تشتمل الإصلاحات الصناعية على إجراءات لتخفيض عدد المشاريع غير الكفء والمشاريع العامة قليلة الإنتاج من خلال الخصخصة والإصلاحات للمشاريع العامة الأخرى، وتخفيض متطلبات الدخول والخروج على المشاريع الخاصة، والتحرر من الرقابة السعرية وإزالة قيود الموازنة. وتساعد هذه الإجراءات الاستثمار أن يأخذ مكانه بجدية مع إزالة القيود والعوائق أمام ممارسة الأنشطة التجارية ووضع مقاليد إدارة هذه المشروعات فى أيدى المتخصصين الذين يخضع أدائهم لاختبار السوق. ويمكن أن تتحد إجراءات الاستقرار مع السياسات التجارية لتساعد على زيادة المكاسب لنشاط المنظم الإنتاجى.

٢٧٠/ يشمل التحرير الحتمى Inevitably عملية إعادة الهيكلة وضبط الاختلالات. فيمكن أن تتحول الموارد من الأنشطة غير الفعالة التى تتسم بإنخفاض الإنتاجية لأنشطة أخرى أكثر إنتاجية، وحيثما وجد فشل فى الأنشطة التنافسية المحتملة تترك الموارد بدون توظيف. ويعد من المهم للمشروعات السماح بإيجاد الفرص لإعادة هيكلة وتعظيم رأس المال البشرى والمادى. كما لوحظ بالطبع، وأن فى العديد من الدول التى طبقت برامج تكييف هيكلى تعتبر لديها إستجابة العرض ضعيفة عموماً. وفى مثل هذه الحالات، ربما تحتاج الحكومات إلى إصلاحات تتمثل فى تحرير السوق واعتبارها أكثر فعالية، وتحتاج كذلك لسياسات جانب العرض لتسهيل إعادة هيكلة المشاريع وبخاصة فى الصناعات ذات التكنولوجيات متوسطة الأجل والتنافسية المحتملة. وتحتاج هذه السياسات لأن تكون صديقة للسوق وتتجنب الخطر المتكرر المصاحب للسياسة الصناعية. وينبغى للحكومات المستقبلية لدعم المؤسسات الدولية، والذى تحصل عليه بتأكيد إشتمال برامج التكيف الهيكلى على إجراءات قوية تفضل تنمية المشروعات.

٢٧١/ يمكن لسياسات المنافسة العمل على تحقيق التوازن بين المشاريع الصغيرة والكبيرة وخلق مجال عمل لهذه المشاريع، ويتم تشجيعها بغرض زيادة قدرتها على الوقوف أمام المنافسة الدولية، وإقامة المشروعات لتحقيق ميزة الحجم الكبير وفرص التعاون مع الشركات الأخرى فى R&D وأنشطة التعاون الفنية الأخرى. وتأخذ سياسات المنافسة فى الاعتبار زيادة تناسبها مع الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول وبدرجة كبيرة، لتستوفى احتياجات الرأى العام من خلال حمايتها من ممارسات الأنشطة التجارية المقيدة والإساءة المحتملة للقوى الاحتكارية الناشئة عن خصخصة المشروعات الكبيرة.

٢٧٢/ تتطلب الشفافية فى تنمية المشروعات إطاراً تجارياً وقانونياً يدعمها. ولما كان هذا الإطار موجوداً فى العديد من الدول النامية، إلا أنه لم يأخذ موضع التنفيذ فى أغلب الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول، حيث لاتتوافر بها مؤسسات قانونية تقليدية لتنفيذ العقود، ودمج المشروعات وحماية الدائنين من فشل الحصول على ديونهم، وأحياناً من الضرورى تقوية إدراك العامة من الشعب لشرعية أنشطة القطاع الاقتصادى الخاص. وتعد الحماية المناسبة للأصول غير الملموسة (مثل البراءات وحقوق المؤلف) عنصراً لازماً لخلق بيئة مشجعة على الاستثمار والتقدم الفنى.

ب ـ تعزيز علاقات الحكومة والأنشطة التجارية :

٢٧٣/ يختلف إشتراك الحكومات فى تنمية المشروعات من دولة لأخرى بدرجة ملحوظة. وتبرز هنا مهمة الحكومات كوكالات تحفيزية، تؤدى ما لاتستطيع المشروعات والأسواق القيام به. ويشير الواقع العملى إلى أن السياسات المضنية والإجراءات الحادة والقواعد البيروقراطية غالباً ما تقصد ضغط القطاع الخاص وإرهاقه. لذلك من الضرورى تشكيل استراتيجيات تنمية المشروعات أخذاً فى الاعتبار تجربة القطاع الخاص. ينبغى على المشروعات كلما أمكن دفع مقابل عن الخدمات التى تستقبلها من الحكومة لتأكيد أن هذه الخدمات موجهة حسب الطلب وتنتهى ذاتياً ما لم تكن تصبح هناك حاجة إليها .

٢٧٤/ تعد جودة علاقة العمل بين الحكومة والقطاع الخاص فى غاية الأهمية لبناء مهارات وللتنمية التكنولوجية وتنمية البنية الأساسية وتشجيع الروابط بين الشركات.

٢٧٥/ وضعت الحكومات آليات عديدة ومختلفة لتنمية العلاقة بين الممثلين الاقتصاديين المختلفين ـ العمال؛ المنظمين؛ المستثمرين؛ المصرفيين؛ العملاء؛ المشاريع الكبيرة والصغيرة؛ وعناصر المجتمع ـ بينهم من جانب والحكومة من جانب آخر لكى

توازن مطالبهم المختلفة وتوفقهم Reconcile مع أهداف سياسة الحكومة. وتعتبر المجالس الاستشارية المؤسسة فى اليابان وكوريا أشكالاً مفيدة لتبادل المعلومات وللحصول على مدخلات لصنع السياسة فى القطاع الخاص للتعرف على المشاكل مثل اتجاهات السوق؛ التنمية التكنولوجية؛ التنظيمات؛ وخطط الأعمال المحتملة على أساس وظيفى (مثل قضايا التلوث، التمويل أو الضرائب) وأساس القطاع الذى تنتمى إليه الصناعة (مثل السيارات أو الكيماويات) . وكذلك تم تأسيس لجان استشارية للأعمال والحكومة فى ماليزيا وتايلاند والدول الأخرى. والشرط الضرورى لنجاح هذه الأجهزة هو فعالية وكفاءة وحسن سمعة القائمين على العمل بالأجهزة الحكومية بما يكسب الجميع الثقة والمصداقية.

٢٧٦/ تساعد الآليات التى تسمح بوجود استشارات متبادلة على تعزيز كفاءة التعاون بين رجال الأعمال والحكومة. ولقد تم إقامة معالم لهذا التعاون يسمح للشركات بالتركيز على منافسة السوق وعدم وجود قلق حول تدخل الحكومة. ويضاف إلى ذلك إمكانية تطوير هذه الآليات لمؤسسات ديمقراطية أولية تقدم خدمات مباشرة متبادلة بين السلطات الحكومية ورجال الأعمال والمستهلكين، وأيضاً الأكاديميين .

٢- تشكيل إستراتيجيات محلية لتنمية المشروعات :

٢٧٧/ تقدم البيئة المواتية إطاراً خلفياً Backdrop للسياسات الموجهة لتشجيع تنمية المشروعات. وفى العديد من الدول التى نجحت فى تشجيع المشروعات، يلاحظ أن هذه السياسات وضعت معاً فى استراتيجية واحدة لتنمية المشروعات. وتشير المادة IX من UNCTAD إلى أن الدول النامية ربما تود أن تعلن عن نيتها لتشكيل أو لتحديث استراتيجية تنمية المشروعات المحلية، بمساعدة من الجماعة الدولية كما هو مطلوب وتناقش النقاط التالية بعضاً من أكثر العناصر أهمية والمطلوب تضمينها فى هذه الاستراتيجيات، بالتركيز على المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتى تعتبر هامة بدرجة كبيرة لأغلب الدول النامية.

أ- عناصر استراتيجية تنمية المشروعات :

٢٧٨/ قطاع مشروعات ذات درجة كبيرة من التنوع واحتمال النمو وهيكله يعتمد على الصناعة. يتكون هذا من شبكة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs؛ وشركات كبيرة مملوكة محلياً؛ وفروع أو شركات للهيئات عابرة القوميات TNCs؛ والشركات المملوكة للدولة والتى تعمل فى نظام السوق بحرية التنظيم الخاص.

٢٧٩/ ينبغى أن يكون التركيز الأساسى لاستراتيجية تنمية المشروعات على SMEs، ويشكل هذا الأغلبية الكبيرة من المشروعات فى معظم الدول النامية والمتقدمة. وبالطبع ربما تبرهن مواقف الدولة والأهداف المحلية الخاصة بها على ذلك (مثل خصخصة عدد كبير من المشروعات المملوكة للدولة فى بعض الاقتصاديات التى فى مرحلة التحول).

*** تحريك الموارد التنظيمية :**

٢٨٠/ يعتبر المنظمون متخذو المخاطر الاقتصادية وهم الأفراد الذين لديهم القدرة على إدراك الفرص المربحة وتحمل المخاطر وملاحقتها ولديهم فطنة Acumen الأعمال التجارية، بينما يمكنهم تعلم القدرة على تنظيم الأعمال وتحسين ذلك بالخبرة والتجربة، حيث يرجع عدم نجاح الكثير من المنظمين فى مشاريعهم الأولى إلى هذا النقص؛ وتمتلك المجتمعات رجالاً وسيداتٍ لديهم هذه الطبيعة التنظيمية، على الرغم من ذلك، فإن هذه القدرات تعتبر غير منتجه فى حالة عدم إتاحة الظروف الاقتصادية والبيئة التجارية المواتية كما هو الحال فى الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول.

٢٨١/ تقترح التجربة أن البرامج اللازمة للتعرف على تنمية المهارات التنظيمية لأفراد ومجموعات معينة يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى تحريك الموارد التنظيمية. ومتى يتم تصميم ورسم هذه البرامج بعناية يمكن لها أن تحقق مكاسب اجتماعية واقتصادية بما يفوق تكاليفها. وتستهدف هذه البرامج اجتياز إجراءات مختارة ذاتياً أو اختبار سلوكى قبل التأهل للتدريب. وحينئذ تركز هذه البرامج على بناء مهارات الأنشطة التجارية، من خلال تقديم المزيد من التعليمات والاستشارات المرتبطة بالأنشطة منذ التفكير فى المشروع وحتى بدء تنفيذه. وتؤكد برامج تنمية القدرة التنظيمية الناجحة أن الطلب على خدمات التدريب والاستشارات يمثل استجابة حقيقية Genuine لفرص الاقتصاد التنافسى.

٢٨٢/ يمكن اعتبار التدريب التنظيمى بمثابة مكوناً هاماً لاستراتيجية تنمية المشروعات، بخاصة عندما تكيف لتستهدف نطاقاً عريضاً من المجموعات مثل المدرسة العليا لخريجى الجامعات والعاملين متوسطى المستوى للمشاريع الكبيرة (شاملة المملوكة للدولة)، والعمال المنتقلين من القطاع العام والخاص وتاركو المدارس مبكراً أوالنساء والفقراء.

*** دعم المشروعات الصغيرة فى القطاع غير الرسمى :**

٢٨٣/ تساهم المشروعات الصغيرة التى تعمل خارج الإطار التنظيمى الرسمى فى العمالة والإنتاجية. ويقدر نصيب القطاع غير الرسمى ما يفوق ٥٠٪ من قوة العمل وحوالى ٢٠٪ من GDP فى العديد من دول أفريقيا وقليل من دول أمريكا اللاتينية. ويرجع ازدهار ونجاح القطاع غير الرسمى إلى استجابته لقوى السوق، وسهولة الدخول والخروج بما يجذب المنظمين من كل القطاعات فى المجتمع متضمناً ذلك النساء والفقراء والمجموعات المعنية.

٢٨٤/ تمثل البيئة التنافسية للقطاع غير الرسمى بيئة جيدة للمنظمين، لكنها لا تقدم خدمات البنية الأساسية والدعم الذى يحتاج إليه المنظمون للتوسع والنمو. ويقدم القطاع غير الرسمى العون القليل متى كانت الأنشطة التجارية غير متحيزة. وتحدد المشروعات الصغيرة إتصالات الأعمال بالمتطلبات الوثيقة والصغيرة نسبياً. ويمكن للإطار القانونى الممكن التنبؤ به والممكن الحصول عليه أن يساعد المنظمين فى الهروب من القيود المفروضة بشكل غير رسمى. إن سياسات الحكومة الناجحة لتسهيل عملية تنمية المشروعات تنشأ فى القطاع غير الرسمى شاملة إجراءات تخفيض التكاليف الخاصة بالإذعان للتنظيمات وتقديم خدمات الدعم للمشروعات الصغيرة، التى تشجعهم على تعزيز روابطهم مع الأسواق الرسمية والمؤسسات وأخيراً لتشكل مساهمتهم فى هذا الأمر.

٢٨٥/ تقترح التجربة أن برامج مساعدة تنمية المشروعات الصغيرة فى القطاع غير الرسمى المملوكة بواسطة مواطنين من الريف أو سيدات أو فقراء الحضر عملت على زيادة العمالة والدخول. وزيادة الدخول للفقراء فوق حد الكفاف، يمكن أن يدعم الطلب على المنتجات والخدمات لكل المشروعات المحلية. وبتقنين ملكية الأصول وإدخالها فى نظام الإنتاج، فإن تشكيل القطاع غير الرسمى يعد أيضاً خالقاً للثروة. وأغلب برامج تنمية المشروعات الصغيرة تتم محلياً وتركز على أهداف معينة. ويعد المستفيدون كثيرون نظراً لتواضع المساعدات المقدمة (مثل القروض الصغيرة فى حدود ١٠٠٠ دولار أمريكى أو أقل وهى الأكثر انتشاراً).

*** مساعدة المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم :**

٢٨٦/ تلعب المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم دوراً هاماً فى التكنولوجيا الصناعية وتنمية التجارة، وتعد جزءاً حيوياً لاستجابة العرض لضغوط وفرص العولمة. وتعتبر تلك المشروعات، نسبياً أكثر ملائمة ومرونة وابتكارية عن المشروعات الكبيرة.

وبالعمل معاً فى ترتيبات تعاونية مع مشروعات صغيرة ومتوسطة حجم أخرى و/ أو مع الشركات الكبيرة، يمكن لهم أن يصبحوا عارضين أو منتجين متخصصين للسلع والخدمات مع إمكانية تحقيق اقتصاديات الحجم المصاحبة لهذه التخصصات. وبالاستثمار فى معدات متعددة الأغراض مع الشركات العاملة يمكن لهم تحقيق فوائد التخصص المرن، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة لها مزايا أهمها صورة الحصول على مدخلات ضرورية مثل خدمات الدعم والائتمان والتمويل ومعلومات الأنشطة التجارية.

*** الحصول على دعم الخدمات :**

٢٨٧ / هناك حاجة إلى وضع إطار عام لسياسات نشطة مصممة لتوسع الطلب على نطاق المنتج أو دعم الخدمات التى لا يستخدمها المنظمون بكفاية إما بسبب السوق نظراً لعدم عرضها أوبسبب عدم إدراكهم لأهميتها فى تحسين الأداء. ويغطى دعم الخدمات مجالات عدة مثل تنفيذ المشروع لدراسات ما قبل الاستثمار؛ والاستشارات؛ ورقابة الإنتاج؛ والاختبارات المعملية؛ والتسويق؛ والتصميم الهندسى؛ ورقابة الجودة؛ والتعبئة؛ والحساب؛ والتأمين؛ والتعامل مع البنوك؛ والخدمات القانونية؛ والإصلاح؛ وصيانة واستئجار المعدات؛ وإدارة البيانات؛ وأجهزة وبرامج الحاسب الآلى والنقل .. الخ .

٢٨٨/ من المحتمل أن تكون تغطية البرامج محدودة بالمقارنة بعدد المستخدمين المحتملين بالإضافة إلى ضرورة أن تكون هذه البرامج ذات فاعلية من حيث التكلفة وبالتالى ينبغى عمل الاتصالات مع الشركات المستهدفة لتأكيد عملية النجاح وللتأكد من إمكانية وجود طلب عليها، لابد وأن تكون تكلفة الخدمة على الأقل مقبولة بواسطة الشركات المتلقية. ويعتمد نجاح أى برنامج على تفعيل Functioningالعديد من الخدمات، حيث تحتاج البرامج لأن تتكامل وتنظم لكى تستكمل سلسلة كاملة gamut من الاحتياجات (مثل إدارة الموارد البشرية؛ والاستشارة حول التحسينات التنظيمية؛ والتصميم؛ وتأكيد الجودة؛ والتسويق ... إلخ). حتى أن أغلب البرامج الناجحة توضح النتائج فى صورة المساهمة فى النمو والصادرات فقط فى الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل، لكن عندما تظهر هذه البرامج يمكن أن تكون العوائد dividend كبيرة .

٢٨٩/ لم يعد دور الحكومة ضرورياً لتقديم النصح والإستشارة أوالخدمات الفنية المساعدة، لكن الأفضل حث القطاع الخاص وتشجيعه لتقديم بعض الدعم المالى وترك الوسطاء للتسليم الفعلى للخدمات. وتقدم أغلب المشروعات الشائعة مثل هذه الخدمات

وربما تكون مصاحبة للأنشطة التجارية المؤسسة بواسطة مجموعات المشاريع والمجتمعات المتخصصة والمحترفة فى مجالات معينة مثل المحاسبة أوالهندسة والمنظمات المؤقتة المؤسسة بالاشتراك مع الوكالات الحكومية والأنشطة التجارية والمنظمات الدولية. وهناك ميزة فى الاعتماد على الأطراف الثلاثة، أفضل من موظفى الحكومة Civil Servants، وهى عرض الخدمات لقطاع المشروعات الذى ربما يكون محتملاً إدارته من خلال الطلب على السوق واحتياجات مستخدمى الصناعة وعموماً يكون قادراً على تسليم خدمات عالية الجودة بأسرع وقت ومرونة كبيرة وتكلفة منخفضة. واستكملت كذلك الجامعات بالقيام بدور مفيد فى مساعدة الصناعة مبدئياً عندما تخصصت هذه الأجهزة فى خلق جهات منظمة ومستقلة فى التمويل عن الجامعة .

٢٩٠/ لقد استخدمت الحكومات وسائل عديدة لتشجيع عرض الخدمات المحلية اشتملت الدعم المالى المباشر (مثل المساعدة المالية للتغلب على نقص رأس مال المشروع)، وحوافز الائتمان والحوافز المالية (مثل الإعفاء من الرسوم على الواردات على المعدات؛ والإعفاءات الضريبية على الملكية؛ وقروض دعم المشروعات التى تتعرض لكساد متضاعف) وتعديل النظام المطبق لتخفيض أو إزالة الحدود بين الخدمات المختلفة. أما المكونات الأخرى للاستراتيجية الخاصة بتنمية عرض هذه الخدمات، فهى تشمل الحوافز الخاصة بتبرير Externalization أنشطة الخدمات وإنشاء مراكز خدمة أو مراكز تدريب تهدف إلى تعليم فريق عمل محلى لتقديم خدمات المنتج.

*** الحصول على التمويل :**

٢٩١/ يعد الحصول على الائتمان وأسهم رأس المال أمراً ضرورياً لكل المشروعات، ولكن بخاصة المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم .SMEs وتفضل المؤسسات المالية المشروعات الكبيرة على حساب SMEs، نظراً للصعوبات فى تحمل مخاطر SMEsأوالتكاليف الإدارية المرتفعة نسبياً لإقراضهم. علاوة على المتطلبات المختلفة لإقراض هذه المشروعات من المستندات التى قد تعوقها كما أن هناك صعوبات داخلية لـ SMEsمثل نقص المهارات فى تقييم تكاليف المدخلات، والتسويق وإعداد الحسابات المقبولة وخطة الأنشطة التجارية والتى تؤثر على عملية الإقراض نظراً لنقص المعلومات.

٢٩٢/ إن المنهج الذى أثبت نجاحاً كبيراً فى آسيا هو تأسيس مؤسسات ائتمان

متخصصة لـ SMEs، متضمنة برامج ضمان القروض للبنوك التجارية المقرضة لها. وتعد الجماعة المؤسسة للبنوك أيضاً فعالة، وبخاصة الشبكات غير الرسمية للاتصالات الشخصية التى تساعد على تخفيض الخطر وتكلفة إقراض الـ SMEs. وبطريقة مماثلة، ارتباط شبكة معلومات القطاع غير الرسمى، بشبكة الاقتراض من القطاع الرسمى بما يساعد على تحسين تدفق المعلومة. إن خبرة الاقتراض صغير الحجم المتخصص لمجموعات الدخل المنخفض توضح أن تضامن المجموعة Group Solidari-ty تخدم بفاعلية كشكل إضافى ومصاحب للإقراض (مثل بنك Grameen.)

٢٩٣ / كما تفتقر أغلب دول أفريقيا والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول إلى البورصات المنظمة. بينما وضعت وكالات التنمية الدولية تسهيلات رأس مال فى قليل من الدول، وتعتبر هذه المبادرات مناسبة. وتستحق جدوى التسهيلات الرأسمالية الإقليمية الاهتمام من قبل المؤسسات المالية الدولية الإقليمية.

٢٩٤/ تقدم الجماعة الدولية دعماً مالياً لتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم SMEs، بخاصة للدول منخفضة الدخل بالعديد من الطرق إحداها من خلال القروض والتمويل بالأسهم، كما فى حالة IFC. كذلك تقدم الوكالات الثنائية للدول المتقدمة هذا التمويل من خلال ترتيبات الشراكة المرتبطة بتدويل مشاريعهم. ولا يبدو واضحاً إلى أى درجة استفادت SMEs فى الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول من هذا الدعم. ولقد قدم البنك الدولى قروضاً من خلال القطاع المصرفى الرسمى لمشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة الحجم SMEs فى الدول النامية من ١٩٧٣ حتى ١٩٩١ عندما توقف برنامج إقراض SMEs التقليدى لعدة أسباب، شملت اختلاط أداء المشروعات.

٢٩٥/ يوجد كذلك عدد صغير من قروض المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم SMEs المستترة Disguised، مثل القروض المندمجة فى مشروعات أخرى. وتم حديثاً إنشاء برنامج إقراض جزئى لتوزيع القروض الجزئية لأفقر الفقراء من خلال منظمات ريفية grass - roots، لدرجة أن هناك مبلغ مائتان مليون دولار مخصص بواسطة البنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية ووكالات ثنائية لمجموعة إستشارية لمساعدة الفقراء تهتم بتحرك الموارد وتناسق الإقراض. وهناك شكل آخر للدعم أو الحد من إقراض SMEs، كما وضعه البنك الدولى، وذلك لمساعدة الحكومات بعمل تصميم جيد وسوق مبنى على مساعدة فنية أو خدمات مدعمة لتنمية قدرات SMEs، شاملة مجال التمويل، وتحتاج هذه المجهودات أن تكون معززة من خلال دعم التعاون الفنى من المنظمات مثل الانكتاد UNCTAD، منظمة اليونيدو UNIDO والبنك الدولى.

*** الحصول على شبكات معلومات :**

٢٩٦/ يمكن للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم أن توسع أسواقها من خلال ترتيبات التعاون بأن تنشر Disseminate المعلومات عن المنتجات والخدمات المحلية والإقليمية. وتفضل البرامج المدارة بدعم عام لتشجيع تدفق المعلومات الحديثة لتلك المشروعات المحلية ويعتمد نجاح هذه المجهودات على قدرة التجارة المحلية والمساهمات الفنية و NGOs والمنظمات الريفية - أحياناً العمل مع الحكومات والمنظمات الدولية - على تطوير وتنمية آليات لقيادة الطلب لتسليم مثل هذه الخدمات.

٢٩٧/ كذلك قد تشترك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الخاصة فى استئجار أو شراء أو اقتسام الوقت بالنسبة للمعدات التى يمكن أن تزيد فعالية اقتصاديات الحجم. ويمكن أن تساعد هذه الترتيبات التعاونية الشركات الصغيرة لإيجاد المدخلات من منتجى الحجم الكبير المحليين والإقليميين. على أن يتم تدعيم هذه الجهود من خلال بنوك البيانات التى تساعد المنظمين على تخصيص المعدات أو إجراء ترتيبات الترخيص للتكنولوجيات المستوردة.

*** بناء قدرات تكنولوجية على مستوى المشروع :**

٢٩٨/ تعتمد قدرة الدولة على تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادى السريع فى الأجل الطويل بدرجة كبيرة على الفعالية المصاحبة للمؤسسات والسياسات المدعمة لنقل التكنولوجيا والابتكارات للمشروعات. بينما يلاحظ أن سياسات العلم والتكنولوجيا الخاصة بالدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول ومؤسساتها، ويعد الجزء الغالب منها فقيراً لمقابلة احتياجات الصناعة هناك، حيث أن التركيز على البحوث العلمية ليس كافياً، وإنما الأكثر أهمية على نشر التكنولوجيا كذلك، وخلق روابط أفقية بين الممثلين الرئيسيين المشتركين فى عملية الانتشار.

٢٩٩/ إنه من الضرورى فى تشكيل سياسات العلم والتكنولوجيا أن تكون هناك صورة واضحة لشبكة الوكالات المتفاعلة لتوليد وإنتاج ونشر الابتكارات التكنولوجية. وتشمل العديد من الابتكارات تحسينات إضافية فى الأداء الفنى وجودة المنتج أوتصميم المنتج، أوبيساطة تعلم كيفية إنتاج أوتصنيع منتج موجود، وربما يظهر تصميم صنف جديد من منتج معين من قسم البحوث والتطوير R&D للشركة التى يعد المشترى من هذه السلعة أفضل من إنتاج الشركة نفسها. ويمكن للتحسينات فى إجراءات رقابة الجودة أن تتم بواسطة قسم الهندسة فى الشركة، وبالتتابع يمكن أن تستقبل الشركة مساعدة فنية من منتجيها للآلات من الدولة، حيث مركز التكنولوجيا الصناعية أومركز الاستشارات الهندسية، أو توليفة من كل ذلك. وبكلمات أخرى، هناك شبكة كبيرة من الوكالات مع مؤسسات العلم والتكنولوجيا والسياسات تؤثر فى السلوك

الابتكارى والأداء التنافسى للمشروعات. إن أجهزة حماية التكنولوجيا التى لم تظهر لحيز الوجود حتى الآن يمكن أن تعمل مع الجامعات ومؤسسات البحوث كوسيلة وأداة هامة للقيام بـ R&D على نطاق تجارى واسع ولاستكشاف المعلومة الناشئة عن الموقع والزمن.

٣٠٠/ تشمل الابتكارات على مستوى المشروعات عملية تقديم منتج جديد بالنسبة للشركة، بصرف النظر عما إذا كان جديد بالنسبة للدولة أو العالم ككل. ويعنى هذا أن فلسفة سياسات العلم والتكنولوجيا ينبغى ألا تكون محدودة للأنشطة المصاحبة بالبحوث العلمية المتقدمة، لكن يجب أن تكون أكثر تركيزاً على العوامل والسياسات المؤثرة فى شكل القدرات التكنولوجية. وينبغى أن تسمح السياسات بالتفاعل بين وداخل كل المستخدمين ومنتجى المعلومة والمعرفة، شاملة المشروعات والوكالات الأخرى من خارج الدولة.

٣٠١/ يختلف هدف تدخل السياسة فى نظم R&D للاقتصاديات التى فى مرحلة التحول عما هو فى الدول النامية، ويوجد فى inherited هذه الاقتصاديات كم كبير من العلماء والمهندسين لديهم القدرة على القيام بإجراء R&D ومع ذلك، فى كل مجموعات الدول، تركز السياسات على خطوات للاختبار التجارى على نطاق واسع لجزء جوهرى من أنشطة مؤسسات R&D المعتمدة بصفة عامة، ويتم خدمة ذلك من خلال زيادة كمية الموارد المتاحة لهم للإنفاق على R&D ولتحسين فعاليتهم وتناسب احتياجات الصناعة بإخضاع جزء كبير من أنشطتهم لاختبار السوق. والأكثر عمومية أن هناك نزعة للتحرك من البحث الأكاديمى البحت تجاه تصور نشأة المشكلة وتطوير المنتج والخدمات المماثلة للمشروعات. وهذه الخدمات مع تأسيس قواعد صناعية ورقابات جودة وتصديق واختبار - كل ذلك - ساهم فى تنمية وتعظيم تدويل قطاعاتهم الصناعية.

*** تشجيع الروابط بين الشركات :**

٣٠٢/ بالنظر للتغيرات فى طلب السوق المصاحب للنظم الجديدة للإنتاج العالمى، يبدو التغير فى العلاقات بين الشركات فى العقود الحديثة. ووجدت الشركات الصناعية عبر العالم أنه من الضرورى التعاون رأسياً مع المنتجين والعملاء ، وأفقياً مع المنافسين السابقين لتقوية Fortify والإعتماد المتزايد على العلاقات مع الشركات الأخرى محلياً وعالمياً.

٣٠٣/ لقد أصبحت سرعة ومرونة الإنتاج أمراً ضرورياً فى عالم اليوم. وتسمح درجة وجود الروابط الأمامية والخلفية والأفقية للشركات باتخاذ قرارات فعالة فى

صورة اختيار ما إذا كان يتم إنتاج مدخل معين داخل الشركة أوتوريده من الخارج. ولقد وجدت هذه الشركات أنه من الضرورى وجود هذا التعاون لتخفيض التكاليف، ولعل الثقة تعد عنصراً هاماً فى تأسيس شبكات فعالة بين الشركات والتعاون بينها.

٣٠٤/ مثلما تتآكل eroded محددات التنافسية التقليدية، فإن التغير التكنولوجى والابتكار نشأ كعامل مسيطر ومساهم فى تنافسية الشركات فى عالم اليوم. وتوضح تجربة الدول الصناعية أن العلاقات بين الشركات تلعب دوراً هاماً فى عملية الابتكار. فتؤدى الروابط بين الشركات إلى التعليم المطلوب للتعاون، كما يعتمد ابتكار المنتج بدرجة كبيرة على خلفية تجارب المستخدم، مثل اشتراك العارضين فى عمليات التصنيع والذى يعطيهم بصيرة نافذة insight فى استخدام المعدات للإنتاج وتسهيل عملية الابتكار.

٣٠٥/ هناك العديد من الأنواع المختلفة من الروابط بين الشركات، شاملة شبكات رسمية لتبادل المعرفة (مثل العلاقات مع الجامعات؛ مراكز التعليم العالى؛ ومؤسسات ومعامل الحكومة)، والعلاقات غير الرسمية بين الشركات (كل من الشركات المحلية و TNCs) ومع المنتجين والعلاقات الاجتماعية الأخرى المؤثرة فى التعليم. وتمثل الإتصالات والتفاعل بين الشركات بقدراتها المختلفة مصدراً هاماً للابتكار. ويمثل التعامل مع الفروع الأجنبية العاملة فى الاقتصاد ومع الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر FDI الموجه للخارج مصدراً هاماً للتعليم.

٣٠٦/ بالإضافة إلى أنواع السياسات والمؤسسات لتنمية قدرات المشروعات، يمكن للحكومات تنمية التعاون بين الشركات فى R&D والمناطق الأخرى بواسطة تسهيل نقل التكنولوجيا بين الشركات والمساعدة فى تشكيل التحالفات الاستراتيجية المحلية والدولية؛ ترتيبات التعاون؛ التعاقدات الفرعية أو ترتيبات التصنيع الأصلية Original Equipment Manufacturing (OEM) و/أو الشراكة التكنولوجية، بما فيها مساهمة الجامعات والحكومات المحلية. ويمكن لهم كذلك المساعدة فى تنمية التعاون فى R&D بين الشركات والمؤسسات البحثية وإجراء R&D على نطاق تجارى أو بتأسيس أجهزة لحماية التكنولوجيا التى لم تظهر لحيز الوجود حتى الآن.

*** التعاون الإقليمى :**

٣٠٧/ يعد التعاون الإقليمى بمثابة الإضافة المفيدة للمجهودات المحلية، ذلك التعاون الذى يشجع حصول المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم الـ SMEsعلى المعلومات والتكنولوجيا والتمويل والمعرفة الفنية والمهارات. ولقد نجحت المجهودات الإقليمية فى آسيا وينبغى رسم إطار لمدخل مماثل فى إفريقيا.

٣٠٨/ يبدو المثال الحديث هنا فى برنامج «الآسيان» الخاص بتنمية SMEs، الذى يقدم شبكة معلومات لوكالات الدعم المحلية لتبادل المعلومة ولتجميع الموارد والخبرة

لتنمية SMEs فى المنطقة. وتشمل مجالات التعاون درجة إمكانية تأسيس آليات تمويل جديدة لتنمية SMEs، واشتراك برامج التدريب لتعظيم قدرات المنظمين، المديرين والعمال الفنيين، واشتراك التنمية التكنولوجية فى الصناعات الخاصة والتعاون فى التسويق وتجميع مجهودات الترويج فى شكل عروض تجارة مشتركة لمنتجات معينة.

٣٠٩ / إن المقترحات المأخوذة فى الاعتبار تتمثل فى APECللتعاون حول الحصول على المعلومة (شبكات قطاع الأعمال التجارية الخاصة والتجارة الإلكترونية) والتمويل (مشروع استثمار رأس المال فى APEC لتسهيل عولمة SMEs فى المنطقة). أما فى مجال تنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا، فقد تم تأسيس مركز APEC للتكنولوجيا والتدريب لـ SMEs.

٣١٠ / يعد إنشاء TECHNONET Asiaفى بداية السبعينيات ثمرة مشروعات مدعمة من المانحين لتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. وتضم هذه المجموعة ١٤ منظمة ـ مبدئياً وكالات دعم SMEs ـ من ١٢ دولة فى آسيا والباسيفيك وتدعم برامجها بواسطة المانحين الدوليين والثنائيين وتركز على أربع مجالات رئيسية : نشر المعلومة الصناعية، تقديم خدمات موسعة صناعية، تسهيل نقل التكنولوجيا أو المشاركة، وتنمية المنظمين المحليين والمشروعات. وهناك مشاريع مماثلة يتم تأسيسها فى مناطق أخرى .

٣١١ / إن التطبيق العملى لعناصر استراتيجية تنمية المشروعات ـ كما سبق الحديث عنه ـ يكون لدرجة القدرة على تبنى الدولة لسياسات تتكامل مع استيفاء متطلبات السياسة المحلية، مثل تقليل حدة الفقر والتغير الهيكلى ويتطلب التصور الناجح لذلك اتجاه فلسفة تنمية المشروعات بشكل خاص للفرص المحتملة المقدمة بواسطة اتجاهات العولمة والتحرير بدرجة كبيرة فى الاقتصاد العالمى. علاوة على ذلك، يتراوح الدعم الدولى سواء كان مساعدة فنية أو تمويل، سوف يكون مطلوباً بخاصة للدول الأقل تقدماً. وأخيراً، تحتاج أى استراتيجية لأن توضع من خلال فعل متعدد الأطراف يقصد خلق إطار دولى مناسب يقدم فرصاً لكل الشركات من كل الدول.

ج ـ تسهيل عمل المشروعات فى الاقتصاد العالمى : الحاجة إلى إجراء دولى

٣١٢/ تحتاج الاستراتيجيات المحلية لتنمية المشروعات إلى تدعيمها بواسطة أفعال على المستوى الدولى. تأخذ هذه الأفعال كجزء من استراتيجية عالمية لتنمية المشروعات شكلين :

١- أنشطة الدعم العالمى :

أ- مجال مهمة تنمية المشروعات، بخاصة فى الدول الأقل نمواً LDCs

٣١٣ / بينما تكون الغالبية العظمى للمشروعات فى أى دولة صغيرة، يمكن أن تحدث التنمية داخل الشركات ذات التكنولوجيا الديناميكية. ولا تحدث هذه العملية بشكل تلقائى ولا يجب أن تكون هكذا، بل تحتاج لدرجة من التنظيم تراعى فيها درجة الخطر، فعادة ما تفشل العديد من المشروعات خلال الثلاث سنوات الأولى. ويمثل هذا فى جزء منه مشكلة إختيار السوق. وهناك معدلات بقاء survival للمشروعات أثناء عملية حضانتها incubation حتى تكون غير حساسة لمناخ الأعمال الشامل. وفى الواقع تعد فترة حياة المشروعات كبيرة وذلك فى الدول المتقدمة حيث البنية الأساسية، مؤسسات السوق والبيئة المنظمة (مثل الملكية، والإلتزامات، والإفلاس وقوانين الإحتكار) أكثر تقدماً. وفى الدول النامية، بخاصة الدول الأقل نمواً، تختلف هذه الظروف بدرجة كبيرة ويجب بالنسبة لبرامج التعاون الفنى والسياسات تحديد مجموعة كبيرة من القضايا المحددة للدولة لتنمية المشروعات بفاعلية.

٣١٤/ لا يوجد هناك نقص أو عيوب فى مداخل السياسة وبرامج التعاون الفنى لتنمية المشروعات. وعلى المستوى الكلى يقدم البنك الدولى و IFC والمؤسسات الأخرى النصح والإرشاد على تصور البيئة المواتية لتنمية المشروعات، عادة ما تركز على الإصلاحات السياسية المؤسسية وإزالة القيود أمام قيادة هذه الأعمال. وعلى المستوى الجزئى، فإن التركيز ينصب على تقديم الدعم والتدريب لكل نوع من المشروعات من صناعات تقليدية ريفية، ومشروعات صغيرة حضرية والمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، والأعمال الزراعية وبالطبع الصناعة كبيرة الحجم، شاملة الشركات ذات الفروع عبر البحار. ولا توجد كل هذه العناصر فى كل الدول، ومتى يصبح الدعم العالمى على وشك تقديمه Forthcoming، فإن ذلك لا يرتبط بدول بعينها.

٣١٥/ هكذا، هناك حاجة لمجال مهمة تنمية المشروعات وبخاصة فى LDCs، من منظور تشكيل استراتيجيات محددة للدولة وتصور لبرامج تعاون فنى متكاملة لتنمية المشروعات. وبالنسبة للدول التى تضع برامج تكيف هيكلى فإن مهمات تنمية المشروعات تعد طريقة لتسهيل المجهودات بواسطة المشروعات للاستجابة لإجراءات التكيف (انظر الجزء القادم).

٣١٦/ يجب على هذه البرامج المتكاملة - كما سبق بيانه - تأكيد استمرارية أنشطة الدعم العالمى عبر عملية مستمرة من تنمية المشروعات، مثل الشركات التى تنمو من مشروعات صغيرة لمتوسطة الحجم. إن تنمية المشروعات ذات بعد عالمى هام، فلقد شجعت التكنولوجيات الحديثة الهيئات متعددة الجنسيات لتعولم Globalize إنتاجها وتفرق Disperse أنشطتها جغرافياً، لتأخذ ميزة الظروف المحلية. وبالدعم الملائم، يمكن أن تلعب المشروعات الصغيرة فى الدول النامية دوراً فى السوق العالمى بربطها بالشركات الأجنبية كعارضين، وإشتراك شركات الخدمة والمشروعات المشتركة. يعد EMPRETEC21 مثالاً لهذا الدعم، وهو برنامج جديد مطور بواسطة UNCTAD لتزويد المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم بحزمة متكاملة من الخدمات لتشجيع القيادة التنظيمية، وقدرتها التكنولوجية وفعاليتها وقدرتها على التصدير كما فى برنامج EMPRETEC والمعد بواسطة كل من UNCTADو DDSMS) ، الذى استفاد من أكثر من ألفين وخمسمائة منظم فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية لفترة تزيد على ست سنوات .

٣١٧/ يجب وضع المؤسسات الدولية المناسبة لتشكيل مدخل منظم للاحتياجات المتعددة للدول منخفضة الدخل فى عدد من المجالات، شاملة، تصور وتقديم نصيحة السياسة أو الخبرة الفنية فى خلق إطار مفضل ومواتى وظروف سوق، بخاصة سياسة واضحة وإطار تجارى لتنمية المؤسسات ذات الدور الفعال وكذلك تنمية الأسواق، وتنمية المشروعات وبخاصة SMEs، وتعزيز المؤسسات لتقديم خدمات الدعم المبنية على السوق لـ SMEs وشبكة وكالات الدعم على كل من المستوى الإقليمى وبين الإقليمى، وتنمية المتطلبات المؤسسية للسياسة الفعالة بين الحكومة ومنظمات القطاع الخاص، شاملة اتحادات SMEs، وشبكة شركات الدول المتقدمة مع هذه الدول النامية والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول. لتنمية أشكال الاستفادة المتبادلة للمشروعات، والتكنولوجيا وتنمية التجارة.

ب ـ تأكيد شمول برامج التكيف الهيكلى لإجراءات قوية تفضل تنمية المشروعات :

٣١٨/ لقد قدمت برامج التكيف الهيكلى فى الدول المنخفضة الدخل استجابة للصدمات الخارجية التى تعانى منها هذه الدول ولتصحيح تشوهات السياسة التى تعوق عملية التنمية. ولقد صممت هذه السياسة كعملية نهائية لإصلاح السياسة، مدعمة بواسطة المساعدة المالية الخارجية. وكان التوقع الشامل يتمثل فى أن الاستقرار الاقتصادى الكلى سوف يقدم بيئة يتم فيها الخصخصة وتحرير الأسواق وتحرر un-leash قوى النمو.

٣١٩/ إن التجربة لم تخرج عن هذه التوقعات، بينما اختلفت الأسباب والنتائج Pathologyبين الدول، إذ يبدو أن الملامح الهيكلية والمرحلة البدائية Embryonic لتنمية الأسواق، والمديرين والمنظمين، بالإضافة إلى قصر فترة التكيف بواسطة المشروعات، والاستجابة المتوقعة من المنتجين للتحرير. وفى النهاية تقترح التجربة الأفريقية أن استكشاف المنافسة الخاصة بالواردات ربما يعوق بعض الشركات عن إجراء نوع من إعادة هيكلة الاستثمارات التى تأخذ فترة للحصول على نتائج .

٣٢٠/ إن فشل التحرير فى جلب الاستجابات المناسبة بواسطة المنتجين، يمثل صعوبات فى إصلاح نظم إيراد القطاع العام، ونقص الدعم الخارجى الكافى يعنى أن عجز الموازنة لابد وأن يتعامل مع تخفيض الإنفاق. كما أن الجهد الرئيسى الجديد يحتاج لأن يكون محدداً فى اقتراح motion تعزيز التكيف الهيكلى بالاستشارة مع القطاع الخاص، على أن يتضمن ذلك إجراءات تنموية لجانب عرض قوى من أجل تنمية المشروعات. وينبغى لهذه الإجراءات أن تشجع استجابة العرض لإجراءات التكيف الأخرى وتشجيع التوظف. كما ينبغى إعطاء اهتمام مناسب للرابطة بين منتجى الخدمات والتكيف فى القطاعات التصنيعية والزراعية.

ج ـ الأنشطة الهادفة لتشجيع التنافسية للمشروعات :

*** بناء طاقة لمنتج الخدمات :**

٣٢١ / يعد دعم الجماعة الدولية مطلوباً لمساعدة الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول فى تشكيل استراتيجيات تنمية تحقق الجوانب المشار إليها فيما سبق. إن الدراسات المعنية بالدول أو بالقطاعات يجب أن تمد هذه الدول بمدخلات مفيدة وإرشادات فى اختيارات السياسة المعنية لبناء طاقة لمنتج الخدمات. كما أن المساعدة

الفنية فى مجال الخدمات ركزت على إدراك الدول النامية لأهمية قطاع منتج الخدمات، متضمنة وسائل لتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. فى عدد من الدول - على سبيل المثال، أخضعت الصين استقصاءات شركات الإنتاج للاستخدام كأساس لتقييم جودة مدخلات الخدمة والحصول على احتياجات الخدمة. ولقد اختبر هذا المدخل فى أمريكا اللاتينية، واستخدم فى العديد من الدول النامية وهو مناسب للدول التى فى مرحلة التحول .

٣٢٢/ يهدف برنامج أفريقيا المنسق للمساعدة فى الخدمات Coordinated Afri can Programme of Assistance on Services (CAPAS) إلى مشاركة الدول فى السياسات الاقتصادية المحلية فى مجال الخدمات. ويركز هذا البرنامج على تنمية الطاقة التحليلية الداخلية غير المقتصرة على آلية الحكومة ولكن تشمل أيضاً الجماعات الأكاديمية والإستشارية المحلية والمنظمات الممثلة من القطاع الخاص. وينبغى تقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بإصلاح وتحرير المعاملات الدولية فى الخدمات وتعزيز الطاقة المحلية للدول النامية فى مجال الخدمات، لذلك ربما تستفيد المشروعات الخاصة بهذه الدول من زيادة مساهمة مقدمى الخدمة الأجنبية فى الاقتصاد المحلى من خلال الاستثمار، والتجارة عبر الحدود، والأشكال الأخرى لتسليم الخدمة.

*** بناء طاقة فى فعالية التجارة :**

٣٢٣/ يمكن لأغلب التكنولوجيات المتقدمة أن تساهم بفاعلية فى تنافسية التجارة للمشروعات فى الدول النامية فى حالة تبنى استراتيجية مناسبة لتحريك الموارد المحلية والدولية. وتشمل أمثلة نجاح البرامج فى مجال تسهيل التجارة، تقنية الجمارك (ASYCUDA Customs automation) و شبكة نقطة التجارة العالمية Global Trade Point Network (GTP Net)، فهى نظام عبر العالم يقدم المعلومات والأدوات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، بخاصة المستهدفة فى المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.

٣٢٤/ لقد ساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات فى تحسين إيرادات الجمارك فى سياق تخفيض التعريفة. وساعد على تخفيض الرشوة والفساد Corruption وتبسيط التجارة وبخاصة لـ .SMEs وبالمثل يعد المستخدمون والمستفيدون الرئيسيون من نقطة التجارة هم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعد هذه البرامج بمثابة الأدوات الإجرائية التى يمكن أن تسهم فى تخفيض تكلفة التكامل فى التجارة العالمية. وسوف يصبح الدعم الدولى عنصراً هاماً لتصور وتحسين البنية الأساسية المحلية مثل خدمات الإنترنت المحلية والإقليمية الفرعية، التى ستسمح بدرجة كبيرة من التفاعل النشط والمرونة فى التبادل بين نقاط التجارة ومستخدمى الأنشطة التجارية.

٣٢٥/ أحد المقترحات التى تحتل اهتماماً كبيرا فى المؤتمرات هو تشجيع طاقة نقاط التجارة لتعمل كمراكز معلومات وتدريب لـ SMEs بالنظر لفرص ومتطلبات التجارة الحديثة. وهناك ثناء على الروابط بين نقاط التجارة وجماعات الأعمال المحلية، مثل هذا الجهد يساعد القطاع الخاص فى تبنى والاستفادة من التزامات دورة أوروجواى.

*** مراجعات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار :**

٣٢٦/ تتطلب الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول مساعدة معقولة من الجماعة الدولية فى رسم إستراتيجيات التكنولوجيا لمقابلة احتياجات هذه الدول. وبناءً على التجربة فى الدول المتقدمة، أقامت الأنكتاد UNCTADعلاقة مع جماعة العلم والتكنولوجيا بغرض التنمية، بما عرف بالعمل فى مراجعات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وفقاً لاحتياجات الدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول (المجلس الاجتماعى الاقتصادى E/1995/4 فى ١٩ يولية ١٩٩٥). وغرض هذه المراجعات مساعدة الدول النامية المشاركة والاقتصاديات التى فى مرحلة التحول فى تقييم مساهمة سياسات ومؤسسات العلم والتكنولوجيا لاحتياجات قطاع الصناعة ومن خلال زيادة معرفة كيفية تصميم هذه السياسات وتطبيقها سوف تساعد هذه المراجعات الدول النامية الأخرى والدول التى فى مرحلة التحول لتحسين سياساتها، بينما تفتح فى نفس الوقت الفرص لزيادة التعاون الدولى.

د ـ نشر أفضل ممارسات للدعم بغرض تنمية المشروعات :

٣٢٧/ تعريف "أفضل الممارسات" فيما يخص الدعم الحكومى المؤسس على السوق لتنمية المشروعات، ربما يتم تسهيله من خلال تبادل الدروس المستفادة من خبرات الدول. ولقد ركزت مجموعة العمل المؤقتة لـ UNCTAD الخاصة بدور المشروعات فى التنمية على عدد من أفضل الممارسات المكتشفة من دراسات الدولة والتبادلية. ويوجد بين هذه الدول مجموعة من الإجراءات التالية:

أ ـ تسهيل إقامة الأعمال التجارية أو تشكيل الأعمال الصغيرة، بتقديم الحوافز (على سبيل المثال، فى شكل الحصول على التمويل والفوائد الأخرى) لتسجيل المشروعات الصغيرة كما فى الإكوادور وإجراءات مدفوعات الضريبة البسيطة للمشروعات الصغيرة فى شكل ضريبة إجمالية بدون الحاجة إلى سد إيرادات الضريبة أو إعداد الحسابات كما فى الهند.

ب ـ توفير مهارات لمقابلة احتياجات السوق الوظيفية من خلال النظام الذى ينمى التدريب على مهنة معينة والتعليم النظرى فى المؤسسات المتخصصة والتدريب الوظيفى فى المتجر، كما فى المانيا أو من خلال قيادة الطلب لبرامج تدريب الوظائف المرتبطة بالسوق كما فى العديد من دول أمريكا اللاتينية.

ج ـ تشجيع تنمية الصادرات بمساعدة المصدرين فى الفترة الأولى على وضع وتحديد أعمال التصدير، كما فى كندا والنرويج، وذلك بواسطة تقديم حزمة متكاملة من الخدمات فى متاجر. كما فى المملكة المتحدة. بالإضافة إلى دعم المشروعات المشتركة المفيدة، التنمية التكنولوجية والتجارية من خلال تزاوج Twinning الشركات للدول المتعاونة، كما فى المانيا والهند.

د ـ تخفيض الخطر وتكلفة الإقراض لـ SMEs أوتشجيع هذا الإقراض بواسطة بناء شبكات للاتصال الشخصى (التى تساعد على تحريك المدخرات) من خلال الجماعة المؤسسة على البنوك كما فى بنجلاديش ونيجيريا، بتقديم الإقراض المتخصص أو المبنى على السياسة، كما فى اليابان وكوريا. واستخدام مجتمعات ضمان الائتمان المشترك أو مشروعات التأمين واعتمادها بواسطة البنوك والمشروعات الصغيرة، كما فى فرنسا، ويخلق تسهيل ائتمان الصادرات الذى يقدم ائتمانان لـ SMEs الذى يعد بمثابة تعاقدات فرعية لشركات التصدير الكبيرة، كما فى المكسيك .

٣٢٨/ إن تعريف وتبادل أفضل الممارسات بالنظر للدعم المؤسسى وسياسات تنمية المشروعات يمكن أن يفيد من التعاون بين الدول النامية والتعاون بينها والدول المتقدمة، من خلال شبكة وكالات الدعم وتأسيس إجراءات للتبادل المؤسس على مجالات خاصة وقواعد مقبولة لتبادل المعلومة. وهناك مجالاً معقولاً لعمل إضافى بناء على النتائج المحققة بواسطة مجموعة العمل المؤقتة حول دور المشروعات فى التنمية للتعرف على عناصر السياسة للعمل المحلى والتعاون الدولى .

٢- قضايا تحتاج لأفعال بين الحكومات :

٣٢٩/ إن عملية تحرير وعولمة الاقتصاد العالمى بطبيعتها تحدث من خلال تدويل المشروعات ـ الكبير والصغير، من كل مجموعات الدول ـ من خلال التجارة، الاستثمار، والترخيص. ويعنى هذا أن زيادة عدد القضايا المرتبطة بالمشروعات يأخذ البعد الدولى جيداً، على سبيل المثال، الأسئلة والاستفسارات المرتبطة بالالتزامات المنتج وحماية المستهلك وسياسة المنافسة وممارسات الأعمال المقيدة والحصول على إعتمادات R&D والمدفوعات والمحظورة Illicit؛ معايير المحاسبة الدولية والتنظيمات البيئية والمؤهلات

الفنية والحصول على شبكات مجموعة المستخدمين وتشغيل البورصات والضرائب وأسعار التحويل والإفلاس وحماية حقوق الملكية الفكرية واستجابات البنوك لفروعها فى الخارج. ولعل إدراك طبيعة عملية التحرير والعولمة تخفض بدرجة متزايدة قدرة الدول الفردية على معالجة هذه القضايا بفعالية وبشكل ثنائى.

٣٣٠/ تظهر مع العولمة الحاجة إلي وجود مداخل متعددة للقضايا المرتبطة بتدويل المشروعات بما يشكل ضغطاً جديداً على تلك المشروعات. ومن الجدير بالذكر أن الأعمال والممارسات الخاصة بتدويل هذه المشروعات ليس من الضرورى أن تأخذ شكل المفاوضات متعددة الأطراف. إذ يفضل لها أن تكون فى شكل متدرج من الثنائى وحتى المتعدد.

٣٣١/ تتطلب طبيعة عملية العولمة وضع مجموعة من الإنعكاسات الخاصة بالأطر التنظيمية المحلية لتدويل المشروعات وذلك فى دائرة إهتماماتها. وهنا يبرز الانكتاد دوراً فى استيعاب هذا الجانب من عملية العولمة وما لها من آثار على التنمية وكذلك دور المشروعات فى هذا الأمر وبالأخص دور الأنكتاد فى التعرف على وجهات النظر الخاصة بقضايا تدويل المشروعات العاجلة التى تتطلب اهتماماً متعدد الأطراف. وسوف تقدم الـ UNCTAD اهتماماً خاصاً لمتطلبات المشروعات بالدول النامية بخاصة LDCs وليس جديداً علي الـ UNCTAD اهتمامها بمجال التجارة إذ أولته رعاية منذ خمسة وعشرين عاماً، حيث طورت نظام الأفضليات المعمم الـ GSPوإن كان يقابلها اليوم تحد كبير فى الاقتصاد العالمى.

٣- تأسيس لجنة إستشارية عاليمة :

٣٣٢ / إن عملية السياسة التى تعمل فى إطار UNCTAD ينبغى أن تكون شاملة وذات نهاية مفتوحة للبحث عن الاشتراك ليس فقط لكل الحكومات ولكن أيضاً ينبغى أن يكون فى نطاق للممثلين غير الحكوميين الذين يلعبون دوراً متزايد الأهمية عبر العالم فى العديد من جوانب الحياة العامة، محلياً ودولياً. وتمثل NGOs اليوم عنصراً نشيطاً فى العديد من مجالات إهتمام : UNCTADعلى سبيل المثال التنمية بذاتها والبيئة وحقوق الإنسان (شاملة قضايا العمل والجنس gender وقضايا التكنولوجيا ونزع السلاح.) تعد مجموعات الأعمال المهتمة بالربح والقطاعات المحلية والإقليمية ممثلة للنمو المعنوى للمؤسسات الدولية مثل .UNCTADتبرز كيفية استخدام Har-nessالطاقات، الأفكار الحديثة وغيرها. من ثم تدخل عناصر المجتمع الحضرى فى عمل UNCTAD وتقدم استجابة سريعة من خلال قناة معلومات ذات طريقتين حول تساؤلات التنمية كقضية هامة جديرة بالبحث .

٣٢٣/ تتأثر NGOs بالعولمة بدرجة كبيرة فيما يخص الاستجابة للسياسة العامة، بالإضافة إلى اعتبارها مصدراً هاماً لتجربة وخبرة منظمة ، والتى يمكن أن تساعد صانعى القرار على معرفة الآثار الواسعة لقراراتها. ويمكن أن تلعب NGOs دوراً مفيداً فى تقديم ترجمة وتفسير للأفراد المختصة بهذه الأفعال والقرارات المضافة لمسببات التنمية. ولتقديم منتدى لهذا التغير المتداخل بين المجتمع الحضرى عبر العالم والمنظمات الدولية ينبغى تكوين، لجنة استشارية عالمية تضم ممثلى الأنشطة التجارية، اتحادات التجارة والأكاديميين والأطراف المناسبة الأخرى ربما تكون مؤسسة لاستشارة UNCTAD ومنظمات دولية أخرى مختصة بالمشاكل المرتبطة بتنمية المشروعات .

الفصل الرابع

العمل المستقبلى للـ UNCTAD

الآثار المؤسسية وبعض الانعكاسات الشخصية

٣٣٤/ لقد بذلت العديد من الجهود لتحديد وتعريف عمل الأنكتاد UNCTAD خلال الفترات الزمنية الماضية، فمن قديم الزمان وتحلم شعوب كثيرة منها الصينيون والفينيقيون وغيرهم بوجود الأسواق والاقتصاد فى وضع عالمى ويعد ذلك بمثابة ظاهرة معقدة تحوى العديد من عناصر التعارض.

٣٣٥/ حدث العديد من التحولات مع انهيار حوائط الإيديولوجيات، فقد أصبحت المؤسسات مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات/ منظمة التجارة العالمية بمثابة العمود الفقرى للنظام الاقتصادى العالمى. من ناحية أخرى، فاحتكاكات المنافسة والتجارة بالتنظيمات والقيود المحلية، تم تطويرها لنقطة لم تُرَ من قبل ويعكس ذلك التقدم الحالى.

٣٣٦/ فالعولمة بمثابة قوة دافعة محيرة لكل من التكامل والهامشية أو الحدية على خريطة العالم الاقتصادية. وهى تعد ـ لأول مرة فى التاريخ ـ للدخول فى مشاركة فعالة فى الاقتصاد العالمى من جانب مليونى امراة ورجل فى الاقتصاديات سريعة النمو. ولكن على العكس، يخشى مئات الملايين من أن تقوم نفس القوى بدفعهم للخارج ـ وربما للأبد ـ حيث قد لايتحقق الوعد بالرخاء الاقتصادى خاصة وأنهم لا يعملون أو منخفضى الدخل أوقطاعات منهم خرجت من خلال عملية التغيير، إن الفقراء ليس لديهم عمل فى العديد من الدول النامية والتى تعتمد على سلع قليلة من خلال العولمة والتحرير وبالتالى سيتأثرون بدرجة كبيرة.

٣٣٧/ فى هذه الفترة التى يتم فيها التداخل بين القديم والحديث، فمن المدهش كما يقول Gramsci أن كل أنواع التعارض والاختلاط تطفو على السطح ويوجد الخوف وعدم الأمان بجانب الأحلام ذات البريق والأمان. ويتضح أهمية ذلك جيداً فى الأزمة التى تلقى بظلالها على العلاقات الدولية الحالية، وتدعم الاتجاه نحو الإصلاح. عموماً وفى أى مكان من خلال نظام الأمم المتحدة المتمثل فى مؤسسات بريتون وودز وأخيراً وليس آخراً فى الأنكتاد.

٣٣٨/ إن الأنكتاد بالطبع جزء من الأزمة العامة للأمم المتحدة، حيث تتأثر بدرجة كبيرة بنظام المؤتمر. لكن هناك أيضاً تحديداً صارماً فيما يجب وصفه بأنه أزمة الأنكتاد ولقد أنشئت الأنكتاد فى منتصف الستينيات بهدف تغيير الوضع المصاحب لنظام بريتون وودز والجات. وكان من المتوقع أن تقوم الأنكتاد بتطوير نظام أفضل وبديل للعلاقات الاقتصادية وترتيبات النظام التجارى العالمى الجديد ولقد اعتمد بث الروح فيه على المبادئ والتى أهمها النظام الراديكالى المتغير الذى قد يفتح الطريق أمام التنمية. ولقد كانت التنمية هى العامل الذى سد الفجوة بين السعادة والتعاسة.

٣٣٩/ تمثل المفاوضات التجارية بين الدول نتاج القوى العالمية، وبالنظر لتدخل الحكومات فى الإنتاج والتوزيع يلاحظ أنه ينظم بطريقة غير مركزية ووفقاً للترتيبات بين أطراف القطاع الخاص من خلال آليات السوق.

٣٤٠/ كما تقدم الأنكتاد مساعداتها لتلك الدول النامية التى تتبنى سياسات تنمية أكثر فاعلية، والتى ترى الحاجة لاستخدام التجارة الدولية كوسيلة للتكامل والنمو والتنمية، ولقد تم إعادة تصميم دور الأنكتاد بعد أربع سنوات لتحسين استجابتها لمتطلبات العصر الذى نعيشه من خلال تحسين نظام التفاوض والتحرك تجاه ما يعرف حديثاً بالشراكة والتعاون من أجل التنمية. كما أنها تساعد على مقاومة الفقر الشديد ونمو عدم المساواة ومخاطر التهميش وتخريب البيئة، كل ذلك لمقابلة تحديات العولمة.

٣٤١/ ومن وجهة نظر Cartagena فإن طبيعة الظروف الاقتصادية الراهنة تغلب عليها عدة ملامح تتمثل فى التفسيرات من جانب واحد، والتى تعقد عملية التنمية وإدراك أهمية السوق والقطاع الخاص كوكالات هامة لخدمة الاقتصاد، وسعى الدول إلى خلق ظروف ماكرو اقتصادية وسياسية تساعد على تحقيق الاستقرار والتقدم.

٣٤٢/ كما يعتمد نجاح أو فشل الجهود المحلية على البيئة الاقتصادية الخارجية ولتحقيق النجاح تحتاج هذه الجهود لنظام دولى قادر على الإسراع بالنمو بطريقة مستقرة ومتواصلة عبر أنحاء العالم. كما أنه يجب على البيئة الخارجية أن تقدم دولاً ذات قدرات تنافسية عالية توفر عناصر أساسية لتحقيق تنمية متواصلة من خلال الأسواق والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والمساعدات الفنية والمالية. ومن ثم تشكل هذه العناصر أولويات أساسية لعمل الأنكتاد.

٣٤٣/ حتى يمكن إستيعاب وتفسير كيفية تفاعل هذه العناصر فى اقتصاد متزايد العالمية سوف يظل هدفاً أساسياً للمجهودات البحثية والتحليلية، وبالتالى ينبغى توجيه الحديث للغابة أكثر منه للأشجار أو بمعنى الدخول فى عمق الموضوع وليس النظر إلى فرعياته.

٣٤٤/ نحتاج فى النهاية إلى التركيز على ما هو واقعى وعملى وليس ما هو غامض وبعيد عن أرض الواقع كما قال : Alexander Herzen " **إن الهدف بعيد المنال لا يعد هدفاً، فالهدف لابد وأن يكون قريب".**

٣٤٥/ كما ينبغى أخذ هذا التحليل فى إتجاهين مكملين لبعضهما البعض، الأول: إعداد أجندة للمفاوضات متعددة الأطراف فى المستقبل حول التجارة والاستثمار والمنافسة والبيئة والتكنولوجيا، وهنا سوف تكون مساهمة الأنكتاد محددة فى تقديم

منظور التنمية ووضع صورة شاملة تأخذ فيها احتياجات وإهتمامات الدول فى مراحل التكامل المختلفة داخل الاقتصاد العالمى، وسوف يلحق هذا العمل بجهد متعاون ومتكامل مع المؤسسات الدولية الأخرى ومنظمة التجارة العالمية وبما يساعد على تصور المقدرة على العمل فى القضايا الهامة. والفرصة الأولى لوضع هذا الهدف محل التنفيذ سوف تكون مساهمة UNCTAD IX لبحث إمكانية عقد مؤتمر وزارى لمنظمة WTOفى سنغافورة .

٣٤٦/ ولاستكمال أجندة المفاوضات لابد أن يوجه الاتجاه الثانى للإنكتاد لمساعدة الدول على رسم وتصور نتائجها ويتمثل الهدف هنا فى عمل أفضل استخدام ممكن للفرص الناتجة فى التجارة (العمل من خلال برامج التجارة الفعالة، TRAIN FOR TRADE ASYCUDA) لتشجيع الاستثمارمن خلال إطار متعدد الأطراف ولتقديم مساعدات فنية للحكومات المعنية فى قوانين المنافسة ولتقدم الحوافز الإيجابية للتنمية كصديقة البيئة ولعمل مراجعات للسياسات المحلية فيما يخص العلم والتكنولوجيا .

٣٤٧/ يساعد هذا المنهج البراجماتى فى برامج التعاون الفنى لتشجيع التجارة فى دول إفريقيا بعد جولة أوروجواى ولكن من خلال اشتراك كل من الأنكتاد -UNCTADومنظمة التجارة العالمية WTOومركز التجارة العالمى ITCمعاً.

٣٤٨/ سوف يمثل العمل المستقبلى للأنكتاد مناقشات مكثفة بين الحكومات أثناء الإعداد لـ .UNCTAD IX وتقدم UNCTAD IXمؤشرات هامة لاتجاه العمل المستقبلى للأنكتاد ولمتابعة هذه الاهتمامات ينبغى مراعاة الاعتبارات التالية :

أ ـ هناك حاجة لتغيير أساسى فى جهد الأنكتاد لإستكمال نشاطها فى التجارة والتنمية.

ب ـ تحتاج أنشطة الأنكتاد أن تصبح أكثر تركيزاً على عدد قليل نسبياً من القضايا ذات الأهمية المركزية على التنمية التى يمكن ممارسة تأثير جوهرى عليها.

ج ـ فى حين أن الإدراك العام للعناصر الشائعة لخبرة التنمية، فإن عمل الأنكتاد يحتاج أن يأخذ فى اعتباره التنويع الحالى لأوضاع ومشاكل التنمية، حيث أن هذا التنويع يحتاج من الدول النامية المساعدة على تأمين الدخول للأسواق. كما يتطلب مساعدة مبدئية فى خلق وتوسيع طاقات عرض السلع فى الأسواق التى تهمها.

د ـ سوف تحتاج الأنكتاد للاحتفاظ بمراجعة ما ظهر حديثاً بما يعرف بالعولمة والتبعية وكذلك استيعاب انعكاسات التنمية فيما يخص المعاملات الدولية وتشجيع ما ظهر حديثاً بما يعرف بالتنمية صديقة البيئة.

هـ - يجب أن تركز الأنكتاد أنشطتها على أخذ الآثار المباشرة على الاقتصاديات القومية بعين الاعتبار خاصة فى مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشروعات وتتضمن هذه الأنشطة التعاون الفنى.

و - تحتاج آلية التعاون بين الحكومات أن تكون وثيقة ومرنة أكثر مما كانت عليه فى الماضى.

٣٤٩/ كما ينبغى على السكرتارية العامة للأنكتاد أن تحتفظ وأن تدرك كل ما يساعد على تحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها، وبما يساعد على تنمية العلاقات الدولية بين الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين فى القطاع الخاص صغاراً وكباراً والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمراكز البحثية وما إلى ذلك.

٣٥٠/ لقد فشلت المؤسسات المتعددة فى أن تعطى هؤلاء الممثلين الجدد الوضع الكافى للتعبير عن أنفسهم والوزن المناسب لهم. ويذكرنا هذا الوضع بما حدث فى ١٩١٩ فى الحرب العالمية الأولى، حيث أبرز الدبلوماسيون الانفتاحية فى قبول الابتكارات وضرورة تمثيل العمال فى منظمة العمل الدولية عبر الحكومات وكان الموجود غير ذلك، حيث لا توجد مساهمة مباشرة لهؤلاء المختصين بذلك.

٣٥١/ من المتوقع فى المستقبل القريب أن يبدأ تكامل القطاع الخاص والممثلين الجدد فى العمليات اليومية من خلال تحويل الأنكتاد كمؤتمر يتم فيه القيام بدور حقيقى فى التنمية بما يجعله نموذجاً لوكالة دولية حقيقية للقرن الحادى والعشرين.

٣٥٢/ وإذا ما كان ما سبق ذكره يمثل تحدياً كبيراً أمام UNCTAD IX فى الشهور القليلة القادمة، فنحن لا نعتقد ذلك، حيث يمكن أن تقابل احتياجات الدول الأقل تقدماً وعلى رأسها منطقة أفريقيا الجنوبية، حيث إنه من الضرورى تعليم هذه الدول العمل على تخفيف حدة الفجوة الاقتصادية الموجودة هناك.

٣٥٣/ فى محاولة لإعادة تعريف وتحديد أهداف الأنكتاد طبقاً لأولويات واضحة يمكن القول أن المشاورات الحديثة بين الحكومات تظهر درجة الاتفاق حول الحاجة إلى تخفيض وتبسيط عدد اللقاءات والاجتماعات بين الدول بما يزيد من فاعلية العمل وتحسينه. وسوف تساهم هذه التحسينات فى تخفيض التكاليف وأداء سكرتارية الإنكتاد على تسهيل تصور الجوانب السابقة بما يخدم كأداة لعملية الإصلاح بالنسبة للأنكتاد.

٣٥٤/ لعل أبرز ما قدم هو إعادة تفعيل دور الأنكتاد وزيادة قدرتها على المساهمة فى تشجيع النمو وتخفيض الفروق وبناء طاقة قادرة على إحداث اختلافات فى حياة

البشر. وبالنسبة للدول الأقل تقدماً فى إفريقيا، فمن واجبنا فى مؤتمرنا القادم عرض مجموعة من الحلول للمشاكل التى تواجهها.

٣٥٥/ وسوف يقيم كل مجتمع بالطريقة التى يعالج بها مشاكله فى ظل دخوله للمجتمع العالمى، وتركز الأنكتاد فى ذلك على دول إفريقيا والدول الأقل تقدماً باعتبارها هى المشكلة الرئيسية التى لا تزال قائمة فى القرن القادم والتى تتمثل فى الفقر والظروف غير المواتية ونأمل أن تفوق فوائد عولة الاقتصاد تكاليفه وأن يكون صافى الميزان كافياً لمعالجة الفقر وتحقيق التنمية.

٣٥٦/ وسوف نضع دول إفريقيا الجنوبية محل الاعتبار والاهتمام لبناء الثقة وتجديد الروح بما يساعد على السير فى طريق التنمية.

فهرس المحتويات

الموضوع	الفقرة

الموضوع | الفقرة

الموضوع	الفقرة

الموضوع	الفقرة

الموضوع	الفقرة

المشروع القومى للترجمة

١- اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣- التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥- ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١- مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥- الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦- أثينة السوداء	مارتن برنال	ت: بإشراف: أحمد عتمان
١٧- مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١- خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥- مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧- التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨- رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩- الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣- التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤- الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

العنوان	المؤلف	المترجم
٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩- الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٧٢-	السياسي العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلي
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلي حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك في مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومي
٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	ت : سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمري
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوي
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	ت : محمود السيد علي
٨٣-	مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالي
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	ت : عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل	جمال مير صادقي	ت : أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العناني
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠-	وسم السيف	ميجل دي ثرباتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤-	الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوي
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا مج ١	فرنان بروديل	ت : بشير السباعي
٩٨-	الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحي
١٠١-	النص الروائي (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبي	ت : عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣-	قبر ابن عربي يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجني	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوي
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرار چينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسي	د. ماريا خيسوس روبييرامتي	ت : د. أشرف علي دعدور
١٠٧-	صورة الفدائي في الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدي

١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩- حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١- المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيتل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	جوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥- موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبدالرؤوف البمبى
١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت : منيرة كروان
١٥١- هوية فرنسا مج ٢ ، ج١	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا مج ٢ ، ج٢	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩- الإيديولوچية	ديڤيد هوكس	ت: إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت: حسين بيومى
١٦١- من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت: زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت: صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	ت: مجموعة من المترجمين
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت: نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	ت: سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	ت: محمد محمود أبو غدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت: شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت: شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت: شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق	ميغيل دليبيس	ت: بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد	فرانك بيجو	ت: هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس	مختارات	ت: محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	ت:إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت: أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت: وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت: جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	ت: حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت: محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب	أيسوب	ت: إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت: سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	ت: محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ت: ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت: فتحى العشرى

١٨٤- القاهرة... حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	ت: دسوقي سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت: عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت:إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة	بُزُرْج علوى	ت:علاء منصور
١٨٨- موت الادب	الفين كرنان	ت:بدر الديب
١٨٩- العمى والبصيرة	بول دى مان	ت:سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت:محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت: مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بيك جـ١	زين العابدين المراغى	ت:محمود سلامة علاوى
١٩٣- عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت:محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ت: ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت:محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت:أشرف الصباغ
١٩٧- الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت: جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	ادوين إمزى وآخرون	ت:ابراهيم سلامة ابراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت: جمال احمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت: فخرى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفسلفة	جوزايا رويس	ت: أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت: مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت: جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت: أحمد محمود هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	ت: أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علما جديدا	جيمس جلايك	ت: على يوسف على
٢٠٧- ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت: محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت: محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت: أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت: يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فردينان دوسوسير	جوناثان كللر	ت: محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت: يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	ت: سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت: محمد محمود محى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بيك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت: محمود سلامة علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت: أشرف الصباغ
٢١٧- عولمة السياسة العالمية	جون بايلس و ستيث سميث	ت: وجيه سمعان عبد المسيح
٢١٨- رايولا	خوليو كورتازان	ت: على إبراهيم على منوفى
٢١٩- بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت: طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت: على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت: رفعت سلام

٢٢٢- فرانز كافكا	روناالد جراى	ت: نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت: السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت: منى عبدالظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥- حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت: السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت: طاهر محمد على البربرى
٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماردیا دیف بورکی	ت: السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت:مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت: أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت: مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت: جمال أحمد عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستينر	ت: مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال	ارثر هومان	ت: طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت: فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس التبريزى	جلال الدين مولوى رومى	ت: إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل تود	ت: أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيرين	ت: عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	الانكتاد	ت: ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد

رقم الإيداع ١٦٧٢٣ / ٢٠٠٠
I.S.B.N.
977-305-273-7
مطابع المجلس الأعلى للآثار



GLOBALIZATION AND LIBERALIZATION

مقدمة

لقد أصبحت العولمة من العبارات التى يتم ترديدها على الألسنة وبشكل متكرر ، خاصة وأنها تداخلت وبدون مقدمات إلى فروع العلم المختلفة ، لذلك هناك عولمة اقتصادية، وعولمة سياسية ، وعولمة ثقافية ....إلخ .

إن ذلك يزيد من ضرورة فهمنا لهذه الظاهرة والتى سوف يكون لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية على مجريات أمورنا ، حتى على المستوى الفردى . لقد أصبح العالم الآن بلا حدود بالمعنى التقليدى المتعارف عليه ، حيث تعدت وتخطت هذه العولمة تلك الأسوار المصطنعة ، بل وأصبح هذا التدفق فى التعامل وما قد يصاحبه من مشكلات مجالاً للبحث المستمر .

تمثل صفحات هذا الكتاب محاولة - وإن كانت متأخرة بعض الشىء - للتعرف عليها ، خاصة وأن هذا الكتاب تمت ترجمته فى فترة كان الحديث عن العولمة أمراً جديدًا ، مما استلزم وقتًا ليس بالقليل لترجمته ، وهى محاولة جريئة لاقتحام هذا المجال الجديد والذى يمثل بداية طيبة سوف يعقبها جهدا آخر حتى يمكن نقل هذه المعرفة إلى القارئ لموضوعات ذات أهمية وتأثير على اقتصادنا وعلى العالم أجمع .

تصميم: وائل العبد